محمد الصديق بن يحي – جيجل-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

سباق التسلح وأثره على استقرار النظام الدولي بعد الحرب الباردة

(بحر الصين نموجا)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات إستراتيجية

إعداد الطلبة:

1- بوكرش دلال.

2- كركور يوبة

تحت إشراف:

د. حموم فريدة

أعضاء لجنة المناقشة

د. كشوط عبد الرفيق	جامعة جيجل	رئيسا
د. حموم فريدة	جامعة جيجل	مشرفة ومقررة
أ. بن عمار إمام	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2016- 2017م، 1437- 1438 هـ

شكر وعرفان

نشكر الله عز وجل على نعمته التي أنعمها علينا لإتمام هذه المذكرة، نتقدم بالشكر إلى كل من علمنا حرفا نافعا وعلما صالحا، كما نتقدم بالشكر إلى الأستاذة **"حموم فريدة"**

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا على إتمام هذا البحث وأخص بالذكر الأستاذ **"بن عمار إيمام"**

والأستاذ **"منير"** وإلى كل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث وشكرا جزيلا.

دلال ********يوبة

المقدمة

تتميز الأسلحة بخاصية رئيسية وهي أنها تمتلك مدة حياة طويلة ولكنها تخضع من جهة أخرى إلى ضرورة التجديد بفعل تباعياتها لمسار التحديث. يتوافق هذا المعطى في ديناميكيات التسلح مع ما يمكن تسميته بالسيرورة الطبيعية للتطورات التكنولوجية، التي تتميز بشكله البطيء عادة. من هنا فإن عبارة سباق التسلح تشير إلى الشكل المتسارع لهذه الديناميكية. لكن ومنذ البدايات الأولى لاستخدام هذه العبارة أي خلال الحرب الباردة فإنها تشير أيضا إلى علاقة التنافس والعداء الموجودة بين دولتين على الأقل أو مجموعة من الدول بهدف زيادة كمية السلاح (سباق كمي) وأيضا نوعيته (سباق نوعي).

بحسب المراحل التي تعرفها العلاقات الدولية فإن سباق التسلح يتميز عموما بسرعته بمنطقه الطبيعي. بعبارة أخرى، فإن الدول تقبل هذه العبارة ولكنها من النادر جدا أن تعترف بأنها في سباق تسلح، وحتى وإن اعترفت بشكل ما أنها تخوض هذا النوع من السباق فإنها عادة ما تبرره بأنه محاولة "استدراك" للتأخر مقارنة بالآخرين يفسر هذا المعنى عادة بكونه يحمل مدلولا سلبيا بخصوص صورة الدولة في المجتمع الدولي من حيث أن التسلح يكلف ميزانيات ضخمة وأن مثل هذه الأموال يمكن استخدامها بشكل أفضل في مشاريع تنموية جماعية. هذه الإعتبارات تفسر إلى حد ما جملة الإنتقادات الموجهة لمفهوم سباق التسلح من حيث أنه غامض جدا، وخطير بل وغير مقيد بتاتا ومن هذا فإن مفهوم سباق التسلح مفهوم مبني (construit) من مجموعة من المتغيرات ذات الدلالة والتي تعطي له بعدا إضافيا. هذا الغموض في المصطلح أدى إلى ظهور دراسات نظرية تهتم بهذا الموضوع.

تزايدت حدة سباق التسلح خاصة بعد الحرب الباردة وظهور تكنولوجيات حديثة في مجال سباق التسلح التي سعت كل الدول سواء الكبرى أو الصغرى إلى تطويرها، ومن المناطق التي شهدت وتيرة خطيرة في سباق التسلح منطقة بحر الصين، حيث أدركت الصين أن هناك طرف يهددها في المنطقة وهي الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها فسعى كل طرف إلى بسط هيمنته على هذه المنطقة.

2- مبررات اختيار الموضوع:

يرتبط اختيار أي موضوع بحث علمي بمجموعة من الدوافع الذاتية والموضوعية.

أ- المبررات الذاتية:

- ترتبط بطبيعة الموضوع حيث الأمدية والجدة.

- الرغبة الملحة في معالجة هذا الموضوع فهي سبب هام في نجاح العملية البحثية أو بلوغ الأهداف المرجوة.
- الميل إلى دراسة المواضيع الأكثر حركية مثل سباق التسلح فهو موضوع ديناميكي يجعل من الطالب الدخول في غمار البحث.

ب- المبررات الموضوعية:

- محاولة الابتعاد عن المواضيع كثيرة التناول، حيث أن الدراسات المتعلقة بتأثير سباق التسلح وتأثيره على النظام الدولي قليلة ان لم نقل منعدمة، لذلك حاولنا التركيز على هذا الموضوع خاصة أننا ركزنا في دراستنا على منطقة بحر الصين للدخول في صلب موضوعنا هذا.
- تغطية النقص الذي تشهده المكتبة في المراجع المخصصة لسباق التسلح عامة، وسباق التسلح الحاصل في منطقة بحر الصين والذي يعتبر واحد من أكبر تحديات النظام الدولي.
- التأكيد على ضرورة الاهتمام بالعوامل المؤدية إلى الإخلال بالنظام الدولي وخاصة في العوامل العسكرية.

3- إشكالية الدراسة:

يرتكز الإهتمام عند دارسي العلاقات الدولية على البحث في الطرق التي يمكن بواسطتها تحليل الظواهر الدولية ومن تم تقرير منهجية ملائمة وتوظيف المقاربات المناسبة لتفسير الحقائق التي تفرزها إشكالية البحث التي لا تخرج عن هذا النطاق، ومحاولة تقديم إطار تفسيري لظاهرة سباق التسلح وأثرها على استقرار النظام الدولي بعد الحرب الباردة، خاصة أن منطقة بحر الصين شهدت نوع من سباق نحو التسلح، وعليه يمكن طرح الإشكال التالي:

إلى أي مدى أثر سباق التسلح على استقرار النظام الدولي بعد الحرب الباردة؟

وضمن هذا التساؤل الرئيسي تتفرع عنه مجموعة من التساؤلات الجزئية المتمثلة في:

- ما المقصود أولا بسباق التسلح و القوة العسكرية؟
- ما طبيعة النظام الدولي قبل وبعد الحرب الباردة؟
- ما هي الدوافع وراء هذا السباق نحو التسلح؟
- كيف أثر سباق التسلح لميزانيات الدول العسكرية؟

4- حدود المشكلة:

أ- الإطار الزماني: إن هذه الدراسة تهتم بدور السلاح على العلاقات الدولية وكذلك تأثيره على النظام الدولي بعد الحرب الباردة، إلا أن الدراسة استلزمت الرجوع إلى فترة الحرب الباردة.

ب- الإطار المكاني: موضوع دراستنا هذه هو " **أثر سباق التسلح على استقرار النظام الدولي**" وقد خصصنا منطقة بحر الصين نظرا لأهميته الإستراتيجية وكذلك لوجود فواعل متعددة في المنطقة إلى جانب وجود أطراف رئيسية.

5- فرضيات الدراسة:

من أجل السعي للإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية يتم طرح الفرضية التالية:

- **سباق التسلح خلق نوع من توازن القوى في النظام الدولي وبالتالي استقراره.**

وتتفرع عنها مجموعة من الفرضيات التالية:

- يعكس سباق التسلح الجديد وجود إستراتيجيات بناء وتأكيد للقوة العسكرية لأهم الفاعلين التقليدين والجدد في عالم يتميز بتزايد الطلب على بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب.
- يجسد المسرح الآسيوي وخصوصا منطقة بحر الصين سباقا جديدا نحو التسلح بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ويفسر بالتنازع حول الهيمنة الإقليمية.
- يعمل سباق التسلح الإقليمي في بحر الصين بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين كآلية ردع ولكن أيضا كآلية التوازن إستراتيجية لتدارك التأخر الصيني مقابل التفوق الأمريكي.

6- منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المناهج التالية:

منهج دراسة حالة: من خلاله تم التطرق إلى دراسة بحر الصين كنموذج تم اختياره كحالة مناسبة لإبراز أثر سباق التسلح في تغيير أو في استقرار النظام الدولي وذلك نظرا لحساسية موقعه الجيوسياسي، إدراك كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وحلفائهما لأهمية المنطقة.

المنهج التاريخي: لأن الظاهرة التي بين أيدينا لها امتداد تاريخي تم استخدام هذا المنهج تحديد من خلال تتبع التطور التاريخي لسباق التسلح منذ بداية الحرب الباردة وما بعدها.

المنهج الوصفي: هو طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي تم التوصل إليها، ومن خلال هذا المنهج سنحاول وصف ظاهرة سباق التسلح وأثره على استقرار النظام الدولي بعد الحرب الباردة، وفق المعطيات التي تم جمعها.

المنهج التحليلي: سنستعمل هذا المنهج لمحاولة فهم الظاهرة وتحليلها وفقا لمعطيات منطقية وذلك من خلال دراسة وتحليل الأحداث التي أثرت على استقرار النظام الدولي والدوافع وراء رغبة الدول (خاصة الدول الكبرى).

المنهج المقارن: مقارنة ضمنية من خلال استبيان التطور والاختلاف الحاصل في سباق التسلح بين مرحلة الحرب الباردة وما بعدها.

7- خطة الدراسة:

اعتمادا على المنهجية المتبعة ولغرض الأهداف النظرية والضمنية للدراسة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول: الفصل الأول تحت عنوان سباق التسلح الإطار النظري لمفهوم سباق التسلح، ومن خلاله خصصنا مبحث أول في تعريف القوة في العلاقات الدولية وقد خصصنا مطلبين الأول تعريف القوة والثاني حول تعريف القوة العسكرية، وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى مفهوم سباق التسلح والمصطلحات المشابهة، قد عالجنا في المطلب الأول تعريف سباق التسلح وفي المطلب الثاني الردع النووي إضافة إلى مطلب ثالث معنون بمراقبة ونزع التسلح، وفي المبحث الثالث درسنا دوافع السباق نحو التسلح كمطلب أول تناولنا الدافع الإستراتيجي، وكمطلب ثاني تناولنا الدافع الأمني وأخيرا المطلب الثالث تناولنا فيه دوافع أخرى للتسلح. وفي المبحث الأخير تم التطرق لأهم النظريات التي درست سباق التسلح في المطلب الأول درسنا التفسير الواقعي لسباق التسلح وفي المبحث الثاني درسنا التفسير النيوواقعي لسباق التسلح وفي الأخير درسنا تفسير الليبرالية المؤسساتية لسباق التسلح كمطلب ثالث وأخير.

أما الفصل الثاني المعنون بتجسيد سباق التسلح تضمن ثلاث مباحث المبحث الأول تناولنا في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية السوفياتية أثناء الحرب الباردة في المطلب الأول تناولنا استراتيجية تسلح الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة، وكمطلب ثاني تناولنا استراتيجية تسلح الإتحاد السوفياتي

بعد الحرب الباردة. أما المبحث الثاني تحت عنوان الإنفاق العسكري للدول الكبرى كمطلب أول تناولنا فيه الإنفاق العسكري الأمريكي ثم مطلب ثاني تناولنا فيه الإنفاق العسكري الصيني وكمطلب أخير الإنفاق العسكري الروسي، والمبحث الثالث يختص بدراسة السوق الدولية للسلاح كمطلب أول تناولنا حالة السوق بعد الحرب الباردة مباشرة، ثم مطلب ثاني تناولنا فيه سوق الأسلحة نحو سباق جديد للتسلح، وأخيرا المطلب الثالث الفواعل غير الدولاتية في تجارة السلاح.

أما الفصل الثالث يختص بدراسة بحر الصين والمعنون بسباق التسلح كآلية تفاوض لإعادة صياغة النظام الدولي (بحر الصين نموذجا) متضمنا ثلاث مباحث المبحث الأول السياق التعريفي العام لسباق التسلح في منطقة بحر الصين كمطلب أول تناولنا الأهمية الإستراتيجية لمنطقة بحر الصين من التعاون الإقتصادي إلى التنافس الإستراتيجي كمطلب ثاني تناولنا فيه الحتميات الإستراتيجية الصينية في منطقة بحر الصين كمطلب ثالث تناولنا الإعتبارات الإستراتيجية الأمريكية في بحر الصين، أما المبحث الثاني تحت عنوان البعد السياسي في سباق التسلح في بحر الصين تناولنا فيه كمطلب أول الأهداف السياسية الصينية في بحر الصين وكمطلب ثاني الأهداف السياسية للولايات المتحدة الأمريكية في بحر الصين،و المبحث الثالث تم فيه الحديث عن سباق التسلح كآلية ت

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري لمفهوم سباق التسلح

حين تشعر الدول بنسبة أقل وأقل من الأمان فإنها تضاعف جهودها أكثر وأكثر لتكديس الأسلحة في ترسانتها إلى الحد الذي يكفي لإخافة العدو وردعه، ولكن تراكم القدرات العسكرية الكبيرة يزيد من الشعور بعدم الأمن، وهذا ما يؤدي إلى سباق تسلح عنيف وبدون نهاية»[1].

لقد تولد عن مصطلح سباق التسلح ظهور مجموعة من المصطلحات المشابهة له، إضافة إلى نظريات، والتي على الباحث والطالب في العلوم السياسية أن يلم بها، ويميزها عن بعضها البعض لصحة الدراسات التي يقوم بها.

[1]عبد الخالق عبد الله، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**. الكويتالمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1984، ص 25.

المبحث الأول: مفهوم سباق التسلح والمصطلحات المرتبطة به.

كغيره من المفاهيم اقترن مفهوم سباق التسلح بعدة تعاريف اختلفت في زوايا التعريف والمقاربات المعتمدة فيه، ويرتبط مفهوم سباق التسلح بعدة مصطلحات ومفاهيم مرتبطة به ومشابهة له تتداخل في الكثير من الجوانب ما يزيد من التقارب بين سباق التسلح وحقل مفاهيمي واسع.

المطلب الأول: تعريف سباق التسلح.

تعتبر ظاهرة سباق التسلح ظاهرة عسكرية سياسية، صناعية، تجارية تتمثل في استمرار التنافس بين الأقطار المتنازعة فعلا أو ضمنا،على تحسين كفاءتها وأسلحتها القتالية وطاقتها الإنتاجية، فضلا عن طاقتها الدفاعية والهجومية، ويتضح ذلك من خلال تطوير الأسلحة والمعدات الحربية نوعيا، وإنتاجها بكميات كبيرة وتكديسها واستبدالها بوتيرة تتناسب مع وتيرة التطور التقني وبناء قوات مسلحة ضخمة متأهبة باستمرار الخضوع للقتال، كما تتمثل بالنسبة إلى الدول غير الصناعية،في استيراد الأسلحة والمعدات،وتكديسها، واستبدالها عند حصول تطورات تقنية جديدة تجعل المخزون من الأسلحة قليل الفاعلية بالنسبة ما يملكه الخصوم وبناء قوات مسلحة كبيرة نسبيا.[1]

وقد عرف سباق التسلح بمفهومه العام مند العصور القديمة،ملازما للتطور التاريخي للمجتمعات البشرية، أما المفهوم الحديث فظهر منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحقق طفرت كبيرة نشأت مع الثورة الصناعية وترتبط ظاهرة سباق التسلح، ارتباطا وثيقا ببعدها الاقتصادي والذي يتمثل في ما يعرف بنفقات الدفاع أو النفقات العسكرية وهي مجموعة من المواد المالية والاقتصادية التي تغطي تكاليف صناعية، استيراد وتطوير الأسلحة والعتاد العسكري وكل ما يرتبط بهما. [2]

كما يعرف سباق التسلح (Armement race) على أنه التنافس على تكديس الأسلحة على الأقل من قبل فاعلين اثنين متصارعين والعملية الأساسية في سباق التسلح هي نمط الفعل ورد الفعل، مثل هذا السياق كان دائما يسبق الحروب واندلاع العنف، فقد سبق اندلاع الحرب العالمية الأولى، سباق يجري

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة (سباق التسلح).** ج 3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1993، ص ص 126-128.

[2] حازم عبد القهار الراوي، **الصراع النووي المفاهيم والحقائق.**مطبعة الراية، بغداد،العراق، ص 19.

بين المملكة وألمانيا الإمبراطورية وفي بعض الأحيان يكون سباق التسلح سمة لازمة لوجود أزمات والمثال على ذلك الصراع العربي الإسرائيلي.

إن طبيعة سباق التسلح تهدف لكلا الطرفين المتنازعين إمكانية الوصول إلى تنفيذ الضربة النووية الأولى في حالات الضرورية القصوى مع تأمين المستلزمات اللازمة للحماية وتقليل تأثير من الأسلحة عند استخدامها من قبل الجانب المضاد[1].

إن العلاقة بين سباق التسلح والحرب علاقة مؤقتة فسباق التسلح ليس بالأمر الضروري ولا الكافي لاندلاع الحرب، ثم إن النظريات التي تعتمد كثيرا على أفكار الردع تفترض أن وجود مستوى معين من الأسلحة أمر ضروري لمنع الحرب، من هذا المنطلق فإن اختلال التوازن في سباق التسلح هو الأكثر احتمالا للتسبب في انهيار النظام واندلاع الحرب وهذا المفهوم وثيق الصلة بمفهوم توازن القوى.

ويفترض نموذج سباق التسلح الذي وضعه "ريتشارد سون"أن كلا من الدولتين (أ) و(ب) تقرران معدل التسلح أو نزع على المدى القصير على الأقل، من خلال سلسلة من العلاقات بين معدل التسلح أو نزعه ومستوى التسلح ويتأثر ذلك بعاملين: الأول: مستوى تسلح الخصم وهو عامل نحو زيادة معدل، والثاني مستوى التسلح لدى الطرفين في لحظة معينة والذي يقود إلى التقليل من معدل التسلح بفعل عوامل التكلفة، فإذا تفوق العامل الأول على الثاني سيكون هناك سباق التسلح، وإذا زادت الأعباء المالية للتسلح على الاعتبارات الأمنية اتجه الطرفان إلى نزع السلاح وفي الحالة الأولى، قد يكون سباق التسلح مدمرا ويتجه بشكل متسارع لأن يقود للحرب إلى نقطة يتفق فيها توازن مستقر ويستمر ويتوقف عنها، وإذا تحول عن هذه النقطة لسبب خارجي، فإن التوازن يلعب دور الطارد، ويدفع بالمتغيرات إلى مزيد من البعد عنه وهذا يختلف عن حالة التوازن المستقر التي تلعب فيها التوازن دور الجانب، إذا كان مستوى التسلح عند نقطة غير نقطة التوازن[2].

إن ظاهرة سباق التسلح بمفهومها الحالي ظاهرة واسعة الانتشار بسبب التطور التكنولوجي،وتعقد النزاعات رغم الجهود الدولية للحد منها، كما أنه لا بد من التأكيد في هذا السياق، على أن مفهوم التسلح

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 19.

[2] محمد بن أحمد مفتي، **الفعل وردة الفعل في السياسة العالمية**. من الموقع:

http://www.alukah.net/culture/0/74141/

نفسه كان موجودا كأمر ملازم للحياة البشرية ،ومرتبط بظاهرة الصراع عموما حيث تسعى المجتمعات البشرية إلى الحصول على السلاح وتطويره، وبناء الجيوش حرصا على مصالحها وحفاظا على بقائها[1].

وقد أكدت دراسة لسباقات التسلح قام بها "هنتجتون" أن هناك علاقة عكسية بين طول الفترة الزمنية لسباق التسلح وبين احتمال نشوب الحروب نتيجة لهذا السباق، ففي المراحل الأولى لسباق التسلح لا توجد عادة أنماط محددة للتفاعل السلمي بين الدول الداخلية في السباق، ومن تم تزداد حالة احتمالات نشوب الحرب في تلك الفترة، كذلك يؤكد "هنتغتون" أن احتمالات نشوب الحرب في تلك المراحل تزداد في حالة سباق التسلح الكيفي، وسباق التسلح الكمي يؤدي إلى عدم التكافؤ لأن أحد الطرفين يزيد من كميات السلاح المتراكمة لديه على حساب الطرف الآخر، أما سباق التسلح الكيفي فإنه يؤدي إلى التكافؤ لأن أحد الطرفين يزيد من كميات السلاح المتراكمة لديه على حساب الطرف الآخر أما سباق التسلح الكيفي يؤدي إلى التكافؤ لأن الميزة العلمية النوعية التي قد يتمتع بها طرف لا يستمر عادة لفترة طويلة، أخذا في الاعتبار التطور الهائل في التقنية الحديثة ويؤدي هذا التكافؤ في نظر هنتغتون إلى الإقلاع من احتمالات نشوب الحرب، كذلك فإن تسابق التسلح الكمي ينطوي على أعباء مالية باهظة ويؤدي إلى توتر شديد وبالتالي يتولد ضغوط هائلة لإنهاء هذا السباق، إما عن طريق اللجوء إلى الحرب، أو عن طريق نزع السلاح، ولسوء الحظ فإن اللجوء إلى الحرب البديل الأكثر احتمالا في تلك الحالة، أما سباق التسلح الكيفي فإنه ينطوي على مجرد إعادة توزيع لميزانية التسليح أكثر منه زيادة جديدة في تلك الميزانية ومن ثم فإنه يولد ضغوطا تؤدي إلى زيادة نشوب الحرب ،لا يعني ذلك أن سباق التسلح الكيفي هو سباق محمود لأنه إن شعرت الدولة الداخلة في سباق التسلح الكيفي، أن الدولة الأخرى على وشك الحصول على ميزة تقنية كبرى تؤدي إلى تغير الميزان العسكري لصالحها، فإنها قد تجد نفسها مدفوعة إلى المبادرة بضربة عسكرية ضد الدولة الأخرى أو ضد نظام تسليحها الجديد وبالذات إذا شعرت أنها تكون قادرة على اللحاق بها في المستقبل القريب، كذلك فإن سباق التسلح الكيفي يزيد من قدرة الدول الداخلية على إحداث اكبر قدر من الدمار في العالم[2].

---

[1] Stephen G. Walker. **''New Naions and an Old Model**. The Application of the Garrison State Theory to the Third World, " in Sheldon W. Simon, ed, The Military and Security in the Third World (Boulder, Col.: WestviewPress, 1978), p 180.

[2] محمد أمين علي مفتي، **الفعل وردة الفعل في السياسة العالمية**. مرجع سابق.

إن جوهر سباق التسلح هو نقص الثقة بين الأطراف فمع تصاعد سباق التسلح تزداد حدة التوتر ويصعب التعاون ويصعب من الصعب جدا تحقيق الأمن حيث يعتقد بعض الباحثين أن سباق التسلح يبنى باقتراب الحرب[1].

المطلب الثاني: الردع النووي:

الردع لغة: الكف عن الشيء.

اصطلاحا: المقصود به منع الدول الأخرى من تنفيذ عمل عسكري يهدد الدولة المعنية والمنع يكون من خلال:

1- تهديد الخصم باستخدام القوة ضده إذا أقدم على اتخاذ إجراءات تصعيدية.
2- إقناع الخصم بأن شن أي هجوم أو أي استخدام للقوة سيوجه قوة أكبر تدميرا وسيكلفه كثيرا.
3- اللجوء إلى التسوية السلمية لطمأنينة الخصم للعدو عن سياسيته مثلما قامت به الدول الكبرى زمن الحرب الباردة، كما دارت ضبط التسلح بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي[2]

ويعرف الردع على "انه مجموعة من التدابير التي تعدها أو تتخذها دولة واحدة أو أكثر نتيجة وجود نزاع سياسي بينها بغية عدم تشجيع الأعمال العدائية التي يمكن أن تشنها دولة أو مجموعة من الدول المعادية، وذلك بواسطة بث الذعر والخوف في الطرف الآخر بهدف تثنية على الأقدام على أي عمل عدائي".

ولما كان الردع يعتمد على التهديد بالانتقام فإن هذه التهديد يجب أن يكون قويا بإلحاق ما يكفي من التدمير، وبالدقة المطلوبة على خرق دفاعات وقدرات الخصم بحيث تكون للقوة النووية، تأثير رادع على توجيه ضربة ساحقة يتحقق بها النصر فالدولة التي تلجأ إلى القيام بهجوم نووي على دولة ما يجب

---

[1] محمد خوجة، **الانعكاسات العسكرية والسياسية للشؤون الجديدة في الشؤون العسكرية**. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر، 2006، ص 39.

[2] عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**.ط3، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر التوزيع، بيروت، 2010، ص ص 106، 107.

أن تتوفر لديها من الفترة النووية الكافية للردع التي تتحدد تبعا للأهداف المخطط توجيه الضربات العسكرية نحوها بواسطة هذه القوة[1].

وحسب رأي الدكتور إسماعيل صبري مقلد أن الردع النووي المتبادل قد حافظ على الاستقرار في العلاقات الدولية حيث ساد السلام والأمن بين الدول نتيجة لإدراك مدى خطورة النتائج المترتبة على اللجوء إلى الحرب مع مثل هذه الأسلحة، حيث تظهر مقدرة كل طرف في المعادلة النووية على تدمير الآخر تدميرا شاملا في حالة قيام حرب نووية، فالردع النووي تتجسد فعاليته في تنمية القدرة النووية لكل طرف والوصول إلى مستوى القدرة على التدمير بالضربة الثانية، وهذه الحقيقية الهامة التي تجعل من الحروب النووية حروب انتصار متبادل بين لأطرافها[2].

فمجرد إعلان الدولة امتلاكها السلاح النووي يمثل عامل ردع ويثير حالة من عدم الاستقرار ويؤدي إلى تفاقم الأوضاع على الساحة السياسية والعسكرية، مما يكون دافعا قويا لباقي الدول لخلق حالة من سباق نحو التسلح بين دول المنظمة، مثلما حدث بين الجارتين، الهند وباكستان، فرغم تصاعد حدة التوتر بينهما فإن كلا الدولتين لم تلجأ إلى استخدام السلاح النووي، واكتفيا باستعراض قدراتها النووية بإطلاق صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية محاولة من كل طرف على ردع الآخر.

إن منطق الردع النووي يقوم على أساس فكرة محورية مفادها أن كل ما يمكن فعله بالسلاح النووي هو مجرد التهديد باستخدامه حيث أن التهديد باستخدام هذا السلاح هو أكثر فعالية سياسي ودبلوماسيا من استخدامه استخداما حربيا فعليا، وكذلك كما يقول منطق الردع، فإن السلاح النووي هو في الأساس سلاح سيكولوجي وسياسي ورادع تكمن أهميته في وجوده وليس في استخدامه.

إن الردع بمفهومه العام يعني توفر القدرة التي تتيح إرغام الخصم على التراجع عن تصرف معين تحت التهديد بإلحاق خسارة جسمية قد تفوق المزايا التي يتوقعها من وراء الإقدام على هذه التصرفات.

أما الردع النووي يتكون من ثلاثة عناصر متداخلة هي:

1- توافر القدرة على الثأر.

---

[1] عبد الهادي بوطالب، **الردع النووي المتبادل**. مطبوعات أكادمية، المملكة المغربية، المغرب، 1999، ص 54.

[2] Commission sur les armes de destruction massive armes des terreur, harmattan , paris, 2010, p19.

2- التصميم على استعمال هذه المقدرة الثأرية في ظروف معينة بعيدا عن أي استعداد للممارسة أو التراجع.

3- أن تكون المقدرة الثأرية من القوة بحيث يكون في استطاعتها أن تخلق بالخصم من الضرر ما يفوق كثيرا من المزايا والمكاسب التي يتوقعها من مبادلة الضربة الأولى[1].

المطلب الثالث: مراقبة ونزع التسلح.

حلت مراقبة التسلح محل نزاع في مفردات الخبراء مند ستينات القرن العشرين، وكانت تعني هامشا أوسع للعمل أكبر من نزع السلاح لأنها تتضمن خطوات تفرض التوازن، وتساعد في تجنب الحوادث ولكن كان من الصعب فصل موضوع مراقبة التسلح عن المشاكل السياسية وما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي كما أن الدولتين استعملتا الموضوع للدعاية في أغلب الأحيان وحتى نهاية الحرب الباردة، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين خلال هذه الفترة، ثم عبر إقامة توازن للقوى، والردع النووي المتبادل بين القطبين، وقد تم توقيع عدد من المعاهدات بينهما سالت 1 و 2 وغيرها من المعاهدات والاتفاقيات.[2]

والرقابة على التسلح تعني أي مظهر التعاون والمشاركة الدولية حول الحد من سباق التسلح وتحليل احتمالات الحرب أو تحديد نطاقها وتقليل درجة العنف فيها على قدر الإمكان، من خلال مجموعة الاتفاقيات والإجراءات والترتيبات الدولية التي تنظم استخدام الأسلحة والرقابة على التسلح لا تفض بالضرورة حظرا على إنتاج بعض الأسلحة أو نزعها أو تخفيضها[3].

إن مفهوم الرقابة على التسلح قد يعني انتهاج إحدى السياسات التالية:

1- انتهاج برنامج للبحوث العسكرية والتطور والانتشار، ومبادئ إستراتيجية تركز على الجهود الدفاعية غير الاستفزازية للطرف الآخر مثل الوقف عن بناء المزيد من الرؤوس النووية والتوقف

---

[1] عبد الخالق عبد الله، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**.المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989ص ص 87، 89.

[2] أحمد علو، **سباق التسلح بين هواجس الأمن والطموح السياسي والمصالح الاقتصادية**. العدد 253.

[3] محمد نصر منها، **أصول العلاقات السياسية والدولية**.منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص 27.

عن إجراءات التجارب النووية، وعدم تخزين الأسلحة النووية ذات القوة التدميرية الشاملة في الفضاء الخارجي أو قيعان المحيطات.

2- جعل معدل كمية إنتاج الأسلحة دون أقصى ما تستطيعه الدولتان، من الناحية الاقتصادية تقليص الميزانيات العسكرية في الوقت الذي يكون فيه، التدخل القومي متزايدا والتوقف أو تجميد إنتاج أسلحة معينة، إجراءات أو اتفاقيات تقلل من حدة التوتر مثل التزام كل دولة بأنها لن تكون الأولى في استخدام الأسلحة النووية، أو عقد اتفاق عدم اعتداء وتقليص عدد القوات في بعض المناطق الحساسة، أو خلق مناطق منزوعة السلاح النووي، أو الامتناع عن بيع أو تزويد بعض الدول لاسيما في المناطق الساخنة كالشرق الأوسط بالسلاح التقليدي[1].

ومن ناحية أخرى حلت مراقبة السلاح في تداولات الخبراء منذ ستينات القرن العشرين وكانت تعني هامشا أوسع للعمل أكبر من نزع السلاح لأنها تتضمن خطوات تفرض التوازن وتساعد في تجنب الحوادث، ولكن الصعوبة كانت تكمن في فصل موضوع مراقبة السلاح عن المشاكل السياسية ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق، كما أن الدولتين العظيمتين استعملتا الموضوع للدعاية في أغلب الأحيان وحتى نهاية الحرب الباردة والحفاظ على السلم والأمن الدوليين خلال هذه الفترة تم عبر إقامة توازن للقوى والردع النووي المتبادل بين القطبين.

وقد تم توقيع عدد من المعاهدات بينهما (سالت 1 و2) ثم (ستالت 1 و2) وغيرها من المعاهدات والاتفاقيات، التي كانت تهدف إلى الحد من إنتاج الأسلحة النووية ووساطتها ومراقبة نشر أي سلاح جديد من صواريخ وغواصات نووية.

وقد أدت عملية مراقبة السلاح والتسلح دورا إيجابيا يمكن تقريره عبر أبعاد ثلاثة:[2]

1- الردع الثابت: وذلك بتأمين قوى كافية ومعقولة لردع الخصم من القيام بمغامرة سياسة غير محسوبة جيدا قد تؤدي إلى الحرب.

---

[1] طارق علي حماز، **العلاقات الدولية.** الأكاديمية العربية في الدانمارك، كلية القانون والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، الدراسات العليا (إمتحان عن بعد)، ص 69.

[2] عبد القادر رزيقالمخادمي، **سباق التسلح الدولي الهواجس والطموحات والمصالح**. ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص 180- 181.

2- مراقبة السلاح الثابت: من خلال إقامة علاقات عسكرية متبادلة بين الدولتين تسمح بمراقبة البناء العسكري والموارد العسكرية لكل منها.

3- تثبيت الأزمات: وذلك بإيجاد صيغة من صيغ القوى عند الطرفين تمنع أيا منهما، وقت الأزمات من القيام بالضربة الأولى.

ومن لا شك فيه أن تدابير مراقبة الأسلحة استطاعت أن تفتح الباب بين الطرفين لمحاولة بناء الثقة من خلال الاتصالات أكثر من تغيير واقع القوى العسكرية على الأرض الذي حافظت الدولتان على توازنه، هذا التوازن الذي قال روبرت مكنامارا عنه: "إن التوازن لا يعني التساوي المطلق في الوسائل المتاحة، وإنما يعني قدرة كل جانب على الرد بتدمير الآخر بيقين مناسب".

وانطلاقا مما سبق يمكن القول بأن نزع السلاح يستهدف أساسا تخفيض وسائل الحرب في أي نطاق وعلى أي مستوى بموجب الاتفاقيات الدولية التي تعتقد في هذا السياق.

نزع السلاح: صامويل هنتغتون: "أن نزع السلاح يتطلب شكلا من أشكال الحكومة العالمية التي تردع أمة الاعتداء على الآخر ففي عالم منزوع السلاح، وبدون حكومة مسلحة تسليحا كافيا لمنع الاعتداء بين الأمم فإن الاختلافات العقائدية والمصالح قد تؤدي بسهولة التي تجدد النزاع العالمي وخطر الحرب ولكن أي حكومة عالمية قادرة على منع النزاع العالمي قد تتحول إلى ديكتاتورية مطلقة، ربحا بجانب هذا القول الحقيقة في عالم القطب الواحد الذي نعيشه اليوم[1].

ومن الواضح أيضا أن هناك من الأسباب والدوافع، الشكوك والنيات السيئة والطموحات التي تدفع الدول النامية أو حتى المتخلفة لامتلاك السلاح النووي، ما يجعل نزعه نزعا تاما وشاملا حلها أو من الأوهام وبالتالي يصبح النزع الجزئي أو المرحلي من الأمنيات الأثيرة التي تتمنى البشرية تحقيقه فلم يحدث في تاريخ البشرية أن أكتشف الإنسان سلاحا آخر يفوقه في قوته ومفهومه، وقواعد اللعبة السياسة التي تنطلق على اكتشاف الفريد نوبل للديناميكيات هي نفسها التي تنطلق على انتشار الأسلحة

[1] أحمد علو، **سباق التسلح بين هواجس الأمن والطموح السياسي والمصالح الاقتصادية**. العدد 253، تموز، 2006 من الموقع: **https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/** تاريخ الاطلاع: 2017/03/03.

النوويةوهذا ليس من باب التشاؤم وإنما من منطلق مواجهة حقائق العصر الذي أصبحت راسخة ولا يمكن تجاهلها[1].

يعني مصطلح نزع السلاح التدمير الشامل للأسلحة والتخلص من القوات المسلحة، نزع السلاح ينطوي على فكرة قيام عالم تتخلى فيه الدول عن وسائل القتال وهذا يعني التخلص من الأسلحة والمعسكرات وحل القوات المسلحة، وعدم الإبقاء على أية قوة سوى القوة الضرورية من الشرطة من أجل حفظ النظام.

وتحدث امانويل كانط: " عن إلغاء الجيوش وكانت فكرة خيالية تعكس عالم غير موجود بالفعل وهي مسألة لا تتفق مع طبيعة الإنسان والمجتمعات الإنسانية إذا أصبحت الدول عن قناعة تامة بأنها غير قادرة عن التخلي عن الدفاع عن مصالحا، صحيح أن تدريجية الدول كبيرها وصغيرها تختفي في هذا العالم المنزوع من السلاح، ولكن قيام نظام بدون تدرجية للقوة وبدون احتكار للقوة هو في واقع الأمر غير ممكن إدراكه.

إن مفهوم نزع السلاح ينطوي على عموميات وإطلاق ربما يكون من غير المرغوب إذا ما حاولنا تحقيقه لأنه يؤدي إلى قيام توترات وعدم ثقة متبادلة ويصبح من الصعب جدا تحقيقه، وربما يكون من الأنسب اختيار بعض الأنواع من الأسلحة من أجل التخلص منها أو تلك التي تنتج منها بشكل متكرر وتكون أخلاقها عالية، إذ يمكننا الحديث عن نزع السلاح الأفقي والعمودي، ويقصد بنزع السلاح الأفقي منع انتشار السلاح في دول أخرى مثل منع انتشار الأسلحة النووية، أما نزع السلاح العمودي فيقصد به أن تقوم الدول المالكة للأسلحة مثل الأسلحة النووية بنزع سلاحها أو تخفيضه أو الحد منه، وطرح البعض بأن هناك علاقة سببية بين الأسلحة وسياسات الأمن للدول المالكة للأسلحة النووية وبين القرارات اللاحقة التي تتخذها الدول غير المالكة للأسلحة النووية حول إمكانية أو عدم إمكانية تطوير الحصول ونشر لأسلحة النووية في مستوى معين[2].

---

[1] نبيل راغب، **موسوعة قواعد اللعب السياسية.** دراسة تحليلية نقدية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ص 453.

[2] عبد القادر رزيقالمخادمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 177، 178.

مقارنة بين نزع السلاح والرقابة على التسلح:[1]

إن التفرقة بين مفهومي نزع السلاح والرقابة على التسلح لا يفهم منها وجود انفصال كامل بين نزع السلاح والرقابة على التسلح، فهما مرتبطان ببعضهمافي أكثر من ناحية ومن ذلك:

1- إن الرقابة على التسلح تمثل أحد المقتضيات الأساسية في عملية نزع السلاح فمن المعروف أن أي دولة لن تقبل على نزع سلاحها ما لم يسبق ذلك موافقتها على قبول تدابير التفتيش والرقابة التي تقترن عادة بنزع السلاح وبدون الخضوع للتفتيش والرقابة يصبح نزع السلاح عملية لا قيمة لها وبالتالي غير ممكنة التنفيذ على أرض الواقع.

2- من الثابت أن الأهداف الرئيسية للنزع السلاح والرقابة على التسلح تكاد تكون واحدة تقريبا من حيث أنها تعمل على المنع أو الحد من احتمالات الاستخدام غير المشروع للعنف المسلح في المجتمع الدولي.

والمقصود بالاستخدام القانوني أو المشروع للقوة المسلحة من الناحية الأخرى أنه الاستخدام الذي يتم بمقتضى إجراءات أمن جماعية أو بواسطة قوة بوليسية دولية.

خصائص نزع السلاح:

تضمنت شرعية منظمة الأمم المتحدة (UNO) قضية نزع السلاح ومراقبة التسلح ويمكن استعراض خصائص نزع السلاح كالآتي:[2]

- نزع السلاح التام: وهو أقل وسيلة قانونية دولية لإقرار نص يعتبر أن نزع السلاح الشامل والعام هو الغاية النهائية لعملية مراقبة التسلح، وهو إقرار الجمعية العامة رقم (1378) المؤرخ في (11/20، 1959)، الذي أصبح في ما بعد جزءا لا يتجزأ من عدد من الاتفاقيات العديدة الأطراف كإتفاقية موسكو سنة (1963) والتي تحرم التجارب النووية بوسائطها الثلاثة، واتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية منذ سنة (1968) وفكرة نزع السلام التام أو الكامل كانت واضحة

[1] المرجع نفسه، ص 178.

[2] المرجع نفسه، ص 180.

منذ سنة (1961) ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وذلك من خلال مفاوضات حول المبادئ المقبولة لنزع سلاح.

في الأخير وفي السياق ذاته يرى المفكر صمويل هنتغتون: " أن نزع السلاح بشكل كامل يتطلب شكلا من أشكال الحكومة العالمية، التي تردع أمة من الاعتداء على أجزاء أخرى، ففي عالم منزوع السلاح وبدون حكومة مسلحة تسليحا كافيا لمنع الاعتداء بين الأمم فإن الاختلافات العقائدية والمصالح، قد تؤدي بسهولة إلى تجد النزاع العالمي وخطر الحرب، ولكن أي حكومة عالمية قادرة على منع النزاع العالمي قد تتحول إلى ديكتاتورية مطلقة.

المبحث الثاني: القوة في العلاقات الدولية.

مفهوم القوة هو أحد أهم المفاهيم في العلاقات الدولية والمفسر الأساسي الذي يمكن الاعتماد عليه في فهم التفاعلات الدولية، والمواقف التي تتخذها الفواعل المختلفة.وتظهر أهميته كذلك في فهم الصراعات الدولية وكيفية تجاوب الأطراف فيها بناءا على قوتها المادية والمعنوية، فقد تطور مفهوم القوة عبر التاريخ بمختلف أبعاده العسكرية، الاقتصادية، السياسية ...الخ.

المطلب الأول: تعريف القوة

إن مفهوم القوة (POWER)هي القدرة على التأثير على الآخرين وإخضاعهم لإدارة القوى الفاعلة في أي موقف، اجتماعي كان،سياسيا، اقتصاديا أو ثقافيا.

وتعتبر قوة الدولة من العوامل التي تعلق عليها أهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية وذلك لأنها هي التي ترسم أبعاد الدولة في المجتمع الدولي، وهي التي تحدد إطار علاقتها بالأطراف الخارجية في البيئة الدولية، ولا يعني هذا أن الدولة القوية التي تسير الأمور وفقا لمصالحها واستراتيجياتها هي دولة سيئة أو فاسدة، فالقوة هي مجرد امتلاك مصادر كالموارد والقدرات الاقتصادية وحسن إدارتها، والقدرات العسكرية والسكانية وغيرها.

عرف ميكيافيلي،هوبزومورغانتو القوة بأنها:« الوسيلة والغاية النهائية التي تعمل الدولة إلى الوصول إليها في مجال العلاقات الدولية »، في حين بلور علماء الجيبوليتيكا مفهوم القوة بأنه مرادف لمفهوم السيطرة ومنه (راتزل) الذي رأى بأن الدولة كائن حي يحتاج إلى النمو والتطور حتى لو كان عن طريق القوة، أما كلية الحرب الأمريكية فقد عرفت مفهوم القوة « بأنها الإمكانية أو القدرة التي تمكن مستخدميها (الدولة) من الوصول إلى الأهداف القومية في الصراع الدولي، أي أنها هي الطاقة الهامة للدولة التي تسهل السيطرة على تصرفات الآخرين والتحكم بها، وفي تحليل استخدامات القوة في التحليل الاستراتيجي فإن ذلك يتم عند استخدام أدوات القوة العسكرية أو الأدوات الاقتصادية أو العمل الدبلوماسي في القرارات السياسية.

وتعتبر مصادر القوة وعناصرها ذات أهمية قصوى كونها تمثل العامل الأساسي في تحديد وزن الدولة ضمن هيكل القوة العالمي، فعلى الرغم من الدور الحيوي الذي تلعبه بعض القدرات المحددة

(العسكرية والاقتصادية والتقنية وغيرها)، إلا أن عدم استناد تلك القدرات على موارد كبيرة وحسن إدارتها يحد من تأثيرها على المستوى العام[1] .

والقوة بمفهومها العام إحدى أهم الظواهر المحورية في الحياة الاجتماعية للبشر، ذلك أن تفحصنا موضوعيا لمراحل تطور الحضارة البشرية من المجتمع البدائي إلى عصرنا الحالي، يكشف بوضوح حقيقة لا جدال حولها وهي أن الأفراد والجماعات في حالة دائمة إلى تحديد وتحصيل مصالحهم وضبط علاقاتهم والدفاع عنها بما يستوجب ذلك من قوة.

وبالرغم مما يحضاه عامل القوة من اتفاق شبه تام حول دوره الأساسي في ديناميكية العلاقات بين البشر على مستويات الوحدات الدولية والنظام الدولي باعتباره الإطار الذي تنظم فيه هذه الأخيرة[2].

ومفهوم القوة من المفاهيم الغامضة التي طالما اختلفت الآراء الفكرية حول تحديد معناها وضبط مضامينها، على مستوى الخطاب العادي، مصدره بالدرجة الأولى الخلاف الحاصل حول ما إذا كانت القوة مظهرا سلبيا أو إيجابيا في العلاقات المتبادلة بين الأفراد أما في الخطاب العلمي فقد انصرف إلى أبعد من ذلك، أين أصبح التتبع المستقصي لنظريات القوة يكشف عن صعوبة إيجاد نقاط اتفاق بينها وذلك محاولة منها ضبط مفهوم القوة وتحليل أبعادهلتصبح أرضية خصبة لجدل أوسع مما يعكس صعوبة الحديث عن نظرية عامة وموحدة للقوة[3].

وبناءا على هذا فإن الحديث عن القوة يستوجب منا الوقوف عند البعض من المفاهيم المقدمة من قبل المفكرين اجتماعيين وسياسيين محاولين تجاوز الطابع الإشكالي لها هادفين إلى تحقيق القدر الكافي من الفهم لهذا المفهوم، وفي هذا الإطار يعرف كل من باد لفرود (padelford) ولنكولن (lencoln) القوة على أنها:« المجموع الكلي لقدرات الدولة أعدت لتستخدم لأجل تطوير مصالحها وتحقيق أهدافها الوطنية، وهو ما ذهب إليه ستيفن روزن(stevenrosen) حيث اعتبر القوة قابلية لاعب دولي لاستخدام المصادر والموجودات الملموسة وغير الملموسة بواسطة التأثير على مخرجات الأحداث في النظام الدولي

---

[1] عمر الخضرمي، **الدولة الصغيرة، القدرة والدور.**مقارنة نظرية كلية العلوم السياسية، الأردن، 2013، ص49-52.

[2] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية.**دار الكتاب العرب، بيروت، 1985، ص115.

[3] شهرزاد أدمام ، **استخدام القوة العسكرية في المحيط الدولي الحرب الباردة**. 1990- 2006، دراسة حالة المنظور الأمريكي، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006-2007، ص 22.

في اتجاه تحسين قناعته في النظام، وهو ما يبرز أهم الخصائص التي تبنى عليها علاقة القوة بين اللاعبين الدوليين والتي هي:

1- كون القوة وسيلة للتعاون فيما بين الفواعل الدولية.

2- عدم اعتبار القوة صفة سياسية طبيعية إنما هي وليدة امتلاك موارد مادية.

3- تعتبر القوة الوسيلة التي تتمكن من خلالها الدولة من التأثير في سلوكيات اللاعبين الذين ينافسونها في تحقيق مصالح وأهداف كل منهم[1].

المطلب الثاني: تعريف القوة العسكرية.

حتى وقت قريب كانت الدولة تقاس بقدرتها العسكرية فأصبحت، إلا أن زيادة تأثير العناصر الأخرى أنهى هذا الإحتكار للقوة العسكرية، فأصبحت هذه الأخيرة تمثل العنصر الرئيسي من بين عناصر عديدة تشكل في مجموعها القوة القومية[2].

حيث أنه لا أحد يستطيع إغفال أو إنقاص الدور الهام والمؤثر الذي تلعبه القوة العسكرية في العلاقات الدولية، فبناء القوة العسكرية ضروري جدا لكل دولة وذلك لكي تحافظ على أمنها القومي وتحمي مقدراتها وتحقيق أهدافها، فامتلاك السلاح ضروري لكل دولة ،وتقاس أهمية الدولة وقوتها وقدرتها على فرض نفسها على خريطة العلاقات الدولية كعنصر فاعل ومؤثر[3] .

فالقوة العسكرية للدولة من حيث العدد، الكفاءة، تعبئة القوات ونوع التسليح هي العامل الحاسم الذي كان يؤثر في مصير الدولة عبر التاريخ، حيث أن التطورات الاقتصادية والسياسية للدولة التي تنعكس على الساحة الدولية تؤثر بشكل كبير على بناء القوة الداخلية والخارجية للدول وبالتالي فإن امتلاك عناصر القوة العسكرية والقدرة على الفعل ورد الفعل لها تأثير كبير على كيفية اختيار صانع القرار لوسائل حركته اللاحقة للتكتيكات المتضخمة في إستراتجيات الدولة الشاملة.

---

[1] سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية. ط2**، عمان، دار وائل 2004، ص194.

[2] مجد خضر، **العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية**. من الموقع.www.mawdooa.comتاريخ ://:http

[3] هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية**. قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن، 2010 ص30.

ترتبط القوة العسكرية بالتقدم التكنولوجي في صناعة الأسلحة، وخصائص المواد العسكرية من عدد الجيوش والتدريب الكافي والاستعداد الدائم ووسائل الاتصالات وجمع المعلومات، وبصورة عامة التطور العلمي في المجال العسكري. حيث أصبحت الحروب الآن حروب تكنولوجية علمية، فقد بدأ تطور الأسلحة وتأثيرها في العلاقات الدولية منذ فترة طويلة بداية بالسلاح الأبيض ثم المدافع والبنادق والطائرات والصواريخ وغيرها، واستمر التنافس في تطوير الأسلحة منذ نهاية الحرب العالمية إلى غاية الحرب الباردة ثم ما بعد الحرب الباردة[1].

وتوظف القدرات العسكرية للدولة لأغراض الدفاع أو الهجوم أو الاثنين معا،ولأهمية وظائفها في الحرب والسلم تعد من أبرز المتغيرات المؤثرة في الحركة السياسية الخارجية للدولة كافة،وبهذا الصدد يمكننا الإشارة إلى أن نوعية تأثيرها تتفاوت منه دولة إلى أخرى، فالدولة الضعيفة عسكريا هي تلك التي لا تستطيع الدفاع عن كيانها، الأمر الذي يدفع بها إلى البحث عن الحماية الخارجية والقبول بالنتائج المترتبة عن ذلك وهذا على العكس من الدول القوية عسكريا التي يكون تأثيرها السياسي إقليميا وعالميا قادرة على فرد احترامها على غيرها حتى في حالة غياب الحضور المباشر للقوة العسكرية.

ويرتبط مفهوم المتغير العسكري بمفهوم الإستراتيجية العسكرية حيث يمثل الأخيرة على التشدد في استخدام القوات لمسلحة أو التهديد بها من أجل الوصل إلى أغراض الدولة، وقد يتم استخدام عدة وسائل بديلة دون استخدام أو التعويل على القوة العسكرية، لذلك تحدد السياسة العسكرية بجملة عوامل:[2]

1- هيكل القوات المسلحة وحجمها والعلاقة بين الكم والنوع في بناء القوات المسلحة.
2- نوايا الأطراف (الخصوم).
3- القدرة الاقتصادية والتكنولوجية.

وعند النظر باستجلاء حول أهم المقاربات التي تتكئ عليها مقومات أي دولة، نجدها ترتكز بصورتها التقليدية على العامل العسكري، فهو المعيار الأول لقياس مقومات قوة الدولة وبالتالي قدرها وصولا إلى الدور والمكانة في النظام الدولي، بيد أنه لم يعد المقوم العسكري بهذه الصورة التقليدية لاسيما مع دخول السلاح النووي والبيولوجي إذ أصبح في مقدمة استراتيجيات الردع والذي إذا ما أخل في ركيزة

---

[1] علي أحمد عبد القادر كمال المتوفي، **النظريات والنظم السياسية.** مكتبة نهضة الشرق القاهرة، ، 1991، ص 153

[2] محمد سالم صالح، **القوة والسياسة الخارجية**.دراسة نظرية، كلية القانون والعلوم السياسة ، جامعة الكوفة، ص 152.

من قواعده فإنه سيؤدي إلى كوارث ولا يمكن أن نضيفها أو مقارنتها بما حصل في الحربين العالميين، بل إن العامل التكنولوجي أصبح ركيزة أساسية في كل مقومات الدولة العسكرية والاقتصادية، فالجيوش اليوم لا تقاس بما تملك من عدة وعتاد بل تقاس اليوم على الاستخدام الأمثل في تحقيق الأهداف وبالنتائج المرجوة وهو ما يسمى اليوم بالجيوش الذكية والأسلحة الذكية، فالجندي الالكتروني أصبح له مدلولاته أكثر من الجندي الحقيقي الذي لا يستطيع خرق سيادة الدول إلا بالتضحيات[1] .

إضافة إلى العامل التكنولوجي انصبت أغلب محاولات الباحثين على تطوير مؤشرات لقياس القوة العسكرية وبالذات المادية منها فقد طور أورجنسكيوفوش مقياسا للقوة أعطي فيه وزنا كبيرا لعنصر السكان وبناء عليه توقعا أن تصبح الصين الشعبية أقوى دولة في الثمانينات في القرن العشرين.

وإذا عدنا إلى إخضاع العوامل المادية للقوة لعملية القياس فإن الصعوبات قد ظهرت جلية في محاولات القياس للقدرات لاسيما في مسألة قياس القدرات العسكرية النسبية، فقد اختلف الدارسون للمقدرات العسكرية للدولتين العظيمتين(خلال فترة الحرب الباردة) الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي حول أي الدولتين تسبق الأخرى في ميدان التسلح الاستراتيجي وتتبع هذه الاختلافات من اختلاف أنظمة التسليح بين الدولتين، ففي حين تعتمد الولايات المتحدة على حاملات الطائرات وقاذفات القنابل الإستراتيجية والغواصات القاذفة للصواريخ كوسائط لإيصال القوة التدميرية إلى الهدف، ليعتمد الاتحاد السوفياتي في المقابل نظام الصواريخ الأرضية العابرة للقارات، كما أن التسلح الاستراتيجي السوفياتي لم يكن فقط لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي كان من الصعب الاتفاق على تحديد طبيعة التوازن الأمريكي السوفياتي خلال تلك الفترة.

ولا تعنى صعوبة قياس القدرات العسكرية الإستراتيجية سهولة قياس القدرات العسكرية التقليدية حتى إذا اعتمد في هذا القياس مؤشرات مثل حجم الميزانية العسكرية الموظفة أو الحجم الآلي لها (دبابات طائرات، مدافع...)، ففي كل المؤشرات يكون الاختلاف قائما في ظل اختلاف الميزانية العسكرية من دولة إلى أخرى، وكفاءة توظيف هذه الميزانيات (ففي كثير من الأحيان زيادة الإنفاق العسكري هدف بحد ذاته لما يمثله ذلك من رسالة إلى العدو، وتشير إلى أن الدولة مصممة على زيادة إمكانيات القوة

---

[1] سيف نصرت وتوفيق الهرمزي، **المقومات العسكرية والتكنولوجية للولايات المتحدة ودورها في فرض مكانتها الدولية**. مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، بيروت،مارس2011،ص45.

لديهاوبالتالي جاهزيتها لرد أي عدوان أكثر مما يعبر عن زيادة حقيقية في إمكانيات القوة العسكرية، كما أن اختلاف طبيعة الحجم البشري والحجم الآلي للقوة العسكرية قائم في ظل الاختلاف في تحديد طبيعة الحجم البشري، من حيث أنه قوة فعلية أو احتياطية أو قوة خاصة مع اختلاف مستوى الكفاءة والتدريب وكل ذلك يجعل مسألة قياس القوة العسكرية التقليدية ومقارنتها لتحديد وزنها قياسا بقوة أخرى مقابلة لها أمرا ليس باليسير، إضافة إلى ذلك فإن الوزن سيختلف بالضرورة فيما إذا كانت القوة في حالة هجوم أو في حالة دفاع.

وفي الأخير يمكن استخلاص حجم القوة العسكرية للدولة وفق اعتبارين أساسيين هما:

أولا: طبيعة سياسة الأمن القومي المعتمدة فيما إذا كانت الدولة تعتمد على إمكانياتها الذاتية في تحقيق أمنها القومي أو أنها تعتمد على تحالف عسكري أو اتفاقية دفاع مشتركة في الحالة الذاتية فإن الدولة لن توظف إمكانيات مالية بشرية كبيرة في بناء قوات مسلحة.

ثانيا: نوع السياسة المتبعة في بناء القوات المسلحة، فيما إذا كان هذا البناء يرتكز على السمة البرية أو الجوية أو البحرية لهذه القوات، وفي ظل التطور الهائل في تقنيات الأسلحة والتكاليف الباهظة لبناء قوات مسلحة فعالية، اتجهت معظم الدول إلى البحث عن طريقة تؤمن الأمن القومي بكلفة غير باهظة من خلال الاعتماد على الأحلاف ومعاهدات الدفاع المشترك من وجهة والاتجاه نحو تقليص حجم القوات المسلحة النظامية والتركيز على الجيوش غير النظامية (الاحتياط، القوات الخاصة) من جهة أخرى وذلك في ظل سياسات دفاعية تتطلب أعدادا أقل نسبيا[1].

[1] لويد جونسن، **تغير السياسة الخارجية**. ترجمة محمد أحمد مفتي، عمادة شؤون المكتبات،الرياض، 1989، ص ص 238-239.

المبحث الثالث: دوافع السباق نحو التسلح.

تحتل مسألة دوافع سباق التسلح أهمية خاصة في هذا الأخير بحكم التكلفة العالية سياسيا، وماليا وكذا القيود الدولية والإقليمية المفروضة على الدول التي تعرقل السير في هذا الطريق وهذا كله يشير إلى تواجد دوافع قوية تحفز بعض الدول إلى حتمية اللجوء إلى التسلح، فما هي إذن هذه الدوافع؟

المطلب الأول: الدافع الاستراتيجي:

يميل التحليل التقليدي لامتلاك السلاح، والذي يركز على العقلانية الإستراتيجية والسياسية والهبة التي أدت بهذه الدول إلى البحث عن الأسلحة، كما يركز هذا الدافع على الدور الذي تلعبه الأسلحة في سياق الحرب العالمية الثانية والفترة التي تلتها مباشرة، عندما ينظر إلى السلاح بأنه العامل الحاسم في كسب الحرب، لكن تغير لاحقا الانتباه إلى الدور الذي تلعبه الأسلحة هو ردع الدول الأخرى التي تمتلك الأسلحة أكثر، نفس الشيء تركز الفوائد السياسية والهبة من الأسلحة حول تلك الدول التي تصنع الأسلحة وتحتكر ملكيتها وهي قضايا مهمة في تحلي الدوافع الحقيقة لامتلاك السلاح بحيث كان ينظر إلى الأسلحة كشكل من أشكال القوة[1].

كما أن جوهر التحليل التقليدي لدوافع امتلاك الأسلحة والسباق نحو التسلح كان مركزا على أنها شكل للحتمية التكنولوجية، وذلك أن الدول عندما تدرك الضرورة لصناعة معينة فإنها بالضرورة تركز البحوث عليها وسوف ينعكس ذلك بالضرورة على تطوير الأسلحة، لذلك يمكن أن يكون متوقعا بأن أي دولة سوف تسعى إلى تكريس جهدها في بناء قدرتها العسكرية وتخترع الأدوات الفعالة في توصيل الأسلحة إلى أهدافها والعامل التكنولوجي يستلزم وجود المهارات البشرية المدربة من العلماء المشجعين على امتلاك التكنولوجيا والسياسة والمحلية[2].

ومن ناحية أخرى الأمر الذي يعقد عملية التحليل أكثر هو الانتباه المركز حول مستوى الدولة الفرعي (SUB-STATE LEVEL) كدافع للفواعل غير الدولة بحيث يمكن أن يختلف عن تلك الدوافع المرتبطة بالدولة، ففي التفكير التقليدي تعتبر الدولة نفسها معنية باكتساب القدرات العسكرية، وبذلك كانت

---

[1] جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**. مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2003، ص 719.

[2] عامر مصباح، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**. دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009، ص 137.

التجارة تدار على قاعدة من دولة إلى دولة، ولذلك دخلت الدول في معاهدات مراقبة الأسلحة الدولية ومعاهدة نزع السلاح،أما اليوم ليست الدول وحدها مركز الانتباه، وإنما كذلك الفواعل غير الدولة مثل الشركات التي تتاجر في الأسلحة والجماعات الإرهابية، تم تركيز الاهتمام أيضا على تهريب الأسلحة والمواد المستعملة في صناعتها وإمكانية لجوء الجماعات الإثنية المنخرطة في النزاع الأهلي إلى البحث عن الخيار العسكري في تحقيق أهدافها السياسية، فقد أعطى لتهريب المواد اهتمام في وسائل الإعلام الدولية مند اكتشاف أن هناك مواد ملائمة في صناعة الأسلحة المتطورة، أصبحت محل تجارة من قبل جماعات مختلفة، المشكلة هنا هي الصعوبة الشديدة في تحديد مدى خطورة المشكلة، فقد أصبح هناك خوف من الجماعات الإثنية المتطورة في نزاع أهلي، يمكن أن تلجأ إلى التهديد باستخدام السلاح، كذلك الاهتمام في هذا السياق هو أن الأوضاع التي يمكن أن يحدث فيها هذا التهديد سوف يكون من الصعب جدا تحديدها إذا قادة هذه الجماعات سوف يتصرفون بمسؤولية أخلاقية أو إنسانية أو تسيطر عليهم إدارة تحقيق الأهداف.

ومن جانب آخر يمكن أن نلاحظ بسبب سيادة حالة العداء المؤثرة بالأيديولوجيات المتنافرة، أو ما يترتب عليها عن أوضاع المجابهة والصراع انهمكت القوتان أو الطرفان في تدعيم ترسانتها في مواجهة إحداهما للأخرى وتمثل الاعتقاد السائد بأن زيادة القدرة العسكرية يدعم أيضا آليات العمل السياسي والدبلوماسي ويعزز من قوتهما التفاوضية والتشاؤمية.

كل هذه المعطيات انعكست على منطق التفكير الاستراتيجي، حيث بنيت الإستراتيجية العسكرية على مبدأ التدمير، ويقوم هذا المبدأ على فكرة أن الهجوم ألاستباقي من شأنه أن يؤدي إلى تدمير عصب القوة العسكرية للخصم ويشمل قدرته التأثرية، وهذا المبدأ ينطوي على مزايا إستراتيجية عدة[1].فهو يتيح للطرف المبادر لانتقاء فرصة الضربة الأولى، وهذا يعني أنه يؤمن لمن يبادر بالهجوم الاستفادة من عنصر المفاجئة، كما أن هذا المبدأ يتبع للطرف المبادر بهجوم استباقي في حرية انتقاء أهداف لخصم الإستراتيجية ومرافقه الحيوية كل هذه المزايا تضعف من قدرة الطرف المهاجم في الرد على الطرف المهاجم، وكما يذهب الجنرال (أندريه بوفر) إلى القول: " أن مبدأ القدرة على تخفيف الرد كانت مفتاح المبادأة بالهجوم" ويرى أنه لكي تكون الضربة الأولى على قدرة كبيرة من الفاعلية لتحقيق أهدافه اينبغي

[1] عبد القادر محمد فهمي، **مدخل إلى دراسة الإستراتيجية**.ط 2، دار مجداوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2014 2015، ص 173.

أن تعي الأفضلية إلى جعل هذه الضربة (معاكس القوى) أي أنها تتخذ من أسلحة العدو هدفا لها لحرمانه من القدرة على الرد بضربة انتقامية، بخلافة فإن الهجوم الاستباقي (الضربة الأولى) لن يكون له أثر سوى أنه سيسبب ردا قويا للخصم ربما يكون أقوى من الهجوم الذي تعرض له[1].

وما يمكن القول في هذه النقطة هو أن الدول تسعى إلى زيادة قوتها وتسلحها وهذا رغبة في احتلال موقع متقدم كلاعب رئيسي وفعال في العلاقات الدولية، وكذلك فإن الطبيعة العدوانية لبعض الدول الناتجة عن بنية وتركيبة هذه الدولة تدفعها إلى استخدام قوتها وزيادة تسلحها ضد غيرها من الدول[2].

المطلب الثاني: الدافع الأمني

يعتبر الأمن القاسم المشترك والدافع الرئيسي الذي يحفز معظم الدول في السير في طريق التسلح ويرتبط الهاجس الأمني بتواجد التهديدات التي تتعرض لها هذه الدول حيث يصبح خيار التسلح مسألة حيوية لحماية أمنها الوطني، لذلك فإن جل الاستراتيجيات الأمنية المنتهجة من طرف هذه الدول والقائمة على التسلح النووي هي انعكاس نوعيها بالتهديدات القائمة.

ففي بلدان العالم الثالث تعد مسألة المحافظة على الأمن الوطني أو الأمن القومي في إطار تحقيق الاستقرار الإقليمي القائم على التوازنات الإقليمية وهو الدافع الرئيسي للتسلح لذا فقد تتجه بعض الدول للتسلح من أجل:

أولا: البحث عن التوازن: حيث تتجه الدول التي تتعرض لتهديدات أمنية إلى طريق التسلح النووي من أجل خلق التوازن مع دولة أخرى تتقاسم معها نفس المجال الجغرافي وتكون مالكة للسلاح النووي، في هذا الصدد يمكن إدراج دوافع الهند بعد امتلاك الصين للسلاح النووي وتأثير ذلك على الاستقرار الإقليمي ففي ظل تواجد اختلافات سياسية بين البلدين حول مسائل عديدة كمسألة كشمير والنزاع الحدود يحول منطقة أكساي– شين، وأيضا المطامع التوسعية الصينية فأن الهاجس الأمني أضحى يطرح على نطاق واسع وبالتالي فإن خيار التسلح النووي أصبح يمثل بالنسبة للهند الوسيلة الوحيدة لخلق التوازن.في هذا السياق سمحت لها بتضييق الفارق العسكري مع الصين ومكنتها أيضا من اكتساب القدرة على حماية أمنها

---

[1] **مرجع سبق ذكره**، ص 141.

[2] هايل عبد المولي طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية**. قسم العلوم السياسية، جامعة يرموك، الأردن، 2010، ص 27.

القومي، وضمن نفس الوسيلة يمكن إدراج حالة الشرق الأوسط، فبحكم وجود طرف واحد في الصراع من يملك هذا السلاح فإن هاجس تحقيق التوازن هو الاتجاه السائد، فما دام احتكار نووي إسرائيلي فإنه لا يمكن التحدث عن استقرار إقليمي وسوف يدفع لا محالة بدول المنطقة إلى البحث عن وسيلة لتحقيق التوازن مما سيفتح الطريق أمام تصاعد احتمالات الانتشار النووي في هذه المنطقة المعقدة[1].

ثانيا: تحقيق مبدأ الردع:

تسعى بعض الدول التي يتعرض أمنها إلى تهديدات من جراء وجود قوة نووية على الصعيد الإقليمي إلى السير في طريق التسلح النووي من أجل تحقيق مبدأ الردع والذي يعني الاتجاه إلى التسليح النووي من أجل الحصول على نفس الأداة التي يمتلكها الخصم واستخدامها كوسيلة لردع أي عدوان متوقع،في هذا الصدد يمكن إدراج حالة باكستان، فمباشرة بعد انتهاج الهند طريق التسلح النووي، سعت هي الأخرى إلى تبني نفس السياسة بغية الوصول إلى مستوى من التوازن في التهديد الذي يمكنها من ردع الهند وهذا ما أثبتته التفجيرات النووية الأخيرة[2]، فانتهاج الهند سياسة التسليح النووي ولّد شعور بانعدام الأمن لدى باكستان حيث أضحت مجبرة على انتهاج نفس السياسة رغم مواردها المالية وأما التكلفة الباهظة للبرنامج النووي العسكري، فبعد التفجيرات الهندية الباكستانية والتطور الذي عرضته الترسانة النووية الصينية انتهت الأطراف الثلاثة في تعاملها مع المعطيات الجديدة إلى طرح مسألة الأمن الإقليمي من منظور آخر.

وفي الأخير فإن درجة الشعور بانعدام الأمن ووعي الدول بالتهديدات المتواجدة بالإضافة إلى اتخاذ مجموعة من العوامل بعين الاعتبار في تشكيل هذا الوعي كطبيعة التهديد إذ كان مباشر وعامل البعد أو القربالجغرافي، وعوامل أخرى هي التي سوف تحدد اتجاه الدول للسيطرة في طريق التسلح، فوجود درجات متباينة للإحساس بالتهديد، يؤدي غالبا إلى انتهاج الدول سلوكات مختلفة نابعة من رؤية كل دولة، فرغم ذلك فإن الشعور بعدم الاستقرار ولا أمن يظل الدافع الرئيسي نحو التسلح[3].

---

[1] محمد عبد السلام**المستقبل العربي**،مركز الدراسات والسياسة الإستراتيجية، العدد 2008 جوان 2006، مركز الدراسات الوحدة العربية، ص 59.

[2] **مرجع سبق ذكره**، ص 8.

[3] شافية مراشي، **مسار انتشار الأسلحة النووية في العالم**. دراسة حالة الشرق الأوسط، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2003- 2004، ص 56.

المطلب الثالث: دوافع أخرى للتسلح النووي.

بالإضافة إلى الدافع الاستراتيجي والدافع الأمني هناك دوافع أخرى للسير في طريق التسلح يمكن حصرها في النقاط التالية:

أولا:الاعتبارات الداخلية: إن الدول التي تتجه إلى انتهاج سياسة التسلح تأخذ في الحسبان مجموعة من الاعتبارات الداخلية كالاقتصادية والجيواستراتيجية مثال على ذلك اكتساب الصين للسلاح النووي دفع بالهند إلى انتهاج نفس السياسة نظرا لوجود اعتبارات اقتصادية واختلافات جيوإستراتيجية بين البلدين راجعة إلى الطموح الصيني إلى الوصول لمياه الصين من أجل المحصول على الطرق الإستراتيجية المؤدية إلى المحيط الهندي الذي يمثل العصب الحيوي للتجارة الهندية حيث 95% من التجارة الهندية يتم عن طريقه[1]، وأيضا إلى محاولتها (الصين) تطوير الطرق البحرية التي تسمح لها بالوصول إلى خليج البنغال الذي تهديد للمصالح الاقتصادية الهندية المنطقة لذلك فاكتساب السلاح النووي يمثل بالنسبة للهند الضامن الوحيد لحماية مصالحها الاقتصادية أمام قوة نووية كالصين لكونه أداة للمساواة بين الدول فالهند تسعى أيضا للعب دور اقتصادي على الصعيد الإقليمي من خلال إثبات حضورها في المنظمات الاقتصادية الإقليمية وعسكرية من خلال تطويرها للسلاح النووي.

وفي نفس السياق يمكن إدراج حالة البرازيل والأرجنتين، فنظرا للاعتبارات السياسية للبلدين المتعلقة بطبيعة الأنظمة الحاكمة خصوصا بعد صعود الأنظمة العسكرية فيها بعد 1962، واتساع دوريهما في القرارات الخارجية حيث تم استخدام الاختلافات الجيوإستراتيجية المتعلقة بالاستعمال الاقتصادي للمياه الدولية كمبرر لتوجيه ميزانيات مرتفعة للدفاع بالاتجاه إلى التسلح النووي[2].

والملاحظ في حالة البلدين أو التهديد المتواجد لم يكن حقيقيا أي لم يمس أمنيهما القومي بصفة مباشرة وإنما استخدم كوسيلة للسير عن طريق التسلح النووي إلا أن تدهور الوضعية الاقتصادية للبلدين وأزمة الديون التي عاشتها أمريكا اللاتينية في سنة 1982، بالإضافة إلى حرب الملوين (بين الأرجنتين

---

(1) Politique étrangére, « sécurité de l'inde et du pakistan » site web : www.startestic.org année. 1999.p 02.

(2) Revue des études internationales, Jean René Chotard « Asie du Sud : la nouvelle Géopolitique Américaine après la guerre froide » L'institut québécois des haute études internationales n01 Mars 1998 p.10

وانجلترا) ودمقرطة أنظمة الحكم منذ 1983 دفعت في اتجاه حدوث تحول في العلاقات (الارجنتينية–البرازيلية) التي أضحت علاقات اعتماد متبادل وتقارب اقتصادي[1].

يظهر هذا التغير بعد تغيير أنظمة الحكم حيث تم إدراج مسألة الأمن الاقتصادي وسبل تحقيقه ضمن أولويات العمل السياسي، وهذا ما يعكس درجة من الوعي لدى الأنظمة السياسية في البلدين فالاستمرار في التسلح النووي كان سيؤدي إلى استنزاف مواردهما المالية أمام التكلفة الباهظة للبرامج النووية بالإضافة إلى أنه سوف يدفع بدول أخرى في المنظمة إلى تنشيط برنامجها النووية الإقليمية والانضمام إلى معاهدة الحد من الانتشار النووي هو تجسيد لفكرة تحقيق الأمن الإقليمي عن طريق تحقيق الأمن المشترك.

ثانيا: الحصول على أداة للتفاوض:

ترجع دوافع التسلح النووي إلى خصوصيات هذا السلاح وقدرته على المساواة بين الدول سواء الكبرى أو الصغرى، كما أنه يعتبر أداة للضغط خلال العملية التفاوضية، فالدول المالكة لهذا السلاح يمكنها التفاوض بكل حرية دون التعرض للضغط الكبير مقارنة بالدول التي لا تمتلكه، كما أن الدول المالكة له تصبح غير مجبرة على التنازل عن بعض المسائل الحيوية خلال المفاوضات وكمثال على ذلك إدراج وضعية إسرائيل النووية في مفاوضات السلام مع الدول العربية، فإسرائيل تتفاوض بحرية وتستعمل سياسة الغموض النووي التي لا تزال تنتجها من أجل دفع بعض الأطراف العربية إلى التنازل.

رغم اختلاف الدوافع سواء الإستراتيجية أو الأمنية أو التي تتعلق بالمكانة أو دافع أخرى خاضعة لاعتبارات مختلفة، إلا أن الهدف واحد وهو السعي نحو التسلح ، حيث ارتفع عدد الدول المالكة لهذا السلاح وبوصول كل من الهند وباكستان إلى العتبة النووية، وأيضا امتلاك إسرائيل لترسانة نووية متطورة سوف تدفع بدول أخرى إلى انتهاج نفس الطريق بالإضافة إلى وجود مجموعة من العوامل المساعدة على تسريع ظاهرة الانتشار العمودي كانتقال التكنولوجيا مع العولمة الصناعية والتطور العلمي والانكشاف المعلوماتي وتغير ميزان القوى الدولي، فتفاقم ظاهرة الانتشار العمودي أدت بالدول الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة النظر في الآليات المعمول بها ما أجل تزويدها بآليات أكثر فعالية بمسألة الحد من الانتشار النووي أضحت تدرج ضمن أولويات العمل الدولي، لقد كان من نتائج الحرب

(1) Revue internationale et stratégiques, n37 Pascal Boniface IRIS édition PUF Printemps 2000 p. 50.

الباردة التي تزامنت مع اكتشاف البرنامج النووي العراقي وتحطيمه وما تبعها أيضا الانفراج الدولي في العلاقات الأمريكية الروسية من جهة، والعلاقات الروسية الأوربية من جهة أخرى خصوصا في ميدان نزع السلام وفي إطار المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بالتخفيف من حدة التسلح النووي، دفع بكل من الاتحاد الأوروبي، روسيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى توحيد الرؤى المتعلقة بكبح حالة الانتشار العمودي ثم القضاء عليه من خلال توظيف مجموعة الإجراءات.

المبحث الرابع: الإطار النظري للتسلح.

اختلفت المنظورات الإستراتيجية حول طريقة بناء الأمن، إذ أن هناك منظورات تقليدية لازالت صامدة بسبب استمرار بعض أوجه سلوك الحرب الباردة في السياسة الدولية الراهنة، كاحتفاظ القوى النووية بأسلحتها واستمرارها في تطوير أدوات الردع التقليدية والمنافسة حول سوق تجارة الأسلحة، وهناك تطورات جديدة انبثقت كنتيجة للمراجعات النظرية عقب نهاية الحرب الباردة لمفهوم الأمن من خلال إدراج العناصر الغير العسكرية في المفهوم وهناك منظورات قد ظهرت كنتيجة للتطور التكنولوجي للأسلحة الجديدة وسيطرة مفهوم المعلومات على الأمن، وهناك اتجاه آخر أخد في التطور والمرتبط بتطور شكل العلاقات الدولية من المركز على البيئة المحلية للدول إلى المستوى المركزي على البيئة الكونية كنتيجة الانفتاح المتزايد للمجتمعات على بعضها بعض وتأثيرات العولمة.

في ظل زيادة السباق نحو التسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل ورغبة الدول في زيادة قوتها العسكرية لمواجهة التحديات الأمنية، سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم النظريات في العلاقات الدولية التي اهتمت بالسباق نحو التسلح وتأثير زيادة القوة العسكرية في مسار العلاقات الدولية، على خلفية وجود وجهات نظر مختلفة لعالم السياسة الدولية، وكل مدرسة تفسر جانبا مهما لما حصل من حوادث وتطورات، وبالتالي فإن تبني مدرسة لوحدها في مضمار دراسة العلاقات الدولية يسخر إلى قصور موضوعي عند إغفال أسباب أخرى لوقوع الظواهر الدولية.

المطلب الأول: التفسير الواقعي لظاهرة سباق التسلح

على نقيض المدرسة المثالية قامت المدرسة الواقعية بعيدا عن الاعتبارات الأخلاقية والقانون والدين، وركزت على منطلقات أخرى في فهم مسار العلاقات الدولية مثل اعتبار السياسة الدولية صراعا من اجل القوة وسط الاهتمام بالمصلحة القومية واعتبارها مرادفة للقوة والتركيز على نظرية توازن القوى.

بينما ركزت المثالية على دور القيم والرأي العام والتوجهات العالمية وإلى القانون الدولي والمنظمات الدولية في دراسة البيئة الدولية، استندت الواقعية على التحليل أو الوصف الذي التأشير الاجتماعي والثقافي والسياسي في السياسة الدولية كمنطق لفهم المصالح الدولية[1].

---

[1] دانيل كولبار، **العلاقات الدولية**. ترجمة خضر حضر، دار الطليعة، بيروت، د س ن، ص 12.

تعتبر النظرية الواقعية هي النظرية السائدة في العلاقات الدولية وهذا يرجع إلى ما عرفه النظام الدولي من صراع منذ القديم، وتتعدد التعاريف لمفهوم الواقعية، وذلك لكثرة المفكرين والآراء والأفكار والتطورات التي طرأت عليها ولكن رغم ذلك نتطرق لبعض الآراء التي تحاول تحديد مفهوم النظرية الواقعية:

يعرفها ستيفن ولت"stephen walt ": التقليد النظري السائد طوال الحرب الباردة، وهي تصور الشؤون الدولية باعتبارها إجراء من أجل النفوذ بين دول لا تعنيها سوى مصالحها وهي متشائمة بشكل عام إزاء إمكانية إزالة الصراع والحروب[1]. كما يعرفها مورغانتَو"hansmorgenthau": 1954 أن الواقعية تعني السياسات التي تحكم عن طريق القوانين الوضعية تجد جذورها في الطبيعة الإنسانية، والمعلم الأساس الذي ساعد الواقعية السياسية في إيجاد طريقها في خصم السياسة الدولية هو مفهوم المصلحة الذي يحدد في مفهوم القوة، والقوة والمصلحة هما متغيران في المضمون[2].

ويعرفها المعجم الحديث للتحليل السياسي النظرية الواقعية: أن السياسة هي التي تسعى نحو القوة لتحقيق المصالح، ولا تهتم بالحقوق والواجبات والقانون، وأن التحليل السياسي في الواقعية يشير الى غياب نظام دولي مستقل إلى أن العوامل القانونية والأخلاقية لا يمكن إلا أن تؤمن الطريق للمصالح الذاتية.

لا يمكن فهم التصور بالنسبة للواقعيين إلا من خلال التطرق للمبادئ الرئيسية للمدرسة الواقعية، ويستمد الفكر الواقعي فلسفته السياسية من الفكر القديم مثل المفكر الإيطالي مكيافيلي (1469- 1527) والفيلسوف الانجليزي توماس هوبز (T. HOBBES) 1548- 1679، وهو المفكر القائم على القوة باعتبارها دافع غريزي كامن في طبيعة الإنسان[3].

لقد بلغت الواقعية أوج جاذبيتها كنظرية أو مجموعة مقترحات حول الفرد والدولة والنظام الدولي عام 1940، أي تقريبا مع نشر مورغانتو كتابه "paweramong nation" لإيضاح نظريته للعلاقات الدولية

---

[1]عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**.ط3،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط3، 2010 ص54.

[2]عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**. ط2، ديوان المطبوعات، ط2، الجزائر، 2006، ص 116.

[3]جورج رويرت وأليستارأدواردز، **المعجم الحديث للتحليل السياسي**.ط1، تر : (سمير عبد الرحيم الحلي)، ط1، الدار العربية للموسوعات، 1999، ص 386.

التي صاغها لشرح الماضي والأحداث الراهنة في عصره واقتراح الاتجاه المحتمل وشكل العلاقات المستقبلية، فحس جيمس روزنو"jemesrosnou"وماري ديرفي"mary durfee" تأمل الواقعية شرح لماذا تعطل الدول سلوكها أو بأن الدول تنخرط في عدد من السلوكيات بانتظام لماذا تبقى دول تزول أخرى؟ هذه الأسئلة مركزية للواقعية[1].

مبادئ ومسلمات الواقعية الكلاسيكية: هانس مورغانتو الذي يعتبر من أبرز المفكرين الواقعيين يؤكد على مجموعة من المبادئ التي تحكم العلاقات الدولية:

أ- المبادئ:

- يتم عمل رجل السياسة ضمن المصلحة المعرفة بالقوة والمتمثلة في بقاء الدولة.
- البقاء هو الحفاظ على الدولة، هدف السياسة هو تحقيق المصلحة.
- لا مجال لتحقق المبادئ الأخلاقية فالأهم هو تحقيق المصلحة.

ب- المسلمات الواقعية الكلاسيكية:

- أن السياسة لا يمكن أن تحددها الأخلاق كما يقول المثالين، بل العكس هو الصحيح، وبالتالي فالمبادئ الأخلاقية لا يمكن تطبيقها على العمل السياسي.
- تعتبر الدول أهم العوامل السياسية الدولية وبذلك فإن التركيز يكون على الدول وليس الفواعل الأخرى كالمنظمات الدولية أو لشركات متعددة الجنسيات الدولة هي وحدة التحليل.
- تحليل السياسة الدولية على أن الدولة تتصرف من منطق عقلاني في تعاملاتها مع بعضها البعض وبذلك فمن المقترض أن الدول سو ف تقوم بدراسة البدائل المتاحة لها بشكل عقلاني وبراغناتي.
- النظر للدولة كوحدة واحدة على الرغم من أن متخذي القرارات في السياسة الخارجية لدولة ما هو في الواقع أشخاص ومؤسسات متعددة، إلا أن الدولة تتعامل مع العالم الخارجي بصفتهما كيان واحد ومتماسك[2].

---

[1] عبد الناصر جندي،**التنظير في العلاقات الدولية والاتجاهات التفسيرية والتكوينية**.الجزائر،2007، ص36.

[2] عدنان السيد حسن،**مرجع سبق ذكره**، ص ص62-63

I/ سياسة القوة عند مورغانتو:

يعتبر مورغانتو الذي اعتبر في كتابه "السياسة بين الأمم" أن السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة وأن هناك علاقة بين القوة والتأثير على قول وأعمال الآخرين، أي أن القوة صفة نفسية سيكولوجية وخلاصة أفكار مورغانتو حول سياسة القوة هي أن السياسة الدولية ليست إلا صراع من أجل القوة وأن هذا الصراع مستمر وثابت في المكان والزمان.

السياسة الداخلية للدولة في أهميتها، هي تدعيم سياسة القوة التي تمارسها في الصعيد الدولي فوربز الخارجية الأمريكية "هنري كيسنجر" أكد على أهمية العوامل الإيديولوجية الفكرية في حشد إمكانيات الدولة وتجنيدها في المجال الدولي، ويعطي مثال على ذلك بما حققته الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر عندما استطاعت امتلاكقوة وإمكانيات عظيمة سمحت لها بمقاومة قوى خارجية كبرى.

ويؤكد مورغانتو أن السياسة في الواقعية تسعى إلى تحصيل القوة، الحفاظ عليها وزيادتها أو استظهارها، وذلك حسب طبيعة تلك السياسة، سياسة الوضع الراهن "stalus que policy" سياسة إمبريالية"imperelicpolicy" أو سياسة الهيبة "prestige policy" وهذا يكون بزيادة القوة العسكرية أو الدخول في أحلاف مع الدول التي توفر مصالحها، كما يرى أن سياسة توازن القوى هي التقنية الأكثر فعالية لإدارة القوة في النظام الدولي فهو قائم على علاقات تنافسية صراعية بين الوحدات الدولية.

حيث يرجع مورغانتو أسباب السلوك النزاعي لدى الدول إلى الطبيعة البشرية المظلمة التي تحكمها غريزة القوة وحب السيطرة والهيمنة، حيث تزداد هذه الطبيعة العدوانية عندما تنتقل من مستوى الدولة نتيجة قدرة هذه الأخيرة على تعبئة واستعمال إمكانياتها المادية لإيذاء الدول الأخرى خاصة إذا كانت أقل تسلحا وقوة منها، إضافة أن القوى الشريرة في الطبيعة البشرية هي التي تقضي إلى نشوب الحرب والنزاعات لدولية، والمصالح المتعارضة للدول تجعل العالم مكان غير مناسب لتجسد المبادئ الأخلاقية، ومن ثم الوسيلة الأكثر فعالية لتفادي الحروب وأعمال العدوان هو تشكيل ميزان القوى الذي يربط الدول للجوء إلى محاربة بعضها البعض وبالتالي يحافظ على الاستقرار الدولي[1].

[1] عامر مصباح،**مرجع سبق ذكره**، ص206.

فقد رفضت الواقعية حجة النموذج المثالي بأن العلاقات الدولية تستند في جوهرها إلى التعاون والانسجام بين أعضاء المجتمع الدولي، وشددت في ناحيتها على التنافس والصراع والفوضى التي تعم العلاقات الدولية، لذلك تفترض الواقعية بشكل عام أن السياسة الدولية تتميز بالفوضى طالما لا توجد حكومة عالمية تسيطر على جميع الدول لتطبيق عليهم قواعد عامة، ولهذا فحالة الحرب والصراعات أصبحت قواعد عامة مما تدفع الدول كل على حدة لتكون لنفسها قوة ذاتية تدافع على نفسها من جهة وتتوسع في تحقيق مصالحها القومية من جهة أخرى، لأن الأمم توسع مصالحها السياسية في الخارج عندما تتزايد قوتها النسبية في الداخل، وتسعى الدول لامتلاك القوة نابع بوصفها وسيلة وعناية في نفس الوقت.

فوفق أنصار المنظور الواقعي، الهدف الأسمى الذي تسعى الدول تحقيقه هو أمنها، وعليه فالقوة العسكرية هي الوسيلة المتاحة أمام الدول لتحقيق ذلك الهدف، فسياسة الأمن الوطني حسب موغانتو هي تنطلق منضرورة التعامل بين مختلف عناصر القوة التي تمكن من تحقيق فرص جيدة لنجاح سياسة الأمن الوطني، فشعور الدولة بالأمن، يزداد بزيادة حجم قوتها ويستند هذا القول إلى ما ذهب إليه ريمون آرون" reymondaron "، دعم الأمن يتحقق بالقوة للدولة أو ضعف المنافسين لها وكل دولة تحاول أن تضاعف مواردها للذهاب بأمنها إلى حدود قصوى عن طريق الجمع بين القوة والأمن من أجل فرض إراداتها على الدول الأخرى، وعدم الخضوع لإدارة التفوق أي دول أخرى أقوى منها[1].

المطلب الثاني: الواقعية الجديدة.

هناك من يطلق عليها اسم البنيوية الواقعية، وهي امتداد تطوري للواقعية التقليدية ومن أهم روادها كنيثوولز، ستيفن كريزير، بوبرت حيلين، وكان هدف روادها هو إخراج الواقعية من المفهوم الكلاسيكي (البديهي) إلى مستوى تحليل أكثر عملية للوصول بها إلى نظرية واقعية علمية،اشتهرت في أواخر السبعينات من القرن الماضي مع نشر كينت وولز لكتابه "نظرية السياسة الدولية" théurgeinternational politecs، التي تفترض أن القوى الكبرى ليست عدائية في أصلها بسبب أنها متشبعة بإرادة القوة، وإنما افترض أن الدول تهدف إلى مجرد الحفاظ على بقائها القومي وتبحث عن الأمن

[1]أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**. دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الإستراتجية، السمانية، د س ن،ص220.

وهذا ما يدخلها في السباق نحو التسلح وزيادة قوتها العسكرية، إذ يرى وولتز أن النظم الدولية تتغير وفقا لعدد الدول العظمى، وركز على الاختلاف بين نظام الثنائية القطبية المسيطرة عليها من قبل القوانين العظميين، والنظام المتعدد الأقطاب أين يكون هناك أكثر من قوة عظمى، فتفاعل الدول قائم على التنافس في الحصول على القوة في بيئة فوضوية، حيث تعتبر الواقعية الجديدة امتدادا تحديديا للواقعية الكلاسيكية، حيث بقيت محافظة على افتراض أن القوة متغير رئيسي في السياسة الدولية، بالرغم من أنها توجد كمكون حتمي وضروري في العلاقات السياسية، أكثر من وجودها كغاية في حد ذاتها[1].

في الوقت الذي ترتكز فيه الواقعية الكلاسيكية على الطبيعة البشرية لتفسير العلاقات الدولية (ظاهرة نشوب الحروب بشكل خاص)، فإن الواقعية الجديدة ترتكز أكثر على بنية النظام الدولي كمشكل للعلاقات السياسية التي تحدث بين مختلف وحداته، حسب"waltz"، مصطلح البنية "structure" يدل على الطريقة التي نظم بها مختلف أجزاء النظام، وإذا كانت بنية النظام الدولي هي في الأساس بنية تراتبية/ هرمية، حيث تتموضع الوحدات الداخلية في تمايز رسمي، حسب درجة سلمتها أو حسب الوظيفة التي ترديها، فإن بنية النظام الدولي في المقابل هي بنية فوضوية، حيث تتموضع الوحدات الدولية وفقا لعلاقات عمودية بين نعطها البعض، وبفضل طبيعة هذه البنية فإن الوحدات الدولية تجد نفسها في ظل وضع الاعتماد على النفس، وفي حاجة إلى الاعتماد على النفس وعلى الترتيبات التي تضمن بقائها وتحسن من وضعها الأمني، ولذلك الدول المنتجة للسلاح تزيد من كميات الإنتاج، والدول الغير المنتجة تقوم بإبرام اتفاقيات ثنائية – جماعية لتصدير الأسلحة والحفاظ على سيادتها واستقلالها، ويمكنها من المحافظة على كيانها القومي وسلامة أراضيها[2]، ويفترض أن القوى الكبرى ليست عدائية في أصلها بسبب أنها متشبعة بإرادة القوة، وأن الدول تهدف إلى مجرد الحفاظ على بقائها القومي، وتبحث عن الأمن، كما أنها تقر بإمكانية التعاون ما بين الدول، وتحقيق الأهداف الأمنية، وضمان المكاسب النسبية عبر السياسات التعاونية بدل التنافسية، وبذلك تنهي الشكوك والتخاذل في العلاقات الدولية وتحل الفوضى

---

[1] حكيمي توفيق، **الحوار النيوواقعي-النيوليبيرالي حول مضامين الصعود الصيني**.مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتجية، جامعة باتنة، 2008،ص98.

[2] تروان كريس، **فهم العلاقات الدولية**. ترجمة (مركز الخليج للأبحاث)، مركز الخليج للأبحاث،الإمارات العربية المتحدة ص ص127-128.

الناضجة محل التصورات الكلاسيكية، وذلك من خلال إدراك الدول أن أمنها مرتبط بأمن الآخرين، ومن هنا بدأت بوادر الأمن من المشترك[1].

لقد ألقى الطرح النيوواقعي ظلاله على النقاش الذي هيمن على العقل النظري للعلاقات الدولية منذ بداية الثمانينات وقد انصرف جزء كبير من هذا النقاش إلى الحد الفاصل بين مستوى تحليل الوحدة الفرعية للنظام، فقد ركز وولتر على مستوى تحليل النظام الدولي، في مقابل إهماله لدور الوحدات الدولية والتأثير الذي تمارسه على نماذج السلوك الدولي، ويعود هذا الإهمال أن النظام الدولي هو وحده الذي يتضمن مفهوم البنية.

لقد حمل "ولتز" على إثراء النظرية الواقعية الكلاسيكية وذلك بمحاولة إسكات الانتقادات التي اتهمت الواقعية باهمال التفاعلات الدولية الايجابية والمكاسب التعاونية بين الدول، وانفعالها لتنامي الاعتماد المتبادل في النظام الدولي، حيث أكد "ولتز" أن الحالة الطبيعية في العلاقات بين الدول هي حالة حرب، وأن حالة الفوضى في بنية النظام الدولي تؤدي إلى خلق معضلة اللأمن وتدفع الدول إلى القلق بشأن أمنها[2].

أ/ الافتراضات الجهوية للواقعية الجديدة:

حاول ستيفن لامي"stevenllamy"، صياغة الافتراضات الكبرى للواقعية الجديدة، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات بين الواقعين الجدد:

- تتفاعل الدول في بيئة فوضوية، وهذا يعني أنه ليس هناك سلطة مركزية تفرض اللوائح والمعايير.
- بنية النظام هي محدد رئيسي لسلوك الفاعل (الدولة) على اعتبار أن السياسة الخارجية تعمل انطلاقا من دوافع النظام الدولي.
- للدول توجه مصلحة ذاتي، والنظام الدولي الفوضوي والتنافسي يدفعها لتفضيل المساعدة الذاتية.
- الدول فواعل عقلانية، تسعى إلى الحد الأعلى من الفوائد والحد الأدنى من الخسائر.

---

[1] مارتن غريفشوبيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**.مركز الخليج للأبحاث، الإمارات المتحدةص394.

[2] تروان كريس،مرجع سبق ذكره،ص213.

- المشكل الحاسم المطروح من قبل الفوضى هو البقاء بالنسبة للدول الوطنية[1].

ب/ كينيث وولز: النظرة التفاؤلية لسباق التسلح والردع.

ليس هناك مفهوم طغى على النظرية الإستراتيجية الدولية في العقدين الماضيين، مثلما طغى عليها الردع، فكلمة الردع قلما ترد في كتب العلاقات الدولية الصادرة قبل الحرب الباردة وأن وردت فإنها لا تحمل المعنى الذي تحمله في عصر الذرة.

وتستند نظرية الردع، إلى فكرة منع الدول الأخرى من تنفيذ عمل عسكري يهدد الدولة والمنع قد يكون من خلال أربعة استراتيجيات.

1- تهديد الخصم باستخدام القوة ضده إذا ما أقدم على اتخاذ قرارات وإجراءات تصعيدية.
2- إقناع الخصم بعدم استخدام القوة لأن ذلك يؤدي إلى قوة ضخمة قادرة على تدميره وتبديد قوته.
3- العمل على احتواء الخصم بمبادرات سلمية قد تخفض من سياسته التصعيدية مثل ما قامت به الدول الكبرى في ضبط التسلح في مرحلة الحرب الباردة.
4- اعتماد الصلح مع الخصم بدل التصعيد، ومن شان إستراتيجية المصالحة ثني الخصم عن القيام بعمل عسكري[2].

حيث يؤكد الواقعيون الجدد، بصحة هذا الاقتراب وأن السباق نحو التسلح وانتشار الأسلحة النووية لا يهدد الأمن والسلم الدوليين، بل تؤدي إلى منع الحروب، لأن توازن القوى بين دولة "أ" وبين دولة "ب" يؤدي بمراجعة نتائج الحرب، كما أن الأمن والسلم الدوليين يعتمد على قوة الأسلحة الردعية، وهذا ما يصطلح عليه بالضربة الثانية والقادرة على الرد، حيث يؤكد "وولز" أن عندما تكتسب أكثر من دولة المقدرة النووية للضربة الثانية فإن الحرب بين الدول التي تمتلك السلاح النووي غير واردة بسبب الدمار المتماثل لكل الدولتين.

برزت نظرية الردع النووي بصورة جلية أثناء الحرب الباردة بين طرفي القوة النووية الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفياتي السابق، وحلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فكل جانب لديه القدرة

---

[1] عامر مصباح،**نظرية العلاقات الدولية**. الحوارات النظرية الكبرى،دار الكتاب الحديث،الجزائر، 2009،ص ص28-29.
[2] عدنان السيد حسين،**مرجع سبق ذكره**،ص106-107.

على تدمير الآخر تدميرا شاملا، بعدما نجحا في زيادة قدراتهما النووية إلى حد بعيد مع تطوير الصواريخ البعيدة المدى والعابرة للقارات، حيث بدت المواجهة النووية المحتملة بين الشرق والغرب نوع من الانتحار لذلك حصل بعض الاستقرار العسكري النسبي بين الدول الكبرى، ولم تؤد حروب كوريا وفيتنام والشرق الأوسط وغيرها بعد الحرب العالمية الثانية رغم تورط القوتين العظميتين في تأييد أطراف المتنازعين وتعتبر أزمة كوبا 1962 أكبر دليل على ذلك، فرغم شدة التصادم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في المواقف، إلا أن توصلوا إلى حل الأزمة لأن الذرة تؤدي إلى الحكمة وتجعل الحرب مخيفة وتحقق الاستقرار في توازن القوى النووية،ومند أن أصبحت نظرية الردع النووي تهيمن على الفكر في مجال السياسة الدولية افترضت درجة عالية من العقلانية وضبط النفس في دوائر صناعة القرار السياسي الخارجي، لاسيما في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، وبدرجة أقل كل من فرنسا والعين تحت شعار "أنني أريد السلام" لأي لا أريد التورط في حرب نووية معك، لأن التصادم النووي سترتب عليه نتائج يصعب حصرها، لأن في حالة حدوث مثل هذا التصادم يؤدي إلى دمار كلي لدول أطراف الحرب، فهذه العقلانية قد ترتبط بمعايير أخلاقية أو بالتفكير الغير الجنوبي أو بتسوية الصراع دون استخدام العنف، فالردع هي أداة تساعدنا على عدم حدوث حرب نووية في إطار إستراتيجية عقلانية في اتخاذ القرار، فالدولتين ليستا بحاجة للتوافق فيما بينهما لخلق أسلوب سياسي لمنع الحرب بل أن الذرة نفسها هي القوة المشتركة وضعتهما في حالة رعب مشترك[1].

إضافة أن النظام الدولي هو نظام مساعدة ذاتية كما يؤكد "وولتر" وذلك بسبب الفوضى، وغياب مؤسسة دولية عليا تحتكر العنف المشروع، وتكون قادرة على معاقبة الدول المسيئة للأمن والنظام الدولي (حرب الجميع ضد الجميع)، في ظل هذا الوضع تكون كل الدول قلقة بشأن بقاؤها وتخوفها من عدوان الأخرين، ولتأمين بقاءها تكون الدول غير متيقنة بنوايا الدول الأخرى، بما يعني تضاؤل فرص التعاون لأنها محكومة بمنطق المعطلة الأمنية مما يؤدي بها إلى زيادة قوتها الاقتصادية والعسكرية، إضافة أن الردع النووي يقلل الحاجة إلى الدفاع التقليدي مما يزيل سببا للحرب، فرغم عمق التنافس على مناطق النفوذ وسباق التسلح الطويل، فالواقعيون الجدد يقولون هو من حفظ الأمن والسلم رغم وجود أزمات عديدة هدد فيها باستخدام السلاح النووي.

---

[1] عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**. ط3، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت،2010، ص ص118-119.

حسب "walt" فإن انتشار الأسلحة النووية أفقيا قد ساهم في خلق الاستقرار، لذلك طرحت حجج لدعم المحافظة على البرنامج النووي في أوكرانيا 1993، والدفاع عن انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط للسيطرة على الصراع العربي، الإسرائيلي، ولعل "ولتز" كان محقا عندما قال: "إن انتشار الأسلحة النووية أمرا قلقا أكثر مما يجب وأننا بذلنا جهودا مبالغا فيها لإيقافه لكن انتشار الأسلحة النووية بمقدار معين قد يكون أمرا أدعى للترحيب بدل الخوف[1].

لعل إحدى الحجج الأكثر من غيرها إثارة للجدل فيما يخص الانتشار النووي هي الفرضية القائلة إن: "الزيادة ستكون أفضل" والتي تقدم بها كينيث ووالترحيث يؤكد أن الوحدات المكونة لأي نظام سياسي يجد أن تعني بأمنها الذاتي على أفضل نحو ممكن، ويشمل ذلك امتلاك الأسلحة النووية، فإن تأكيده على انتشار الأسلحة النووية يؤدي إلى زيادة الاستقرار حيث أن امتلاك القدرة على تصنيع الأسلحة النووية من قبل الهند وباكستان مثلا قد أدخل عاملا تحذيرأحديد في عملية اتخاذهما لقراراتهما وأحدث نوعا من الاستقرار الاستراتيجي بين هاتين الدولتين المتجاوزين.

الحجج الرئيسية لفرضية والتر.

1- لقد امتدت الأسلحة النووية لكنها لم تنتشر لأن هذه الأسلحة تكاثرت بصورة عمودية فقط، أثر إقدام الدول ذات التسلح النووي على زيادة ترساناتها فقط.
2- لم تمتد الأسلحة النووية أفقيا نحو دول أخرى إلا بخطى بطيئة، التغيرات السريعة في الظروف الدولية يمكن أن تزعزع الاستقرار.
3- إن الانتشار التدريجي للأسلحة النووية خير من عدم انتشارها وانتشارها بسرعة.
4- سوف يضعف احتمال قيام الحرب مع زيادة قدرات الردع والدفاع.
5- سوف تشعر الدول المستجدة بالقيود التي تفرضها الأسلحة النووية، وهذا سوف يثير شعور المسؤولية لدى مالكيها، وكذلك عنصر حضر استخدامها.

"إن انتشار الأسلحة النووية أمرا قلقا أكثر مما يجب وإنا بذلنا جهودا مبالغا فيها لإيقافه" لكن انتشار الأسلحة النووية بمقدار معين قد يكون أمرا أدعى للترحيب بدل الخوف منه.

[1] جون بيليبس وستيف سميث، مرجع سابق الذكر، ص731-732.

لكن تحقيق مسلمات الواقعيون الجدد حول سباق التسلح والردع النووي وتحقيقه للسلم والأمن الدولي، يفرض على الدول النووية الجديدة أن تحقق بعض المتطلبات منها:

1- يجب أن تحتفظ بجيش دائم وقوة ردع يعتمد عليها في وقت السلم.
2- يجب أن تكون هذه القوات قادرة على العمود في وجه ضربة وقائية مباغتة.
3- يجب على قادة الدول قادرين على اتخاذ القرار بشن هجوم انتقامي.
4- يجب أن تتمتع القوى النووية الجديدة بالقدرة على اختراق دفاعات العدو النشطة كالصواريخ المضادة للطائرات وطائرات الاعتراض مثلا.

المطلب الثالث: اللبرالية المؤسساتية.

المدرسة المثالثة: ساغان (المتشائمون)

تمثل قضية الانتشار النووي أحد الأمثلة التوضيحية الأكثر جلاء على عولمة السياسة العالمية، بسبب قدرتها النووية وقدرتها الغير المسبوقة على إحلال الدمار عبر الحدود الوطنية وعلى الرغم من أن عدد الدول التي عرف عنها امتلاكها الأسلحة النووية ولوسائل إطلاقها لمسافات كبيرة لا يزيد على خمس دول، فإن دولا عديدة أخرى لديها القدرة على بناء الوسائط النووية قد أصبح تحتل موقع متزايد الأهمية على حدود الأعمال العالمي منذ نهاية الحرب الباردة وذلك بسبب معرفتنا بالآثار التدميرية الهائلة الأسلحة النووية[1].

أما اليوم فإن دولا عديدة قد حازت القدرة على تركيب وسائط نووية، أما كم حصيلة مباشرة لبرنامج مخصص للتسلح النووي، أو كنتيجة لانتشار التكنولوجيا النووية على مستوى العالم، كما أن التطورات الناجمة بين تفكيك الاتحاد السوفياتي السابق قد أشار مشاكل غير مسبوقة فيما يخص الانتشار النووي[2].

حيث ذهبت المدرسة المثالية على عكس الواقعية (كينثوولز)، جاء فريق من الباحثين على رأسهم scottsagan حيث رأى أن دخول الأسلحة النووية بعد الحرب الباردة قد أدى إلى بروز أخطاء جديدة

---

[1] جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**. تر: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات 2004، ص 519.

[2] جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية.مرجع سبق ذكره**، ص 520.

فالبرغممن القوة التفسيرية لظاهرة الانتشار النووي أثناء الحرب الباردة التي حافظت على الاستقرار بين الشرق والغرب خلال مرحلة الحرب الباردة.

خلال مناظرة تمت بين "والتز" و "سكوت دي ساغان" يرد ساغان بالقول أن "والتز" متفائل بالانتشار النووي وهذا موقف يصفه ساغان بأنه "ينبع ببساطة من منطق نظرية الردع العقلاني" فامتلاك الأسلحة النووية من قبل قوانين يمكن أن يضعف احتمال نشوب الحرب لأنه يجعل كلفتها باهظة للغاية، حيث يعرض "ساغان" موقفا بديلا لموقف المتفائلين بالانتشار، وأن انتشار الأسلحة النووية يؤدي إلى تقليص من حظوظ الأمن والاستقرار، فرغم أن إستراتيجية الردع نجحت في بناء الأمن ومنع نشوب الحروب، إلا أنها أخفقت في عدة حالات أخرى، فمن بين سبعة حالة ردع في تاريخ العلاقات الدولية هناك ستة حالات فقط نجح فيها الردع، بمعنى أن الإستراتيجية ليست مضمنة النتائج بشكل كلي، حيث يكون سبب إخفاق الردع، إلى سوء فهم نيات الآخر أو التشكيك في الالتزامات التي يعلنها الطرف الآخر إزاء اللجوء إلى استخدام القوة في حالة يحرصه الاعتداء إضافة إلى اعتقاد الطرف المبادر أن الالتزام الذي يبديه الطرف الآخر المبادر إلى ممارسة الضغوط المتزايدة من اجل ثني الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته[1].

حجج ساغان للتشاؤم حيال الانتشار:

- ظهور قوية نووية جديدة وسط منطقة تشهد صراعات إقليمية أو وجود صراعات وتمزقات تثنية محلية داخل الدولة النووية الجديدة فامتلاك دولة معينة لأسلحة نووية يمكن أن يكون له ردود أفعال هستيرية[2].
- خطر انهيار الأنظمة الحاكمة في عدد من الدول التي لديها منشآت نووية لتخصيب اليورانيوم فالخطر يكمن في عدة وجود أنظمة آمان على المنشآت النووية وضعف إجراءات الصيانة والوقاية.
- قضية تهريب المواد النووية، حيث حطت باهتمام دولي كبير مند الاكتشاف المثير للقلق أن مواد ملائمة لتصنيع الأسلحة النووية، كان يجرى الاتجار بها من قبل مجموعات متعددة ومختلفة

[1] مرجع سبق ذكره، ص 521.

[2] ممدوح محمود ومصطفى منصور، **سياسات تحالف القوى.** مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص 226.

وبكميات متزايدة، وتتمثل المشكلة هنا في صعوبة تحددي الأطراف المتاجرة فيما بينها، والغاية في الحصول على هذه المواد، ومن دواعي القلق أنه بنما قد يتم هذا الاتجار على أيدي أفراد أو مجموعات من الانتهازيين، فمن الممكن أيضا احتمال أن تكون منظمات إجرامية تتخطى الحدود القومية، ودخلت على الخط أيضا بهدف إنشاء سوق سوداء دولية نووية دولية تعمل عبر الحدود التقليدية للدول مما يؤدي إلى اختلال الأمن والسلم الدوليين في النظام الدولي[1].

- ظهور الدول الفاشلة أو المفككة أو الحروب الأهلية التي تجعل مخازن الأسلحة والمواد النووية أمام الجماعات الإرهابية مفتوحة حيث حدث هذا مثلا عند سقوط الاتحاد السوفياتي، واليوم قائمة في ليبيا بعد انهيار نظام القدافي حيث هناك قلق إقليمي حول مصير أسلحة القذافي[2].
- تزايد التنظيمات الإرهابية التي لم تخف طموحاتها في السيطرة على الأسلحة النووية، سواء تعلق الأمر بتلك التي تقابل على المستوى المحلي أو الدولي، أو بتلك التنظيمات التي بحث عن الأسلحة النووية لأغراض تجارية (مافيا السلاح) وهذا ما يهدد مصالح الدول الأكثر حيوية، ويحمل معها احتمال كبير لاستخدامها ضد خصومها.
- عدم وجود معاهدات دولية صارمة حول خطر الانتشار النووي، فرغم وجود العديد من الاتفاقيات الثنائية، الإقليمية الدولية حول خطر السلاح النووي، رغم ذلك ليست فعالة على أرض الواقع بسبب ارتباط امتلاك السلاح النووي لاعتبارات أمنية داخلية أو حتى شخصية لصناع القرار، مما يجعل هذه الاتفاقيات لا تجاري التطورات الحاصلة في النظام الدولي في مسألة انتشار الأسلحة النووية[3].
- تتمثل نظرية الردع الاستراتيجي فكرة مفادها أن الطرف الذي يملك قدرات عسكرية إستراتيجية أكبر وأكثر نوعية هو الذي ينجح في تحقيق الردع، لكن حقائق تاريخية تشير إلى عدم تماسك وعمومية هذه الفكرة ولو أنها موجودة على اعتبار أنه في الكثير من الحالات فشلت في تحقيق الردع ومنع الاعتداء.
- الانتشار الأفقي للأسلحة النووية وإمكانية وقوع هذه الأسلحة في أيدي الجماعات الشبه العسكرية التي تظهر عادة في حالة انهيار الدول النووية أو تفكيكها حيث ظهرت خطر هذا بشكل حدا

---

[1] جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**.مرجع سبق ذكره، ص 622.

[2] عامر مصباح، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن.** دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2013، ص 23.

[3] ممدوح محمود مصطفى منصور، **سياسات تحالف القوى.** مرجع سبق ذكره، ص 301-302.

عقب انهيار الاتحاد السوفياتي في تسعينات القرن العشرين وأصبحت الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية تحت أيادي حكومات ضعيفة وانتقالها إلى فواعل غير دولية تغير قواعد لعبة إستراتيجية الردع وتصبح أكثر صعوبة بسببأن هذه الفواعل لا تتحكم لنفس الديناميكيات الأمنية التي تواجه سلوك الدول[1].

- يفشل في حالات معينة مثل الدول الغير الديمقراطية الممتلكة للسلاح النووي، حيث تعتبر الدول التسلطية الشمولية الممتلكة للسلاح النووي خطرا على الأمن والسلام الدوليين بسبب تطور نزاع إقليمي إل حرب عالمية ومع تطور الأحداث يؤدي إلى حرب عالمية مما يؤدي إلى استخدام السلاح النووي.

ويمكن تلخيص الجدلية بين كينث وولزوساغان حول الانتشار النووي في:

أن "ولتر" يؤكد أن انتشار الأسلحة النووية سوف يؤدي إلى مزيد من الاستقرار لأن الدول حديثة التسلح تستخدم أسلحتها في ردع الدول الأخرى عن مهاجمتها ويد "ساغان" بموقف مناقض لذلك المتمثل: أن عدم الاستقرار هو الذي يؤدي إلى انتشار الأسلحة النووية بسبب احتمال شن الحروب الوقائية والحوادث الخطرة التي تتعارض لها منشآت الأسلحة النووية وتوافق هذا الرد مع الحجج السابقة لساغان قد يؤدي إلى استخدام السلاح النووي لحماية مصالح الدول المتورطة في النزاع مما يؤدي إلى خفض درجة الاستقرار في النظام الدولي، وهذا ما أدى إلى طرح حجج لمصلحة اتخاذ إجراءات لخفض الطلب على الأسلحة النووية ولتعزيز النظام الدولي لمنع الانتشار النووي[2].

وأخيرا يمكن القول بأن مصطلح سباق التسلح هو تجسيد حقيقي لمصطلحي القوة والقوة العسكرية فقد نتج عن هذا المصطلح مجموعة من المفاهيم مثل الردع النووي، نزع وضبط التسلح التي اختلفت تعاريفها باختلاف المفكرين كما رأيناه سابقا، فقد أصبحت الدول في تسارع نحو سباق التسلح من أجل دوافع مختلفة منها إستراتيجية، أمنية، اقتصادية ... وغيرها، ترتب عن هذا كله ظهور نظريات مفسرة لظاهرة القوة والقوة العسكرية أولا ولظاهرة سباق التسلح ثانيا.

---

[1] عامر مصباح، **المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن.** مرجع سبق ذكره، ص 144.

[2] جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**. مرجع سبق ذكره، ص 533.

الفصل الثانـي:

تجسيد سباق التسلح

حتى نتمكن من الحديث عن سباق التسلح كعملية ديناميكية، لابد من التركيز على متغيرات مختلفة يمكننا من خلالها معرفة هل أن هذا المتغير في حالة مستقرة أم أنه في حالة تزايد، فالحرب الباردة مثلا كانت تجسيدا حقيقيا لسباق تسلح لم يصل إلى مرحلة المواجهة فقط، لكن كلا الطرفين (الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي) كان يسعيان إلى تطوير أسلحتهما وزيادة ترسانتهما النووية، وهذا يعني زيادة في نفقاتها العسكرية، هذه الأخيرة تزايدت مع معظم الدول خاصة بعد الحرب الباردة حيث زادت طلبيتها على الأسلحة خاصة بعد ظهور فواعل غير دولاتية في الساحة الدولية.

المبحث الأول: الإستراتيجية العسكرية الأمريكية السوفياتية أثناء الحرب الباردة.

إن الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي لم يكن حتميا ومتوقعا، بسبب عوامل تواجدت في الأفراد والأيديولوجيات، أسباب الحرب الباردة هي أسباب موضوعية تشير أولا إلى وجود دولتين عظيمتين انبعثتا من الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى التطور التاريخي للسياسة الأمريكية والسوفيتية وإستراتيجية كل منهما لتحقيق أهدافها ومصالحها، حيث يسيطر كل طرف على نصف المعمورة، وتصارعا كما تصارعت قويا تنافسية من قبلهما في تاريخ الدول الأوروبية، حيث تعتبر الجغرافيا الديمغرافية أو التقاليد السياسية والإيديولوجية المتناقضة للدولتين العظيمتين أدت إلى قيام الحرب الباردة، حيث أن الصراع بين الدولتين يعود إلى القوة التي يملكها كل طرف حيث أخد جدية بفضل ستالين إذ رأت الديمقراطيات الغربية أن الأمن هو أمن جماعي واعتبر ستالين أن الأمن لا يمكن تحقيقه خلال التهديد، حيث أصبحت الحرب الباردة واقعا حتميا ومنه دخلت القوتين العظيمتين في صراع بينهما أدى إلى تبني استراتيجيات عسكرية لتحقيق أهدافهما.

المطلب الأول: الإستراتيجية العسكرية الأمريكية أثناء الحرب الباردة

إن الجدل الاستراتيجي في ظل الحرب الباردة، والذي صبغت في ضوئه الإستراتيجية الأمريكية تأثر بالكم الهائل لترسانة الأسلحة النووية، وما قالت إليه من استراتيجيات رادعة، ولكن هذا التفكير الاستراتيجي طرأ عليه تعديل نوعي خاصة بعد أزمة كوبا 1962، وتأكيد الولايات الأمريكية باستحالة نشوب حرب نووية مع الاتحاد السوفياتي وأصبحت غير منشغلة بصفة كلية مع الحروب التي تستخدم السلاح النووي بقدر ما أخذ الاهتمام على الحروب التي تدار بالأسلحة التقليدية التي تتميز بقدر عال من الكفاءة التكنومعلوماتية وذلك سبب تراجع جدلية الحروب النووية. [1]

إضافة إلى أن الإستراتيجية العسكرية الأمريكية كانت تبدي ميلا واضحا اتجاه تبني أسلوب ردع فعال واستخدام القوة العسكرية، إذا ما تعرضت مصالحها الحيوية إلى الخطر، أي أن السمة المميزة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي يجمع بين التهديد واستخدام القوة العسكرية أو استخدامها فعلا، وهذا الأسلوب رافق الإستراتيجية العسكرية الأمريكية مند النصف الثاني من القرن العشرين المتضمن لهامش من التصعيد والتهديد باستعمال القوة العسكرية.[2]

حيث سنستعرض إستراتجية كل رئيس أمريكي أثناء الحرب الباردة:

- في عهد ترومان تبنت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية الإحتواء.
- في عهد الرئيس إزنهاور تبنت الولايات الأمريكية إستراتيجية الانتقام الشامل.
- في عهد كيندي كانت هناك رد للاستجابة المرنة.
- في عهد جونس تبنت الإدارة الأمريكية إستراتيجية التدمير المؤكد.
- في عهد نيكسون تبنت إستراتيجية الحرب بالوكالة.
- وفي عهد ريغن تبنت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية حرب النجوم والدرع الفضائي.

---

[1] أحمد سعيد، **الإستراتيجية العسكرية الأمريكية**. عن الموقع **www.anntv/new,shausubject-asp ?dj10432** تاريخ النشر 2016/08/21، تاريخ الإطلاع: 2017/04/04.

[2] جوني عاصي، **النظرية والإيديولوجية في العلاقات الدولية مند نهاية الحرب الباردة**. معهد إبراهيم أبولغد للدراسات الدولية، ط1، بيروت، 2006، ص 42.

حيث يعتبر الدافع من وراء تبني مثل هذه الأنماط من الاستراتيجيات هو طبيعة الواقع الدولي والإقليمي ومواجهة الاتحاد السوفياتي. [1]

حيث تعتبر إستراتيجية الاحتواء من بين أعلى الاستراتيجيات العسكرية التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية، الهدف منها إحباط نزعة التوسع السوفياتي من خلال تطويق الاتحاد السوفياتي ودول شرق أروبا بجدار من الأحلاف والقواعد العسكرية التي تحول دون نفاد السوفيات عبر خط التقسيم الفاصل بين الكتلتين والضغط على النظام السوفياتي من خلال العزل والاحتواء حتى تنهار وتنهار معه منطقة نفوذه، ولتحقيق ذلك الهدف تم إنشاء الحلف الأطلسي، حلف جنوب شرق آسيا، وحلف بغداد وحلف المعاهدة المركزية فيما بعد، أما إستراتيجية الانتقام الشامل التي تعد إستراتيجية ممتدة لإستراتيجية الاحتواء في صورة معدلة، فقد بنيت في جوهرها على إنذار السوفيات بطريقة محددة وقاطعة، بتصميم الولايات المتحدة الأمريكية بصورة فورية وشاملة في حالة وقوع اعتداء ضد الغرب. [2]

ترتبط فلسفة المؤسسة العسكرية الأمريكية بالفلسفة السياسية للدولة، وتظهر إستراتيجية وحركة المؤسسة العسكرية الأمريكية في قدرتها على تطوير وتغيير مركباتها الأساسية تسليما وتدبيرا وتنظيما وتوزيعها بما يتلاءم مع تطور المخاطر التي تهدد أمن ومصالح الدولة بصفتها عامل مهم من عوامل القوة، وهكذا نرى أن توزيع القوات العسكرية في العالم في أعقاب الحرب الكوبية ومناطق النفوذ والصراع والتهديدات التي كان يمثلها الاتحاد السوفياتي وكتلة الاشتراكية وتعبيرهما العسكري المتمثل في حلف وارسو، مما يسمح للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يظهر في الجدول التالي:

الدولة	التواجد الأمريكي
ألمانية	75% جندي
إيطاليا	13 ألف جندي
المملكة المتحدة	12 ألف جندي
اليابان	41 ألف جندي
كوريا الجنوبية	50 ألف جندي

[1] محمد عباد، **استراتجيات الحرب الباردة**، عن الموقع **http//invenetormontada-net/tg-topic** تاريخ النشر: 2015/11/13، تاريخ الاطلاع: 2017/04/07.

[2] فيصل كبيش، **الحرب الباردة** من الموقع: .**www.moqatel.com/ openshue/behoth/siasia21/sevent-cra** تاريخ النشر: 2017/03/29، تاريخ الاطلاع: 2017/04/07.

على متن السفن	26 ألف جندي

جدول رقم (01): يوضح التواجد العسكري الأمريكي في الحرب الباردة. [1]

الإستراتيجية النووية الأمريكية:

الأسلحة النووية كانت موجودة قبل الحرب الباردة وبقية موجودة، بعدها نفد طور الحلفاء الغربيون القنبلة النووية في حربهم ضد ألمانيا النازية واليابان في العهد الإمبراطوري، وكان لتدمير مدينتي هيروشيما وناكازاكيعام 1945 مغزى كبير في الشؤون الدولية ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويرى Garalperovetz في كتابه الشهير "الدبلوماسية الذرية" التي نشر للمرة الأولى عام 1965، أن الرئيس ترومان كان يعلم بهزيمة اليابان، لكن كان دافعه الحقيقي من إلقاء القنابل على المدينتين اليابان يتين هو إرغام الاتحاد السوفياتي على خدمة المصالح الأمريكية في كل من أروبا وآسيا في سياق الشؤون الدولية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أن القنبلة الدرية التي ألقيت على هيروشيما كانت لها قدرة تدميرية تعادل 125 ألف طن من المادة المتفجرة TNT، وفي عام 1952 فجرت الولايات المتحدة الأمريكية قنبلة نووية حرارية أو هيدروجينية بقوة تدميرية تعادل 10400000 طن من TNT، وأصبحت كل قنبلة نووية قادرة على تدمير أي مدينة من مدن العالم في انفجار واحد، ولا يقل ذلك عن أهمية تطوير وسائل نقل هذه القنابل وقذفها نحو أهدافها.

ولم تكن لدى الولايات المتحدة الأمريكية في البداية قاذفات تستطيع بمداها القصير أن تصل إلى الاتحاد السوفياتي لدى كانت تستخدم لذلك الغرض القواعد البريطانية لوضع الأهداف السوفياتية في مرمى القصف، وقامت كل من الدولتين العظيمتين بتطوير قاذفات ذات مدى بعيد ومن تم طورت صواريخ باليستية تستطيع أن تصيب أهدافها في أراضي القوى العظمة الأخرى في داخل أراضي القوة الأولى. [2]

وسعى كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية إلى تطوير صواريخ تستطيع أن تسقط الصواريخ الباليستية المهاجمة، وبذلك تكون خط دفاعيا للوقاية من الهجمات الذرية ولم تكن لهذه الصواريخ (الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية) فعالية كبيرة من الناحية التكنولوجية، واستمر الطرفان

[1] عولمة السياسة العالمية، **مرجع سابق الذكر**. ص 166- 168.

[2] جوني عاصي، **مرجع سابق الذكر**. ص 52.

في الاعتماد على الأسلحة الهجومية من أجل أمنهما، ومنه نعرض الجدول الذي يبين سباق التكنولوجيا النووية لكل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية:

السلاح	تاريخ تجربته	
	الولايات المتحدة الأمريكية	الاتحاد السوفياتي
القنبلة الذرية	1945	1949
القاذفات العابرة للقارات	1948	1955
القاذفات النفاثة	1951	1954
القنبلة الهيدروجينية	1952	1953
الصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات	1960	1964
الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية	1974	1966
الصواريخ الباليستية العابرة للقارات	1958	1967

الجدول رقم (02): سباق التكنولوجيا النووية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.[1]

حرب النجوم:

في الثمانينيات ظهر مصطلح حرب النجوم في الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وهو اسم الشهرة لمبادرة الدفاع الاستراتيجي، وتم إنشائه من قبل الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في 23 مارس 1983 لاستخدام الأرض والنظم الفضائية لحماية الولايات المتحدة الأمريكية من هجوم بالصواريخ النووية الإستراتجية وركز على مبادئ الدفاع الاستراتيجي بدلا من الإستراتجية السابقة المخالفة لعقيدة التدمير المتبادل المؤكد ولا يمكن كشف الأسلحة عن طريق أجهزة قياس الحرارة حيث أن مدة عمل الصواريخ لا نزيد عن خمسة دقائق وتستخدم برامجه من أجهزة الكومبيوترية، إذ سمح

[1] جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمي، **مرجع سبق ذكره**. ص 169.

للصواريخ باكتشاف الصواريخ المعادية ورغم الدخان واللهيب وسمحت للولايات المتحدة لدول حليفة بالمشاركة مثل ألمانيا، فرنسا، بريطانيا وإسرائيل[1]

أطلق اسم حرب النجوم على الحرب التي تحل فيها الأقمار الصناعية والمركبات الفضائية والصواريخ العابرة للقارات المحملة بالقنابل النووية محل الإنسان والآليات في مواجهة الأولى عند وقوع الحرب، أي أنها حرب فضائية ثم تليها عمليات حربية التي تستخدم أسلحة برية وجوية وبحرية، مع العلم أن هذه الإستراتجية العسكرية لا يوجد فيها أي مكسب، لان الدولة الرابحة ستكون هي الأخرى قد لحقت بها ضررا ودمارا كبيرا، ويقدر الخبراء العسكريون بأنه أطلق لأغراض حربية في بداية عام 1957 وحتى ذلك اليوم اطلق2200 قمر صناعي أو أكثر، أي أنه تشكل 57٪ من القمار الصناعية وأقمار التجسس التي خصص جزء منها لالتقاء وبث الإشارات اللاسلكية والرادارية الصادرة من جهات عسكرية أو سياسية والكشف عن التجارب النووية. [2]

المطلب الثاني: إستراتيجية تسلح الإتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة

لقد تم صياغة المذهب العسكري للاتحاد السوفيتي على المبادئ الحزبية للنظرية الماركسية بصيغتها اللينينية، المنتصرة عقب الثورة البلشفية عام 1917، وكذلك العقيدة السياسية للحزب الشيوعي السوفيتي، وإسهامات المفكرين الروس في العهود القيصرية، وخبرات الحروب ولاسيما الحربين العالميتين الأولى والثانية، لذا نجد أن المذهب العسكري السوفيتي قد تمحورت أطروحاته الأساسية حول فلسفة الحرب واعتبارها ظاهرة اجتماعية تاريخية تحدث في مرحلة معينة من مراحل تطور الصراع الطبقي، كما تم التأكيد على مسألة بناء القوات المسلحة السوفيتية اعتماداً على دراسة العدو المحتمل واتجاهات تطور قواته المسلحة، فضلاً عن طبيعة وفلسفة الحرب التي قد تقع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق والتي سوف تكون حرباً صاروخية ونووية إذ توظف فيها جميع أنواع القوات المسلحة وفي مقدمتها الصواريخ الإستراتيجية الحاملة للرؤوس النووية في سياق فلسفة الحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق في مرحلة الحرب الباردة.[3]

---

[1] عبد المنعم سعيد: **أمريكا والعالم والحرب الباردة وما بعدها**.نهضة مصر للطباعة والتوزيع، القاهرة، 1999، ص 216.

[2] سعد حقي توفيق: **الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة**. دار زهران للنشر والتوزيع ،الأردن،2008،ص52.

[3] نزار إسماعيل الحيالي، **قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر**، دراسات دولية، العدد56، د.س.ن، ص2.

عندما دخلت روسيا القيصرية الحرب العالمية الأولى كان المذهب العسكري الروسي يعاني من عيوب عدة، فالنظام القيصري الفاسد، والحرمان الطبقي والتأخر الصناعي والثقافي، والتخلف الزراعي، والأسلحة البالية كلها أسهمت في عجز المذهب العسكري على الاستمرار في الحرب وتكبد روسيا خسائر بشرية ومادية فادحة دفعت في النهاية إلى اضطراب الأوضاع في روسيا، مما مهد الطريق لقيام الثورة البلشفية في أكتوبر من عام 1917.[1]

ولقد تأثرت المذهب العسكري الروسي بهذه الثورة إلى حد كبير وخاصة بالفلسفة السياسية للحزب الشيوعي وكتابات لينين عن طبيعة الحرب وفحواها الطبقي، لأنه يرى إن الصراعات والحروب ما هي إلا انعكاس للصراعات الطبقية، ومن ثم فهي أمر حتمي بين الدول لان الدول تعتبر أنظمة تجسد مصالح الطبقات، وفي ضوء هذا المفهوم الطبقي للحرب قسم المذهب العسكري الروسي الحرب إلى عدة أنماط منها الحرب العالمية التي تحدث بين النظامين العالميين الرأسمالي والاشتراكي، ومنها حروب استعمارية تعبر عن حالة الصراع بين القوى الاستعمارية على مناطق معينة في العالم، ثم هناك حروب أهلية بين فئات متناحرة داخل الدولة الواحدة.[2]

كما تأثرت الإستراتجية العسكرية للاتحاد السوفياتي بشكل كبيرة بالحرب العالمية الأول والثانية حيث تزودت من خلالها بمبادئ جديدة، كدفاع في العمق، واستخدام الجيوش المجمعة في العمق وليس في خطوط القتال، خاصة في ظل تفوق الخصم من الناحية العسكرية، مثل ما حدث في الغزو الألماني للاتحاد السوفياتي عام 1941[3]، ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى قام الاتحاد السوفيتي بتطوير إستراتجية التسلح لديه، وذلك في ظل التطورات الكبيرة التي صحبت تطور بنية الدولة داخله، فالدولة فرضت نفسها على جميع أقاليمها وتمكنت من القضاء على جميع قوى الردة المضادة للثورة التي عانت منها روسيا بين أعوام 1917-1921، مما جعل الدولة تهتم بالجانب التقني للقوات المسلحة وتنظيمها وهيكلتها وتثقيفها وفق التعاليم الماركسية اللينينية، ولما كانت هذه التعاليم تؤمن بحتمية الحرب بين الرأسمالية والاشتراكية مع توقع انتصار الاشتراكية فيها، لذا جند المذهب العسكري الروسي لخدمة هذا

---

[1] جمال عبودي، الثورة البلشفية ونشأة الاتحاد السوفيتي، تاريخ النشر: 2015/07/16 تاريخ الاقتباس: 2017/03/22 على الموقع الالكتروني: **www.ecolenumerique.tn/wp.2012/4/16.p.1-2**

[2] B.Byely.et.al,**Marxism-leninism on war and army,** In James.j.Tritten,ed, Naval postgranduate school Monterey,Galifornia, September, 1990, pp.29-33.

[3] نزار إسماعيل الحيالي، قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

الغرض أي الحرب المقبلة والحتمية مع الرأسمالية وعندما دخلت روسيا الحرب فعلاً عام 1941 وانتصرت فيها عَد المذهب العسكري الروسي نصراً للاشتراكية على الرأسمالية، لاسيما إذا علمنا إن المذهب العسكري الروسي استخدم مبدأ قتالياً جديداً شكل جوهر الجانب العسكري لهذا المذهب والأساس الذي تستخدم فيه القوات التقليدية حتى تفكك الاتحاد السوفيتي العام 1999. [1]

وقد عرف هذا المبدأ باسم " **العملية العمقية** " أو مبدأ الحرب البرية –الجوية في المنظور السوفيتي ويعني هذا المبدأ من الناحية العسكرية الاقتحام المتزن والتدريجي لدفاعات الخصم بجميع وسائل النيران ولاسيما الدبابات والآليات البرية وفي كل أرجاء مسرح الحرب، حيث تبدأ العملية العمقية أولاً بالاختراق التكتيكي للعدو في جبهاته الأمامية، ثم الانتقال بسرعة للاختراق بدف تطويق الخصم في العمق وتدميره كلياً، وبما أن هذا المبدأ هو مبدأ هجومي بالأساس، لذا تطلب من الاتحاد السوفيتي زيادة قدرات قواته التقليدية على تحقيق معدلات عالية للتقدم والهجوم اعتماداً على أنظمة تسليح حديثة وقوات مدرعة ميكانيكية، وتعاون مع سلاح الجو ولاسيما الطائرات السمتية الهجومية، والأهم زيادة حجم المشاركين في العمليات القتالية.

وقد أصبح هذا المبدأ هو الإستراتيجية العسكرية المطبقة لحلف وارسو، وكان هدفها الأساس الاختراق السريع للدفاعات الأمامية لحلف الأطلسي، والتقدم بسرعة إلى الأعماق العسكرية الأمريكية، وإحداث الإمدادات علماً إن هذا المبدأ مازال فاعلا في المذهب العسكري الروسي حتى بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، لاسيما أذا علمنا أن هذا التفكك لم يؤدٍ أو لم يدفع بروسيا الاتحادية إلى تفكيك منظومة الجيش السوفيتي السابق والحفاظ على تعاليمه العسكرية التي تربى عليها لعقود طويلة، وقد طبقته روسيا بنجاح باهر ضد جورجيا العام 2008.[2]

اعتمد مبدأ العملية العمقية على مجموعة من تعليمات الحرب التي مازالت راسخة في المذاهب العسكرية الشرقية ومنها:

1- المبادأة: تعني المبادأة وفقاً للمذاهب الشرقية الاستعداد للحرب قبل الدخول فيها، على عكس المفهوم الغربي للمبادأة والتي تعني مفاجأة الخصم بهجوم غير متوقع.

2- المفاجأة: تعني المفاجأة في المذاهب الشرقية الدخول للحرب فعلاً، وهي في عرف مبدأ العملية العميقة السوفييتية تتضمن القيام بهجوم واسع وسريع غبر متوقع من قبل الخصم او مستعدا له

---

(1) Stephen G.Brooks:Dueling realisms: **Realism in International relations organization**. voL.51.No.3. summer, 1997, pp. 21-22.

(2) Samuel charap and Cory welt, Amore proactive u.s. Approach to the Georgia conflict, center for American progress, februarym 2011, pp 6-9.

3- التعاون بين الصنوف: إن مبدأ العملية العمقية هو تجسيد للحرب التقليدية التي تتشارك فيها جميع صنوف القوات التقليدية من مدفعية ودبابات وآليات وسلاح جو، ولذلك فهي تتطلب التعاون والتنسيق بين هذه الصنوف فلا يمكن لفرق المشاة أن تتقدم نحو أهدافها بدون إسناد مدفعي، ولا يمكن للدبابات ان تتقدم نحو أهدافها بدون إسناد جوي، ولاسيما الطائرات السمتية الهجومية، كما لا يمكن لفرق المشاة والدبابات أن تتقدم نحو أهدافها بدون فرق الهندسة الآلية التي تمهد لها طرق ومسالك الحرب او فرق الطبابة الميدانية أو فرق صيانة الأسلحة أو حتى فرق الميرة والإعاشة.

4- خفة الحركة والسرعة: بما أن مبدأ العملية العمقية هو حرب تقليدية هجومية تعتمد لاختراق النطاق التكتيكي للخصم ثم التوغل نحو على القوات البرية المسنودة النطاق الاستراتيجي له أي في العمق، لهذا فهو يتطلب أن تكون الآليات والمعدات الميكانيكية ولاسيما الدبابات خفيفة الوزن وسريعة الحركة للوصول إلى الأهداف بوقت قياسي قبل ان يتمكن الخصم من تحقيق التعبئة العامة، وحقيقة الأمر أن الدبابات السوفيتية وان كانت متخلفة بعض الشيء عن الدبابات الأمريكية في الجوانب التقنية كانت ذات أوزان خفيفة واسرع من الدبابات الأمريكية بكثير ولديها قدرة عالية على المناورة مع العلم أن روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي السابق أخذتتُدخل في خدمة جيشها أجيالاً جديدة من الدبابات ذات تقنيات عالية من أمثال دبابات T90-T92-T94.[1]

المفارقة الغريبة أن الاتحاد السوفيتي رغم تحوله إلى قوة نووية عظمى إلا انه ظل في إطار مذهبه العسكري يعتبر مبدأ العملية العمقية آو الحرب التقليدية بصيغة عمليات برية -جوية مشتركة هي جوهر ذلك المذهب، بل ًعد الأسلحة النووية أسلحة تكميلية للحرب التقليدية، لأنه ليس من المنطق أن تبدأ الحرب النووية بتراشق نووي، بل المنطق أن تبدأ تقليدية ثم تتصاعد إلى الحرب النووية، وفي ضوء ذلك ينبغي أن يكون الاتحاد السوفيتي قادراً وفي جميع *F*الظروف على خوض حرب بأية صيغة مسلحة وهنا تبدو أهمية إعداد وتسليح وتثقيف (القوات السوفيتية لتكون قادرة على الانتقال من شكل إلى أخر من أشكال الصراع المسلح، بهذه النظرة فإن المذهب العسكري الروسي لا يرى أن الحرب العالمية والتي ستكون حتما بالأسلحة النووية ستستثني ادوار القوات التقليدية، فالحرب العالمية ليس هدفها إلحاق الدمار المؤكد بالطرفين ولابد أن يكون لها هدف سياسي وهو دحر الخصم حتى في أوضاع الدمار المؤكد ومثل هذا الهدف لا يتحقق إلا عبر فعاليات القوات التقليدية التي عليها مسك الأرض بعد انتهاء الرشقات

[1] نزار إسماعيل الحيالي، **قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر**. مرجع سبق ذكره، ص-ص 17-19.

النووية بين الطرفين ومن جهة أخرى يؤمن المذهب ا لن تنتهي بسرعة العسكري الروسي بأن الحرب العالمية حتى وان بدأت برشقات نووية إلا أ كما تذهب إلى ذلك المذاهب العسكرية الغربية، لان الدفاعات الأرضية والجوية السوفيتية قادرة على تدمير العديد من تلك الرشقات خاصة إذا كانت بالطائرات الإستراتيجية الغربية، وعندئذ قد تتحول الحرب إلى حرب استنزاف أو حرب طويلة الأمد وفي مثل هذه المواقف الإستراتيجية ينبغي أن يكون للدولة القدرات التي تمكنها من إدامة الصراع ودفعه إلى خاتمته النهائية وحقيقة الأمر إن الاتحاد السوفيتي السابق أراد بهذه النظرة للحرب النووية أن يحقق هدفين[1]:

الأول: إسقاط فكرة الحرب المحدودة التي شكلت المرتكز الأساس لمبدأ الرد المرن والهادفة إلى جر الاتحاد السوفيتي في حرب محدودة نطاقها القارة الأوربية أو خارجها تستخدم فيها الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية التكتيكية بصورة تستنزف قواه، لاسيما وانه كان متخلفاً بعض الشيء في إنتاج الأسلحة النووية التكتيكي.

ثانيا: ردع الولايات المتحدة الأمريكية عبر إقناعها بأن الحرب المقبلة ستكون شاملة لمذهب العسكري الروسي في الحقبة السوفيتية بالنقاط الآتية:

1- إن أحكام هذا المذهب السياسية والعسكرية قد تمت صياغتها في ضوء التعاليم الماركسية -اللينينية والآراء الحزبية للحزب الشيوعي السوفيتي،فضلاً عن خبرات الحربين العالميتين الأولى والثانية.

2- إن الحرب في المذهب العسكري السوفيتي ظاهرة اجتماعية تاريخية تحدث في كل مرحلة من مراحل التطور التاريخي للمجتمعات وهي انعكاس للصراع الطبقي سواء كان بين قوى وجماعات أو بين دول منظمة.

3- تبنى المذهب العسكري السوفيتي المفهوم العالمي للأمن والذي يمتد خارج حدود الدولة السوفيتية السابقة ليشمل الدول الأعضاء في حلف وارسو والحلفاء والأصدقاء في إفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية.

4- إن الحرب مع الرأسمالية هي حالة حتمية حتى مع ظهور السلاح النووي، وأنها ستكون عالمية النطاق، لان النظام الرأسمالي يتسم بالعالمية وبالسعي للهيمنة على العالم عبر تقويض أركان النظام الاشتراكي.

5- إن بناء القوات المسلحة السوفيتية يجب أن يتم بناءً على دراسة نوايا الخصم واتجاهات تطور قدراته العسكرية، وطبيعة الحرب التي ينوي شنها.

---

[1] Major John C. Nalls, Resurrecting Limited war theory, school of advanced military studies united states army command and General staff College fort Leavenworth, Kansas, 2008,pp 12-13.

6- وفي حالة نشوب الحرب فأنها ستكون شاملة وليست محدودة أي حرب تستخدم فيها كافة أنواع الأسلحة من تقليدية، وفوق التقليدية، ونووية.[1]

[1] نزار إسماعيل الحيالي، قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر، مرجع سابق، ص-ص 20-21.

المبحث الثاني: الإنفاق العسكري للدول الكبرى.

استنادا إلى كتاب سيبري السنوي لعام 2010 فإن الدول الأكثر إنفاقا على التسلح، الولايات المتحدة الأمريكية، تعتبر الأولى عالميا بنسبة 46.5 من حجم الإنفاق العالمي بمعدل 4% من دخلها القومي وهي بذلك تتفوق على جميع دول مجموعة (G8) وهي تكاد تساوي في إنفاقها نصف الإنفاق العسكري في العالم، بينما الصين احتلت المرتبة الثانية في العالم في إنفاقها العسكري بمعدل 3.5% من حجم الإنفاق العسكري العالمي لعام 2009، ثم تليها روسيا الاتحادية بعدل 2.6 %من نفس العام.[1]

[1] أحمد علوا، **الإنفاق العسكري في العالم ما بين الأمن الدولي والاقتصاد السياسي**. مجلة الجيش، العدد 304، تشرين الأول، 2010، ص 05.

المطلب الأول: الإنفاق العسكري الأمريكيي.

ارتفع الإنفاق العسكري الأمريكي بصورة أكبر بعد أحداث سبتمبر 2001، وكان مستوى الإنفاق بحلول 2010 أعلى مما كان عليه في أي مرحلة مند نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أن نمو الاقتصاد الأمريكي بين 2001 و2004 والميزانية الإجمالية الأمريكية يعنيان أن الإنفاق العسكري كحصة من إجمالي الناتج المحلي، وكحصة من النفقات الإجمالية للحكومة الأمريكية أدنى ما كان عليه خلال فترات سابقة، فخلال السنوات المالية 2001- 2008، ازداد الإنفاق العسكري الأمريكي بنسبة 85% بقيمة الأسعار الاسمية وبنسبة 59% بقيمة الأسعار الحقيقية، ووفقا لبيانات سبري تظهر البيانات الرسمية الأمريكية للفترة نفسها زيادة النفقات الأمريكية للدفاع الوطني بنسبة 88% بالأسعار الاسمية و50% بالأسعار الحقيقية، وكانت الزيادة عالية في جميع فئات الإنفاق، وكانت فئة العمليات والصيانة التي تضاعفت بين 2001 و2009 وكذلك الإنشاءات العسكرية 76% وفي البحث والتطوير والاختبار والتقييم وفي الأفراد العسكريين بنسبة 74%. [1]

[1] بيتر سالنهايم، ""**الإنفاق العسكري**". مركز دراسات الوحدة العربية(محرر)،التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي،الكتاب السنوي، ترجمة ،عمر الأيوبي و آخرون، لبنان مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 2008 ، ص287.

الجدول رقم (1): النفقات الأمريكية المخصصة لوزارة الدفاع والدفاع الوطني الأمريكي 2001- 2010.

السنوات المالية	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأفراد العسكريون	74	87.8	106.7	113.6	127.5	127.5	135.5	129.1	129.1	134.9
الانشاءات العسكرية	05	5.1	5.9	6.3	5.3	6.3	8.8	10.1	15.1	21
وزارة الدفاع وللقوات المسلحة	290.2	331.9	3872	436.5	484.1	499.3	548.9	583.3	651.2	66.7
وزارة القوات المسلحة	12.9	14.8	16	16.6	18	17.5	17.9	18	18.2	17.6
نفقات أخرى القوات المسلحة	1.6	1.8	1.6	2.8	3.2	5.1	5.1	5.3	5.7	5.9
مجموع النفقات										

المصدر: بيتر سالنهيم وآخرون، مرجع سابق، ص 288 (الأرقام بالمليار دولار الأمريكي).

وكانت المبررات المقدمة للنمو في طلب الميزانية الأساسية لسنوات المالية 2001- 2010 تتمثل مواجهة التناقص الذي يعاني منها الجيش، خاصة وإنه كان يخوض حربين في وقت واحد بالإضافة إلى ضمان درجة عالية من الجهوزية العسكرية والكفاءة العالمية لدى القوات البرية، وتعزيز القدرات القتالية لدى القوات المسلحة للحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي، ويمكن إجمال العوامل الرئيسية في زيادة النفقات العسكرية بشكل تفصيل في النقاط التالية:

أولا: تمويل الحرب العالمية على الإرهاب:

مند هجمات 11 سبتمبر 2001، أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث عمليات عسكرية كبرى هي: عملية حرية العراق، عملية الحرية الدائمة في أفغانستان وعملية "نوبل إيغل" التي تشمل تعزيز الأمن في الولايات المتحدة الأمريكية بحسب تقديرات مصلحة الأبحاث التابعة للكونغرس (crs) وافق هذا الأخير في أواخر ديسمبر 2007 على مجموعة 699.9 مليار للسنوات المالية 2001- 2007 من اجل هذه

العمليات الثلاث، ومن هذا المجموع يقدر تقدير مصلحة الأبحاث أن وزارة الدفاع تلقت حوالي 655 مليار دولار، وتلقت وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ما يقارب (42.4) مليار دولار من أجل إعادة إعمار وتشغيل وبناء السفارات وبرامج مساعدة خارجية لأفغانستان والعراق، ويقدر تقدير مصلحة الأبحاث مجموع المخصصات الأمريكية من أجل الحرب على الإرهاب بحوالي 805.1 مليار لفترة السنوات المالية الممتدة بين 2001، 2008.[1]

الجدول رقم (2): المخصصات الأمريكية الجزائية وزارة الدفاع والحرب العامية على الإرهاب 2001-2008.

الأرقام للمخصصات الميزانية بالمليار دولار أمريكي وبالأسعار الجارية، السنوات هي السنوات المالية:

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الميزانية الأساسية	302	328	375	377	403	421	438	481
الحرب على الإرهاب	17	14	69	66	103	115	169	189
مجموع مخططات وزارة الدفاع	319	342	444	443	506	536	607	670

المصدر: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، مرجع سابق ص294.

وفي أكتوبر 2006 راجعت وزارة الدفاع إرشادات تمويل الحرب على الإرهاب للسماح بإدراج تمويل ما يسمى الحرب الطويلة على الإرهاب، بالإضافة إلى العمليات المحددة في أفغانستان والعراق، بيد أن وزارة الدفاع لم تعرف الحرب الطويلة بوضوح وانتهى الإرشاد الجديد إلى إضافة مليار الدولارات إلى طلبات تمويل الحرب العالمية على الإرهاب، وقامت الوزارة عام 2009 بإدراج تمويل بمفردات توجد عموما في طلب الميزانية الأساسية، مثل أنظمة الأسلحة المستقبلية وتحويل زيادات عامة في عدد العسكريين في طلب ميزانية الحرب العالمية على الإرهاب وهذا ما تصاعد مخصصات الدفاع.[2]

[1] **مرجع سابق الذكر**.ص 292.
[2] **مرجع سابق الذكر**.ص 295.

ثانيا: إعادة هيكلة القوات المسلحة:

أقرت وزارة الدفاع الأمريكية تخصيص مبالغ مالية معتبرة لإعادة هيكلة الجيش، فقد خصصت 35 مليار دولار إضافية خلال سبع سنوات للأعوام المالية 2005- 2011، إلى جانب مبلغ 13 مليار دولار المخصص لهذا الغرض في الميزانية الأساسية للجيش، وتتضمن خطة إعادة هيكلة مشاة البحرية والتي تشمل أيضا:

1- إضافة عدد من الوحدات الاحتياط المقاتلة والمساندة لتشمل إعادة هيكلة وحدات الاحتياط الأخرى.

2- إعادة هيكلة القوات البحرية، فتشمل إدخال تحسينات في مجال الأفراد والصيانة والتدريب وزيادة الجاهزية للإنتشار وبموجب خطة تطوير الأسطول يمكن للبحرية نشر عدد أكبر من حالات الطائرات والسفن المساعدة بصورة أسرع.

-أما بالنسبة لإعادة هيكلة القوات البحرية فقد تم إضافة عشر حاملات جوية وفضائية (AEFS) والتي يمكن أن توفر بسرعتها مزيجا ملائما للقدرات، من الإغاثة الإنسانية إلى خوض قتال واسع النطاق.

ويبقى الهدف الرئيسي لإعادة الهيكلة داخل القوات المسلحة هو تحقيق توازن يتماشى مع متطلبات وطبيعة الحرب ضد الإرهاب.[1]

ثالثا: تحديث الجيش:

يضع برنامج نظام قتال المستقبل (FCS) مجموعة النظم المتطورة والمتشابكة جوية وبرية للقتال والمساندة، يديرها أفراد وأخرى بدون أفراد، وقد وصل تمويل برنامج نظم قتال المستقبل إلى 4.3 مليار دولار للعام المالي 2006، وعن طريق تسريع التطبيق الميداني للتكنولوجيات الجديدة، فإن الجيش سوف يعزز بشكل كبير من قواته بأسرع وقت ممكن، وتشمل أولويات تطوير نظم القتال في المستقبل، قدرات التشابك والذخيرة الذكية، نظم تسلح آلية، عربات آلية بدون أطقم بالإضافة إلى تطوير القدرات العسكرية ميدانيا[2].

---

[1] عادل سليمان: **توجهات ميزانية الدفاعية الأمريكية** لعام 2006، السياسة الدولية م41ع 163، جانفي 2006، ص 181.

[2] Fiscal year 2011 budget requestoverview, (unitedstatses ofamerica : departnert of Defence (Februry 2010) p42. **http://Comprtoroller. Defensegoo/dffudget/Fy2011/Budget Brebing.**

- بلغت ميزانية الدفاع للدفاع لسنة المالية 2010 المتضمنة تكاليف الحرب على أفغانستان والعراق والمشاريع العسكرية إلى 660 مليار دولار، وتضمنت الميزانية السنوية التقديرية لعام 2011 المخصصة لوزارة الدفاع الأمريكية إنفاق قدره 708 مليار، خصص منه 159 مليار دولار لتمويل الحربين في العراق وأفغانستان، ومبلغ 549 مليار دولار كحصة أدنى للإنفاق العسكري مشاكل ارتفاع نسبته 1.8% لسنة المالية 2011، كما تشكل الميزانية 113 مليار دولار للمشتريات، بالإضافة إلى تخصيص 76 مليار دولار للأبحاث والتطوير.[1]

المطلب الثاني: الإنفاق العسكري الصيني:

لقد عمدت الصين إلى استغلال انطلاقتها الاقتصادية بدعم وتحديث قدراتها العسكرية بما يمكنها من إعداد جيش قوي، يعبر عن طموحاتها كقوة عالمية، فهناك تزايد مستمر في الميزانية الصينية بواقع 10% سنويا بما يجعل الصين تحتل المراتب الأولى من حيث الإنفاق العسكري وقد شهدت ميزانية الدفاع الصينية تضاعف في حجمها في الفترة 1981 حتى 1990، وفقا للإحصائيات الرسمية الصينية فإن ميزانية الدفاع الصينية تضاعف حجمها وبلغت 59 مليار دولار في 2008، وارتفعت لتصل 72.5 مليار دولار عام 2009 و78 مليار دولار في سنة، 2010 وفي يناير 2011 أعلنت الصين عن زيادة إنفاقها العسكري بواقع 12.7%، وبالتالي تكون موازنة الدفاع الصينية في 2011م، 91.7% مليار دولار بما يمثل 6% من حجم الموازنة الوطنية الصينية، ويعتبر العديد من الخبراء والباحثين أن حجم الإنفاق العسكري الصيني المعلن لا يمثل الحجم الحقيق والذي يقدر بأكبر من ذلك، فالبانتاجون الأمريكي يقدر ميزانية الدفاع الصينية بحوالي 105 مليار دولار، ونجد أن الإنفاق العسكري الأمريكي بلغ 661 مليار دولار بما يعادل 43% من حجم الإنفاق العسكري في العالم، في حين بلغ نظيره الصيني حوالي 6.6% كثاني أكبر ميزانية دفاع معلنة ومثل الإنفاق الروسي 4% من حجم الإنفاق العسكري في العالم[2]

وتهدف الصين من وراء زيادة إنفاقها العسكري تطوير قدراتها العسكرية لبناء جيش على أعلى مستوى، ووفقا لما جاء في الكتاب الأبيض: "الدفاع الوطني الصيني الصادر عن المكتب الإعلامي لمجلس الدولة الصيني في 2004 فإننا نشير إلى أهم النقاط الواردة به حول تطوير الجيش الصيني

---

[1] **Ibid**. p 64.

[2] محمود خليفة جودة محمد، **أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته** . المركز الديمقراطي العربي، قسم الدراسات والعلاقات الدولية، 1991-2010.

والعمل على إعادة هيكلة الجيش الصيني، إضافة إلى خفض عدد أفراده، بما يتيح رفع الكفاءة وزيادة الدعم اللوجستي، والعمل على تحديث وتطوير المعدات القتالية وتزويدها بأحدث التقنيات العسكرية وزيادة القدرة العسكرية للردع، بالإضافة إلى بناء جيش معلوماتي وتدريب أفراده وتزويده بأعداد كبيرة من المختصين في المجال العسكري، وزيادة الأبحاث العسكرية ودعمها و إجراء التدريبات العسكرية المشتركة مع الدول الصديقة.

فطبقا لتقارير وزارة الدفاع الأمريكي فإن الصين تقوم بتطوير أسلحة الطاقة الحركية وأشعة الليزر عالية الطاقة وأسلحة النبضات الكهرومغناطيسية، وطبقا لمعهد ستوكهولم الجوي لأبحاث السلاح فقد زاد تصدير السلاح الصيني بنسبة 1.3% بين 1998 -2002، هذا الأمر أدى إلى زيادة نسبة مشاركة الصين في سوق تصدير السلاح من 3% إلى 5%، حيث تمكنت ابتداء من 2003 من تخطي كل من فرنسا وألمانيا لتصبح في المركز الثالث عالميا كأكبر دولة لتصدير السلاح بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.[1]

حيث تمتلك الصين حوالي 67 غواصة بينما تملك الولايات المتحدة 72 غواصة وكوريا 70 غواصة، كما تعتبر ثان أكبر دولة في العالم من حيث إجمالي عدد الدبابات التي تملكها بإجمالي 9150 دبابة، كما يبلغ إجمالي الطائرات الحربية التي تملكها الصين 2860 طائرة من مختلف الأنواع ولمختلف الاستخدامات، لتصبح في المركز الثاني خلف كل الولايات المتحدة الأمريكية.

إضافة إلى هذا تعتمد الصين بصفة كبيرة على تطوير أسطولها البحري من سفن حربية غواصات، وذلك بسبب الصراع في بحر الصين الجنوبي، وتخوف الصين من دخولها في نزاعات عسكرية مع الدول المجاورة إلى أن تكون عن طريق القوة البحرية، حيث خصصت الجهات العسكرية في الصين ميزانية إضافية لتقوية الأسطول البحري 13 مليار دولار في سنة 2015، حيث حددت 82 غواصة في حدود عام 2018، وفي مجال تسليم السلاح فإن الصين تحتل المرتبة الثانية، حيث ارتفعت حصتها من السفن إلى 13% بعد ما كانت 8% بين عامي 2006 و2010.[2]

فمن ناحية الميزانية المادية للصين فقد كانت في السنوات الأربعة الأخيرة كالآتي:

---

[1] حسن، احمد حسن، النفقات الصينية، عن الموقع: **https://www.sasapost.com/china armed forces**، تاريخ النشر 09.092008، تاريخ الإطلاع: 04.05.2017.

[2] **مرجع سابق الذكر**.

1- في عام 2013 كانت الميزانية تقدر بحوالي 112 مليار دولار.

2- في عام 2014 كانت الميزانية تقدر بحوالي 132 مليار دولار.

3- في عام 2015 انخفضت نسبة الميزانية التي كانت من المفترض أن تكون أعلى من هذا المستوى فأصبحت تقدر ب 144 مليار دولار.

4- في عام 2016 أعلنت القيادة الصينية بأنها عازمة على زيادة الإنفاق العسكري بنسبة 7.6 % حيث إن هذه أخفض نسبة اقتصادية لهذا الجيش مند 2010 والي قدرت بحوالي 155 مليار دولار. [1]

المطلب الثالث: الإنفاق العسكري الروسي

كشف عهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI عن أكثر دول العالم إنفاقا على الأغراض العسكرية، إذ دخلت روسيا ضمن أكثر ثلاث دول إنفاقا على الأغراض العسكرية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والصين فقد بلغ الإنفاق العسكري حوالي 178 مليار روبل، وفقا لمؤشرات عام 2010 مسجلا انخفاض بنسبة 1.9% في عام 2009، وأن أعلى نسبة لها بنسبة 82% عام 2001، وتحتل روسيا وفقا لمعطيات عام 2011 المرتبة الثالثة عالميا على صعيد القوة العسكرية الإجمالية ونرى أنها تمتلك 11 ألف سلاح نووي من النوعي التكتيكي والاستراتيجي مقابل 8500 رأس نووي[2].

وحين اقتربت العملية العسكرية الروسية في سوريا من استكمال عامها الأول مازالت التقديرات للأعباء المالية التي تكبدتها روسيا بسبب قرارها بالتدخل المباشر في سوريا أين تراوح بين 2.5 مليون دولار يوميا في بداية الحملة حتى ربيع هذه السنة عندما ارتفعت الكلفة إلى نحو 3.3 مليون دولار كل يوم، صحيفة (أريكا) القريبة من أوساط رجال الأعمال نقلت عن مصادر عسكرية روسية، وأخرى في مجال البحوث أن الزيادة الأساسية في الإنفاق سببها توسيع حجم العمليات ولتوضيح الفكرة، فإن طلقات الطيران الروسي تنقسم إلى ثلاث مستويات 80 في المائة تعتبر قصيرة المدن وتستخدم فيها طائرات من طراز (سونوري) ولا تزيد مدة الطلعة على أربعين دقيقة، بينها تنقسم العشرين في المائة الباقية من الطلعات بين الطيران المتوسط (سونوري 35) ومدة الطلعة تصل إلى ساعة ونصف (قاذفات توليف

[1] أحمد يوسف ريان: كم عدد الجيش الصيني، من الموقع: http//mawdooa.com/ تاريخ النشر 2017/04/11، تاريخ الاطلاع: 03/ 2017/05.

[2]

الإستراتيجية التي تنطلق من مواقع في روسيا وتعود إليها بعد انجاز مهامها، والطيران المشارك في الطلقات القصيرة قادرة على حمل نحو سبعة أطنان من المواد المتفجرة. [1]

في سبتمبر 2015 شن الطيران الروسي أول طلعاته الجوية مستهدفا مخازن الأسلحة والذخيرة وعربات في حمس وحماة حلب،وجاءت عملية القصف بعد الكشف عن حشود عسكرية روسية تضمنت تعزيز القاعدة البحرية في طرطوس بغواصة نووية،ومجموعة سفن حربية وتوسيع القاعدة الجوية في اللاذقية وتزويدها بنحو 48 مقاتلة من طراز su30 su25 su24، وبمقاتلات قتالية، و35 عربة قتال مزودة بمدفعية btr-82a/b.

شكل بياني يمثل الإنفاق العسكري الروسي المتصاعد

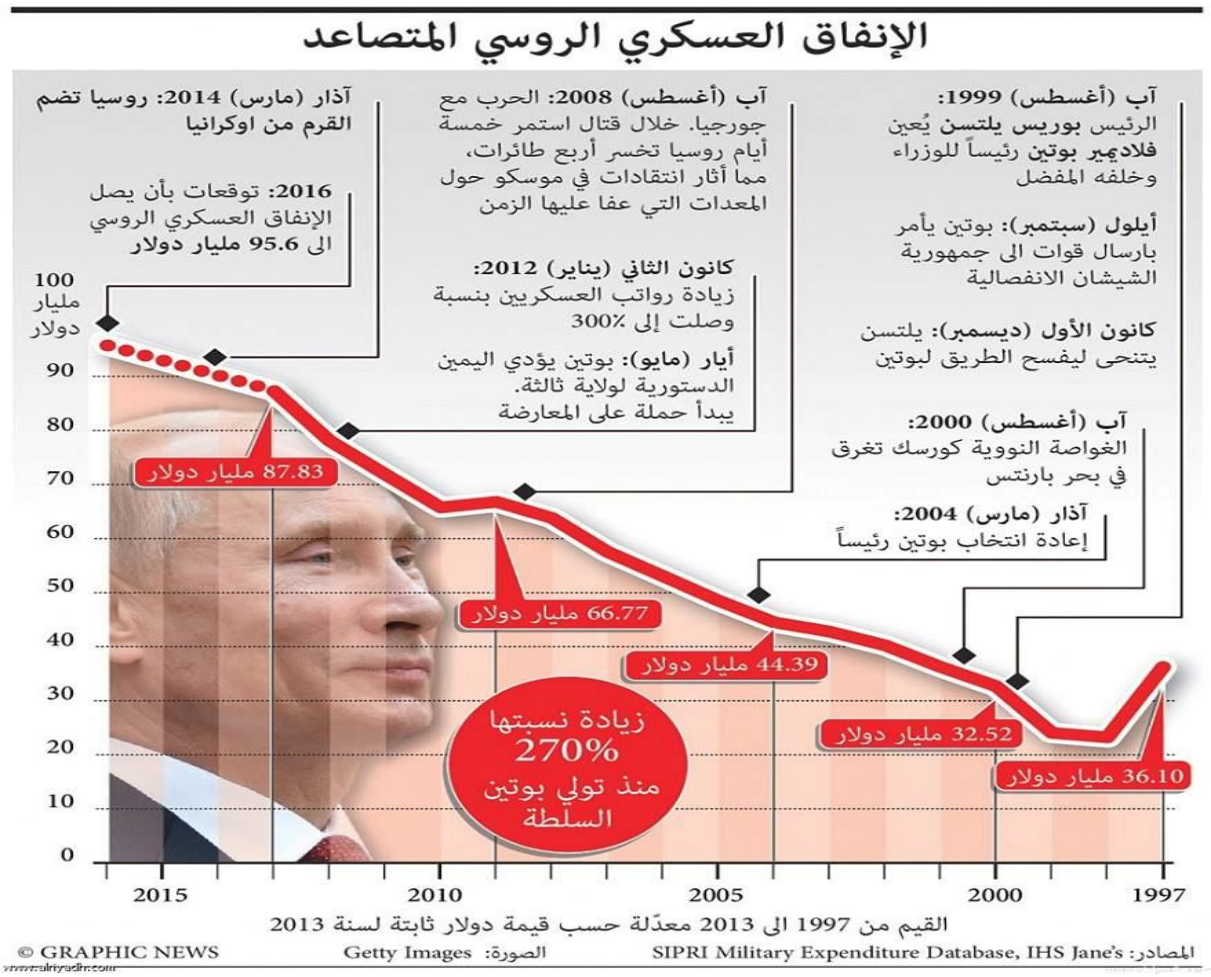

المصدر:.sipri military expenditure database, ihs jane's

(1)

وأخيرا يمكن القول أن قياس سباق التسلح يمكن قياسه من خلال مستوى تطور الذي تعرفه المقدرات العسكرية الموجودة من جهة والتي تحاول الدولة امتلاكها من جهة ثانية.

المبحث الثالث: السوق الدولية للسلاح.

المطلب الأول: بعد الحرب الباردة مباشرة.

أثرت نهاية الحرب الباردة 1989 وحرب الخليج الثانية (العراق1991) على مفهوم النظام الدولي الجديد، والتي كان لها تأثير مزدوج على موضوع التسلح ونزع السلاح من جهة فقد عقدت بشكل كبير منظومة عمل سوق الأسلحة العالمي، ومن جهة جعلت هذه المنظومة أكثر غموضا.

هناك انخفاض نسبي في مبيعات العالم الثالث بسبب ضعف الطلابيات الراجعة إلى مشكلة المديونية، وهناك تراجع في صناعة الأسلحة الروسية بسبب الصعوبات الاقتصادية لروسيا، لكن بالمقابل اتجاه هذا التراجع هنالك ارتفاع حاصل في فئة المصدرين للسلاح يعود هذا خصوصا لوجود الكثير من النزاعات الدولية ذات الطبيعة غير المنتهية (أفغانستان، العراق، انغولا، أمريكا اللاتينية).

هذا الانخفاض في سوق العالم الثالث، وهذا الارتفاع في عدد المصدرين يتفاعل في علاقة عكسية، بمعنى أن المصدرين –وخصوصا- المتواجدين في الصف الثاني (مثل إسرائيل والبرازيل) يعانون من مشكلة ثبات الحصة في السوق الدولية للأسلحة مما يهدد مكانتهم كمصدرين في المستقبل.

تتميز الفترة الخاصة بنهاية الحرب الباردة مباشرة بـ:

1- ارتفاع عدد البائعين (المصدرين) وانخفاض مصاحب في عدد المشترين.

2- وجود فئة واسعة من البائعين تتضمن ما يسمى بالفئة من الصنف الأول وهي الدول الكبرى الكلاسيكية في السوق الأسلحة وهي دول الحلف الأطلسي الكبرى وروسيا والصين، بينما دول الفئة الثانية وتضم دول إقليمية مثل إسرائيل، البرازيل، تركيا، الهند والباكستان.

3- تنافس كبير على عقد الصفقات بين البائعين.

4- تدفق الأسلحة في المناطق غير المستنفر لفترات طويلة، أخذ يتناقص شيئا فشيئا بفعل تغيير السياسات والتشريعات في الدول الكبرى: في الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه إدارة بوش الأب نحو

تقليص إمدادات السلاح في المناطق النزاعات وتجهيزات الحفاظ على الأمن الوطني وما انجر عنه من تغيير في منظومة الإنتاج بتوجيهها نحو الاستثمار في الأنظمة الدفاعية ذات المردودية الاقتصادية الأكثر.

بعد حرب الخليج الثانية ترك الشرق الأوسط المرتبة الأولى لصالح منطقة جنوب آسيا، فأول منطقة مستوردة للسلاح، يعود السبب في هذا خصوصا إلى زوال التهديدات التي كان يمليها مناخ الحرب الباردة ولكن أيضا بفعل إعادة توجيه السياسات الاقتصادية نحو إعادة البناء والتنمية أكثر من توجيه الموارد نحو شراء الأسلحة (دول الخليج خصوصا الإمارات المتحدة وإيران).[1]

المطلب الثاني: سوق الأسلحة، نحو سباق جديد للتسلح.

من أكبر عشر مستوردين أسلحة خلال الفترة 2005-2010 في آسيا (الهند 15% من واردات السلاح في العالم، والصين 5% وباكستان 4% وكوريا الجنوبية 3% وسنغافورة 3%، وتمثل الدول الخمسة 30% من حجم واردات السلاح في العالم، حيث تمثل الهند نحو34% من حجم واردات السلاح في آسيا وثلاث مرات أكثر من الصين، في الواقع انخفضت وإرادات السلاح الصيني بنسبة 42% بين عامي 2005 و(2010).

رسم بياني (01): يوضح استيراد وتصدير الأسلحة للدول الكبرى عام 2005، 2010.

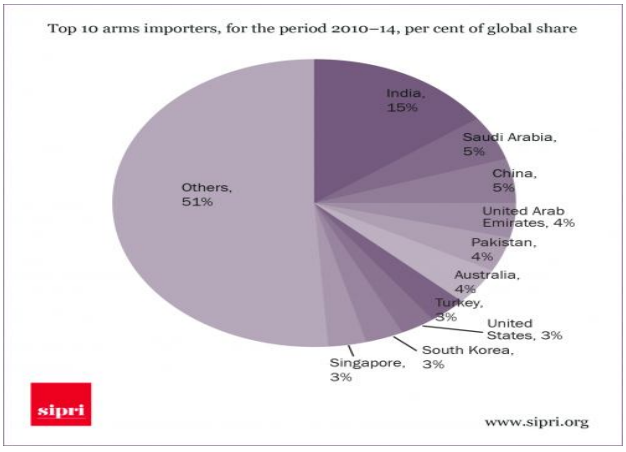

وانخفضت صادرات الأسلحة الأوربية بنسبة 36% بين عامي 2005 و2010 ومع ذلك صدرت عدة أسلحة إلى الشرق الأوسط.

(1)

كما ارتفعت واردات الأسلحة من أدربيجان 249% بين عامي 2005 و2010، وارتفعت واردات الأسلحة من دول آسيا أيضا وأقيونسيا بنسبة 7.7% بين عامي 2007 و2012 من إجمالي الواردات في 2010، حيث تعتبر الهند هي أكبر مستورد للأسلحة بين عامي 2012-2016، وهو ما يمثل 13% من المجموع بين عامي 2007 و2012 زادت الهند واردات السلاح بنسبة 43% في 2012 حيث كانت واردات الهند أكبر بكثير من منافسيها في المنطقة مقارنة بالصين وباكستان.

وزادت الواردات من دول شرق آسيا بنسبة 6.2% بين عامي 2007 و2012، حققت الفيتنام قفزة كبيرة في 2007 مع زيادة الواردات بنسبة 202%، وفي غياب صكوك إقليمية للحد من التسلح مازالت دول آسيا توسع ترسانتها قال:Siemon ويزمان: "إذا كانت الصين قادرة على نحو متزايد لتحل محل واردات الأسلحة من قبل المنتجات المحلية،ولا تزال الهند تعتمد على العديد من موردي التكنولوجيا المتطورة مثل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ويشير معهد (معهد البحث في السلام الدولي باستكهولم) أن سنة 2014 كانت السنة التي عرفت أكثر عدد منالحروب منذ 2000.

يشير تقرير المعهد السنوي لسنة 2015 "التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي"بأن حجم مبيعات السلاح خلال الخمس سنوات الأخيرة هو الأكثر ضخامة منذ نهاية الحرب الباردة..." وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الإطار المرتبة الأولى 328% من حجم السوق العالمية في فترة 2011-2015 تتبعها روسيا 25.3% هذان الفاعلان الأكثر ثقلا في العالم لا يترددان عن اقتراح منتجات أسلحة تم اختبارها ف مناطق حرب(Zoone de guerre)، في المستوى الثاني نجد دولا مثل الصين 5.9% فرنسا 5.6% ألمانيا 4.7%، بينما من ناحية المشترين فنجد أن الهند تحتل المرتبة الأولى بفارق كبير جدا خلال نفس الفترة، تليها المملكة السعودية، الصين، الإمارات العربية المتحدة ثم استراليا.

ما يمكن ملاحظته على هذه المعطيات هو بروز توجيهات جديدة على مستوى تركيبة سوق السلاح:

أصبح للدول الصاعدة (البرازيل، إسرائيل، الصين..) قدرة معتبرة في الاستجابة لعروض الصفقات الدولية الصادرة من مختلف وزارات الدفاع في العالم، وبالتالي القدرة على منافسة دول الكتلة الغربية. في هذا المجال أصبحت الصين عنصرا مفتاحيا في فئة المصدرين سنة 2014، غيرت اليابان من سياستها بهذا الخصوص ووضعت بالتالي حد القرار كانت أصدرته سنة 1967 يحظر عليها البيع للدول الأجنبية،

إضافة إلى أن كوريا الجنوبية أصبحت بدورها مركزة جدا على قطاع صناعة الأسلحة من أجل دعم نموذجها الاقتصادي إسرائيل وهي المعروفة بقدراتها التكنولوجية العالمية في ميدان إنتاج أجهزة الدرون Drones.

وتجهيزات الحفاظ على الأمن (تجهيزات الشرطة والدرك)، أصبحت رائدا في هذا الميدان وتحاول أن تستمر في ميدان السلاح الإفتراضي Cybernétique أخيرا هناك دولة صاعدة في هذا الميدان وهي الإمارات العربية المتحدة التي تسعى في إطار سياسة التحضير لما بعد البترول أن تبني نموها الصناعي القائم أيضا على إنشاء صناعة عسكرية وتكنولوجية بالشراكة مع الجزائر خصوصا وفرنسا.

ترجع الأسباب الرئيسية لزيادة مبيعات الأسلحة في العالم إلى زيادة الدول النامية للإنفاق العسكري على نطاق واسع مثل: الإنفاق العسكري الهندي ظل بين 3.6% و6% من إجمالي الناتج المحلي في السنوات الأخيرة، كما شهد الإنفاق العسكري في الدول اللاتينية زيادة نسبة 91% في خمس السنوات الماضية، حيث بلغ حجم شراء الأسلحة لهذه البلدان34.1 مليون دولار عام2015، حيث بلغت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الهند 605 ملايير دولار بين 2012-2015، وخلال زيارة بوتين رئيس الوزراء الروسي للهند في مارس2016 تم توقيع عقود شراء أسلحة بين الهند وروسيا بقيمة 6 ملايين دولار، أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، تزداد قيمة شراء الأسلحة بشكل سريع ومستمر وأهمها في الدول الغنية مثل السعودية، الإمارات، الكويت، وبلغت قيمة شراء الأسلحة في هذه المناطق 55 مليون دولار سنة 2014.

أصبحت الدول المشترية في ظل التنافس الدولي في سوق الأسلحة أكثر طلبا من الماضي، تطالب هذه الدول خصوصا في نقل التكنولوجيا وتأتي على رأسها أندونيسيا وتركيا، حيث أن 50% من العقود الموقعة تقضي بضرورة التعاون مع مؤسسات وطنية. تطالب الهند في هذا المجال بتعويضات تصل إلى حدود 30% من قيمة الصفقة، كاستثمارات يجب على البائع أن يقوم بها داخل الهند، بسبب هذه الضغوط تتعرض أغلب الصفقات إلى المفاوضات وقد تدوم إلى عشرية أو عشرية ونصف من أجل تحقيق صفقة بخصوص بيع الطائرات وبوارج بحرية. بعض هذه العقود في هذا الإطار تتضمن إشارات إلى ضرورة

الهجرة السرية لجزء من الموارد البشرية أو من المؤسسات المعنية باتجاه الدول المشترية للسلاح (الخليج العربي، ودول المغرب العربي خصوصا).[1]

المطلب الثالث: الفواعل غير الدولاتية في تجارة السلاح.

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة انتشارا كبيرا في موردي الأسلحة الرخيصة خاصة الأسلحة الخفيفة والأسلحة الضعيفة، لو أن هذه الأسلحة جاءت في أيدي الجماعات المسلحة من غير الدول مثل جماعات المتمردين المسلحة أو مقاتلي الحرية أو القوات وثيقا بالوكالة الدولية، والميليشيات المدنية بما في ذلك الجماعات المجتمعية وميليشيات الدفاع ومجموعات اليقظة نجد أيضا الإرهابيون والمنظمات الإرهابية، المجرمون والجماعات الإجرامية، بما في ذلك تجار الأسلحة في السوق السوداء الأحزاب السياسية، ونجد أيضا المدنيون من الرماة، والصيادين، جامعي الأسلحة حاملي البنادق لكان الأمر خطيرا.

ومن المسلم به على نطاق واسع أن الأسلحة غير الخاضعة للرقابة تتدفق إلى أنواع معينة من الجهات الفاعلة غير الحكومية والتي تساهم في النزاعات والعنف المسلح وانعدام الأمن حول العالم، وقد ركز اهتمام كبير على هذه المسألة ومنع تدفقات الأسلحة الصغيرة إلى الجماعات المسلحة والإرهابيون والمجرمون وعلى سبيل المثال كانت تنقل الأسلحة إلى الجماعات المسلحة العاملة في أفغانستان وليبيا وسيريلنكا واليمن.

وهناك ما يقدر بنحو 875 مليون من الأسلحة الصغيرة والخفيفة المتداولة في جميع أنحاء العالم،وهذا يعني أن سعرها وقابليتها وسهولة استخدامها أنها ذات فائدة عالية للجهات غير الحكومية.

فالجهات الفاعلة غير الحكومية تحصل على أسلحتها من عدة مصادر السرقة من محزونات الحكومة. والقبض من العدو والتحويل والسوق السوداء، والتحويلات من دول أجنبية، غير أن شيئا واحدا مؤكدا هي أن الدولة هي المورد الرئيسي للأسلحة الحكومية سواء كان ذلك بالتراضي أو باستعمال القوة أو من إقليمها أو من الخارج، وأثارت هذه الاستحواذات حقيقة من حيث الانتشار على المدى القصر والطويل على الصعيدين الوطني والإقليمي كما برزت الحالة الليبية مؤخرا وانتهاكات حقوق الإنسان.

(1)

والجماعات المسلحة غير المسلحة تفوق دائما الحروب بين الدول، وليست ظاهرة جديدة، بعض العلماء يدعون ي العقد الماضي أنها تتسارع اكتساب أسلحة كبيرة متهورة، ومن الممكن أن يكونوا مسلحين أفضل من جيوش الدول بسبب إمكاناتهم الحصول على التكنولوجيا المتقدمة والتي هي في حوزة البلدان الداعمة في أسواق الأسلحة الدولية وتقوم وكالات الأمن القومي الأخرى التي تفتقر إلى الدعم الخارجي، بتوظيف مبدأ "ماو" الاعتماد على الذات، فهم يعيشون على مخزونات أسلحة أعدائهم وقد قامت الجماعات المسلحة غير النظامية المسلحة بتسليح أنفسهم أساسا باستخدام أدوات وجدها في بيتهم بواسطة نهب العدو.[1]

إضافة إلى عمليات السرقة تقوم الجهات الفاعلة غير الحكومية بحيازة أسلحة ثقيلة عن طريق: الاتجار غير المشروع ويمكن سرقة الأسلحة الثقيلة من المخزونات الكبيرة من جانب الجهات الفاعلة غير الحكومية.

ومن هذه الجهات نجد:

1) القاعدة: منظمة إرهابية جهادية سيئة السمعة كذلك كانت وراء تفجيرات متعددة في الشرق الأوسط في كثير من الأحيان تعتبر طبيعية في الصراع في الشرق الأوسط في القرن 21 وهم لا يزالون نشطين ويستخدمون الأسلحة الثقيلة في تفجيراتهم.
2) داعش: جماعة إرهابية سيئة السمعة مؤخرا استولت على مناطق. مختلفة مثل سوريا، تركيا العراق، بهدف تحقيق عالم إسلامي وتستخدم الأسلحة الثقيلة في مناسبات متعددة.
3) وحدات حماية الشعب: القوات التي تمثل المنطقة المعروفة باسم كردستان، قبل صعود تنظيم داعش، قاتلو بشكل رئيسي في الحرب الأهلية السورية، والآن هم الخصوم الرئيسين لداعش.

إن قدرة الجهات الفاعلة غير الحكومية على إنتاج الأسلحة بنجاح، في الوقت الذي تجسد فيه القوى العاملة والخبرة التقنية والمواد اللازمة لتطوير واستخدام الأسلحة، الذي يؤدي إلى تكريس الإرهابيين والجهات الفاعلة غير الحكومية طاقتهم للاستعمال الفعلي للمواد بسهولة والتي يمكن تطويرها محليا وبسرعة.

---

[1] arms acquisition by no states actors.forastranger regualation.4 november 2011. vu 20/04/201 **http://.www.grip.org/en/node/121/**

والتجارة غير المشروعة للأسلحة تزيد من حدة الحروب وزيادة عدد الإرهابيين في العالم،فمعظم الصراعات في إفريقيا تشمل أطرافا غير حكومية الذين يستخدمون الأسلحة غير الخاضعة للرقابة من الجهات المعنية في الكونغو الديمقراطية ،السودان ورواندا.ففي الفترة(1983-2005) قتل ما بين 4.3 إلى 8.4 مليون شخص بسبب هؤلاء المتمردين والميليشيات والعصابات باستخدام الأسلحة غير الخاضعة للرقابة.[1]

وفي الأخير فإن فكرة وجود سوق خال من الأسلحة خارج نطاق الدولة هي في غير محلها إلى حد كبير، إن وجود القصور في الدول باعتبارها موردا وملتقيا يقع في صحيح المشكلة، حيث أن جميع الأسلحة غير المشروعة تقريبا لها مصدرها في التجارة وغالبا ما تكون عملية تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مدفوعة من قبل الدول التي تستخدم"حجاب الشرعية" للحصول على الأسلحة من السوق الدولية قبل نقلها إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية داخل منطقتها.

[1] **http ://www.ofs-ofs-edu.sg/resource/munofs**.from :disarmamant issue :keepingheavyweapons out of the hand of non state actors,nicholar yuan deputypresident. Vu le 20/04/2017.

الفصل الثالث:

سباق التسلح كآلية تفاوض لإعادة صياغة النظام الدولي

(بحر الصين الجنوبي نموذجا)

يمكن النظر إلى نظام الحرب الباردة على أنه قائم على مواجهة إيديولوجية ثنائية كرست منطق التنازع conflictualité، في تسيير شؤون النظام الدولي. بعبارة أخرى، تهيكل النظام الدولي بجميع حركياته حول إشكالية النزاع، والتي من أهم مظاهرها حركية **سباق التسلح**، بالتالي تجسيد الحرب كوسيلة سياسية بين القوى الكبرى على أساس تنازعي ثنائي والذي من وسائله "**سباق التسلح**"، لكن من دون تصادم مباشر وهو ما خلف ظهور سياسات غير تصادمية مثل "سياسة الاحتواء الأمريكية"، ثم ظهور حروب وصراعات خارج الأقاليم المباشرة للقوتين العظيمتين.

أدت نهاية الحرب الباردة إثر انقسام الاتحاد السوفياتي إلى انكسار هذا النظام وإلى بروز نظام فريد تاريخيا من ناحية خصائصه الجوهرية. أصبح النظام العالمي مهيكل هرميا حول قوة عظمى وحيدة وفريدة ذات بعد كوني وهي الولايات المتحدة الأمريكية، ثم مجموعة وسطى من القوى الكبرى ذات الانتشار العالمي أو المحلي، ثم مجموعة كبرى من القوى الصغرى ذات التأثير المحدود محليا وعالميا، صاحب هذا التغير تحولات في عمل النظام وأصبح لإشكالية التنازع أشكالا وأبعادا أخرى، أدى انتشار الفواعل غير الدولتية في الساحة الدولية إلى الانتقال نحو ما يسمى بالنزاعات غير متكافئة والتي أفرزت استراتيجيات وتكتيكات جديدة في التعامل معها (استخدام إدارة أوباما الكثيف لمى يسمى بأجهزة الدرون بدون طيار...)، انبنى النظام الدولي بالتالي حول زعامة الولايات المتحدة والتي أصبحت تستخدم الحرب كوسيلة لإعادة تنظيم العلاقات الدولية على حساب اللجوء إلى القانون الدولي وإلى هيئة الأمم المتحدة.

كيف يمكن فهم سباق التسلح من خلال هذا السياق الذي أتينا على ذكره؟ للإجابة على هذا السؤال فإننا نفترض الافتراضين التاليين كعناصر موجهة لتحليل مسألة اثر سباق التسلح على النظام الدولي.

- يعتبر النظام الدولي الهرمي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وما يتضمنه من حركيات قائمة على شرعية اللجوء إلى "الحرب" كوسيلة تنظيم للعلاقات الدولية، محركا محوريا لمسار سباق تسلح جديد. يقوم هذا الأخير على منطق استدراك التأخر الذي يبديه منافسو الولايات التحدة الأمريكية وليس على تنافس ثنائي كما كان عليه الحال خلال فترة الحرب الباردة.

- يأخذ سباق التسلح الحالي في العالم بعدا متعدد الأطراف والانتشار، نظرا لعالمية انتشار القوة الأمريكية، وهو بالتالي يعبر عن وجود احتجاج تعلنه القوى الكبرى* (روسيا، الصين) ضد الأحادية الأمريكية في دعوتها إلى بناء نظام متعدد القوى، يقوم ليس فقط على سلوك الفوضى والحرب بل على التفاوض.

لتحليل هذا الافتراض سوف نركز على مثال دولي يعكس هذه الحركية dynamique وهو التركز الاستراتيجي في منطقة المحيط الهادي–الهندي وسندرسه بالتدقيق من خلال سباق التسلح الجاري في منطقة بحر الصين بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من جهة والصين من جهة أخرى. يعتبر سباق التسلح هناك أحد أوجه التنافس الاستراتيجي العالمي الذي تبرره الرغبة المتزايدة للقوى الكبرى في كسر نظام الهيمنة الأمريكية والبحث عن نظام متعدد الأقطاب.

* سوف يتم استخدام مصطلح الدول الكبرى superpuissance للإشارة إلى الدول ذات القوة المعترف بها دوليا سواء اقتصاديا أو عسكريا (و من ثمة سياسيا) وذات الانتشار الدولي مثل روسيا والصين لتفرقتها عن القوة العظمى ذات الانتشار الكوني global أو ما سماها Hubert Vedrine وزير الخارجية الفرنسي الأسبق بـ .Hyperpuissance

المبحث الأول: السياق الاستراتيجي العام لسباق التسلح في منطقة بحر الصين.

تعود الأسباب الرئيسية للحركية الخاصة بتسارع التسلح في منطقة بحر الصين إلى عوامل هيكلية أحيانا وإلى عوامل مرتبطة بتحول المدركات بخصوص مشاريع بناء القوة الصينية اقليميا في غالب الأحيان. أدى الازدهار الاقتصادي الذي لا تزال تعرفه المنطقة منذ سنوات السبعينيات إلى بروز تضارب استراتيجي بين منظومة تقليدية سائدة (الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها التقليديون في المنطقة) و منظومة جديدة (الصين) تطالب بتغيير الأولى بشكل يتماشى وطموحها في بناء وتأكيد قوتها دوليا. بفعل هذه العوامل الاقتصادية والإستراتيجية اكتست منطقة بحر أهمية إستراتيجية بالغة في المخططات الرسمية للقوى الفاعلة هناك (الصين والولايات المتحدة الأمريكية) وهو ما أدى فعلا إلى تحول في المدركات الإستراتيجية للصين وللولايات المتحدة.

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة بحر الصين الجنوبي: من التعاون الاقتصادي إلى التنافس الاستراتيجي.

هو بحر يقع في جنوب الصين، يشمل المنطقة من سانغفورة إلى مضيق تايوان، ومساحته تقارب 3500000 كم^2، يقع بحر الصين الجنوبي في غرب المحيط الهادي بين منطقة جنوب شرق آسيا تايلندا الفلبين وبورنيوو، ويرتبط ببحر شرق الصين بواسطة مضيق تايوان، وينتشر في بحر الصين الجنوبي عدد كبير من الجزر الصغيرة والكبيرة والحيود البحرية والجزر الرملية، يطلق عليها جزر الصين الجنوبي وتقع في أقصى جنوب الصين، وتعرف حسب اختلاف مواقعها بجزر سبراتلي ودونغشا وجزر تشونغاشا. [1]

هنالك تنافس دولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الكبيرة (الصين، روسيا على الخصوص) في الكثيرة من مناطق العالم والتي تؤثر على الاستقرار والأمن الدوليين بها. تعرف منطقة جنوب وشرق آسيا اهتماما استراتيجيا شديدا يدل عليه الاتجاه الكبير نحو **عسكرة** المنطقة. يتبين هذا الأخير خصوصا من خلال مؤشرات الإنفاق العسكري وتحديد القدرات العسكرية التي رأيناها آنفا لكن من جهة ثانية فإن

---

[1] باهر مردان، الصين ونزاعات بحر الصين الجنوبي والشرقي. من الموقع : www.academia.edu/11097886/ الصين ونزاعات في بحر الصين الجنوبي والشرقي، ص1 ،2، تاريخ النشر 2010/11/25، تاريخ الإطلاع: 2017/04/10.

المنطقة تعرف منذ منتصف العشرية الماضية (2000) تحولات إستراتيجية كبيرة أهمها على الإطلاق سياسة **الاحتواء** التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الصين.

إن هذا السياق الاستراتيجي المتسم بالتنافس الشديد بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والذي تغذيه التحالفات الكلاسيكية بين دول المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية. يولد مجموعة من السياسات العسكرية التي تصب في ما يشبه السباق نحو التسلح، لهذا السبب بالذات فإن هذا الأخير يجب أن يفهم على أنه آلية استدراك للتأخر الاستراتيجي تمارسه القوى الإقليمية (الصين، الهند، باكستان، كورية الشمالية، اليابان...) في مواجهة التحدي الاستراتيجي الذي يفرضه الحضور الأمريكي. كما أنه يجب أن يفهم على أنه ميكانيزم تنافس يفرضه منطق التحالفات التقليدية الذي يميز دول المنطقة في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية (اليابان، الهند، كوريا الجنوبية)، فيما يلي سوف نقف بشكل أوضح على المحدداتالإستراتيجية، السياسية والاقتصادية التي تتحكم في سباق التسلح في منطقة بحر الصين على الخصوص، حتى يتسنى لنا فهم أبعاده وخلفياته، سوف نركز في جوهر تحليلنا على العملاقين الرئيسيين في المنطقة وهما الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وهو ما يسمح لنا بالوقوف على سباق التسلح كآلية لرفض الهيمنة الأمريكية في المنطقة وكآلية احتجاج حول مركز الشرعية في المنطقة.

المطلب الثاني: الحتميات الاستراتيجية الصينية في منطقة بحر الصين الجنوبي.

يتعلق الاهتمام الاستراتيجي الصيني في المنطقة بعوامل جيواستراتيجية أساسا، تصب في مجملها في مطالب إقليمية حول الجزر المنتشرة على طول جنوب بحر الصين. تتميز المشكلة الإقليمية في المنطقة بالتعقد البالغ وذلك نظرا لتدخل الكثير من الفواعل في المسألة: ست دول محلية (الصين، تايوان فيتنام، الفيليبين، ماليزيا وبروناي) من جهة، ودولة كونية غير إقليمية هي الولايات المتحدة الأمريكية التي تربطها بجميع دول المنطقة تحالفات تاريخية. يزيد من تعقد المشكلة الإقليمية في هذه المنطقة أهميتها الإستراتيجية على الخصوص، فهي تاريخيا مناطق تنافس بين الدول الاستعمارية الكبرى[1](الدول الأوربية واليابان)، وهو ما يجعلها في حالة توتر شبه دائمة.

[1] Yann Roche, « La Mer de Chine méridionale : un enjeu frontalier majeur en Asie du Sud-Est ». *L'Espace Politique* [En ligne], 21 | 2013-3, mis en ligne le 19 novembre 2013, consulté le 23 avril 2017. URL **: http://espacepolitique.revues.org/2780**, p. 5

ازدادت هذه التوترات في السنوات الأخيرة مع تصاعد حجم الصين في العلاقات الدولية. قامت الصين سنة 2009 بإعادة رسم لخارطتها السياسية معدلة بالتالي حدودها البحرية على الخصوص. منذ أن دخلت الصين في مثل هذه الخطوة شرعت في الدفاع عن ما تصوره سياسيا "كحق" في مناطقها البحرية. لقد تجسدت هذه الخطوات من خلال مشاريع الاستغلال التي تقوم بها الصين في عدد من الجزر الواقعة بالقرب من مياهها الإقليمية وعلى رأسها جزيرة سانشا (مطارات ومدرجات إقلاع خصوصا).[1] رغم أن الصين ليست الدولة الوحيدة التي تقوم بهذه الأنشطة إلا أن طموحاتها هي الأكثر بروزا والأكثر انتشارا.

تتغير الحدود البحرية باستمرار لكن، ما يميز الخطاب الصيني عن هذه المسألة هو أنها تسلم **"بسيادتها المطلقة وغير القابلة للنقاش"[2]** على الجزر التي تضع يدها عليها. في الحقيقة فإن مثل هذا السلوك المبنى على "غموض" في حدود الخريطة السياسية هو إستراتيجية مقصودة من طرف بكين. يتيح هذا الغموض للمفاوض الصيني قوة تفاوض مبنية على حرية المناورة الدبلوماسية في مواجهة مطالب وخطاب الآخرين (بما فيهم الولايات المتحدة الأمريكية) كما يوفر لها أيضا للصين القدرة على تسيير النزاعات التي تربطها بالدول المجاورة ذات المطالب المشتركة وإخضاع مسار التفاوض إلى تسويات غالبا ما تكون مصحوبة بضغوط اقتصادية وسياسية صريحة **[3]**.

على صعيد آخر فإن المبررات الاقتصادية تعتبر من أهم العوامل التي تقف خلف الطموحات الإستراتيجية للصين، باعتبارها دولة جد مستهلكة ومستورد كبير للطاقة، وباعتبار أن بحر الصين يكشف عن مخزونه الهام من البترول والغاز فإن الصين لا تبحث فقط عن الفوائد الاقتصادية الناجمة عن امتلاك الحقوق الشرعية والسيادية على الجزر التي تطالب بها في منطقة بحر الصين، ولكن تبحث أيضاعن أمن توريد الطاقة الذي يسمح لها بالحفاظ على درجة من عدم التبعية المطلقة للخارج[4] بالإضافة إلى أمن الطاقة فإن الأمن الغذائي الصيني مرتبط نسبيا ببحر الصين، يعتبر هذا من أغنى

---

[1] **Ibid**.
[2] Thomas J. Christensen, "The meaning of nuclear evolution. China's strategic modernization and US-China security relations", Journal of Strategic Studies[En ligne],35 | 2012-4, mis en ligne le 19 juillet 2012, consulté le 23 avril 2017.
URL :**http://www.tandfonline.com/doi/ref/10.1080/01402390.2012.714710?scroll=top**
[3] Thomas J. Christensen, **op. cit**. p. 463.
[4] Yann Roche**, op. cit**. p.9.

المناطق بالموارد السمكية (أرخبيل شاسع من الأرصفة القارية والجزر) وهو ما يعتبر محورا من الكفاية بالبروتين بحوالي 1400 مليون نسمة صيني.

يعتبر بحر الصين من الناحية الإستراتيجية جزءا مهما من المقاربة الأمنية البحرية الصينية. يخضع الازدهار والنمو الاقتصادي الصيني لحركة وتدفق التجارة الخارجية عبر الخطوط البحرية التي تربطها بشتى مناطق العالم ـ الطاقة والسلع على الخصوص ـ وهو الأمر الذي لا يتم سوى بوجود خطوط تجارة آمنة. فضلا عن هذه العناصر الاقتصادية للأمن فإن أمن الدولة الصينية يرتبط بقدرة بكين على مواجهة تحديات التي يفرضها وجود الأساطيل الأمريكية في منطقة الهادي والهندي. الواجهة البحرية للصين ضلت تاريخيا نقطة الضعف التي تواجه الدولة، لكن الحزب الحاكم أصبح له مقاربة أمنية صارمة بهذا الخصوص قائمة أساسا على تطوير قدرات تحت بحرية (الغواصات القادرة على حمل الرؤوس النووية).

الأهم من كل هذه الاعتبارات هو أن بحر الصين أصبح يقّدم من طرف الحزب الشيوعي الصيني على أنه جزء لا يتجزأ من الدولة الصينية. يقدم هذا الأمر إيديولوجيا كأساس للشرعية السياسية للحزب على أن بحر الصين جزء من الإمبراطورية العظمى للصين.[1] بعبارة أخرى يمتلك بحر الصين (التسمية في حد ذاتها) بعدا يشير إلى الهوية والقيم التابعة للأمة الصينية فضلا عن الموارد المادية والاعتبارات الإستراتيجية المحيطة به.إذن وبالنظر إلى مجموع هذه الاعتبارات فإن الصين تمتلك نظرة صارمة وقصوى maximaliste عن الحقوق الشرعية وليست نظرة دنيا minimaliste، وهو ما يخلق الكثير من الصعوبات في المنطقة خصوصا وأنها غير متوافقة مع نظرة لاعب كوني آخر مهم في المنطقة وهو الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

[1] Yann Roche, **op. cit**. p. 10.
[2] NikyBisley, "What's China actually want in the South China Sea ?. The National Interest[En ligne], October 2, 2016, consulté le 10 mai 2017, URL: **http://nationalinterest.org/feature/what-does-china-actually-want-the-south-china-sea-18211**.

المطلب الثالث: الاعتبارات الإستراتيجية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي.

إن تحليل الأدبيات الإستراتيجية الأمريكية بشأن الصين يبين أن التحدي الصيني هو أولى الأولويات الجيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية. يمكن تفكيك الإستراتيجية الأمريكية إلى أربع أهداف إستراتيجية كبرى:

- مراقبة ثم التحكم في الاحتياجات الطاقوية للخصم الصيني.
- الإحاطة ثم الاحتواء شبكة من التحالفات مع دول المنطقة.
- تقدير حجم القدرات النووية الصينية.
- إضعاف المحيط الجيوسياسي والوحدة الداخلية للصين[1].

ابتدأ هذا التوجه الاستراتيجي يتضح تدريجيا مع مجيء إدارة اوباما الأولى (2008ـ 2012) أين أصبحت الصين هي التحدي الأول للولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على زعامة العالم. يقترح مستشار الأمن السابق في إدارة كارتر زبغنيربرجيزنسكي منذ 2007 ضرورة الانتقال الاستراتيجي نحو بحر الصين لمواجهة الصعود الصيني على الصعيد العسكري والاقتصادي خصوصا. لقد أصبح الصعود الاقتصادي والتحديث العسكري الصيني منذ نداء زبغنيوبرجيزنسكي 2007 موضوعا سياسيا من الدرجة الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية. لكن ورغم هذا الصعود فإن الخبراء الإستراتيجيون الأمريكيون يقرون بأن القدرات العسكرية الصينية لا تزال أقل بكثير من نظيرتها الأمريكية، يعترف هؤلاء بأن "الصين قادرة على القيام بما يسميه الحرب الالكترونية الشاملة" ضد الأنظمة الأمريكية [2]، وهو الأمر الذي لا تنفيه الصين بل وتعتبره إجراءًطبيعيا ما دامت الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بنفس الشيء.

---

(1) Mark J. Valencia, "The south china Sea : back to the Future". [En ligne],december 2010, consulté le 5 mai 2017, URL: **http://probeinternational.org/library/wp-content/uploads/2011/10/back-to.pdf**

(2) Michel Chossudovsky, "The Strategies of Global Warfare: War with China and Russia? Washington'sMilitary Design in the Asia-Pacific". (en ligne), mis en ligne le 24 aout 2016, consulté le 5 mai 2017, URL: **http://www.globalresearch.ca/the-strategies-of-global-warfare-war-with-china-and-russia-washingtons-military-design-in-the-asia-pacific/5541976**

(3) **Ibid.**

في هذا الإطار، فإن الهدف الاستراتيجي الأول للصين ليس تحدي الزعامة الأمريكية عبر مواجهة مباشرة ضدها بل حماية تطورها الاقتصادي ومواصلة بناء القوة. تعاني الصين من هذه الزاوية الكثيرة من الضعف، فهي تستورد أكثر من ثلث احتياجاتها من الغاز وهي أكبر مستورد في العالم للبترول حيث يمر أكثر من 80% من المستورد الصيني عبر مضائق بحرية تراقبها الولايات المتحدة الأمريكية[1]. نظرا لهذه العوامل المساهمة في الضعف الصيني فإن بكين تلجأ إلى **إستراتيجية دفاعية** وهو ما يعتبره البانتاغون "نظرة متوازية"، **تسمح باستقرار المنطقة**.

من الناحية العسكرية فإن الصين وبحكم إدراكها للطبيعة الإمبريالية للقوة الأمريكية فإن هدفها الاستراتيجي هو "مقدرة الجيش الصيني على التصرف كقوة مانعة للتدخل في أقاليمها"[2]. بعبارة أخرى فان الهدف هو قدرة الجيش الصيني على منع الولايات المتحدة الأمريكية من أي تدخل أمريكي في أقاليمها البحرية والقارية في حالة نشوب نزاع مع الولايات المتحدة الأمريكية. من هنا نفهم لماذا تتمحور إستراتيجية التحديث العسكرية الصينية على **تحديث المقدرات البحرية** حيث يسمح هذا المعطى للصين بكسب عمق دفاعي إضافي ضد القوات الأمريكية المتمركزة في البحار القريبة من الصين.

من جهة أخرى، تعترف الخطة الدفاعية الرباعية الأمريكية الأخيرة Quadriennal (2014) defensereview (QDR 2014)، أن التحديث العسكري الصيني يهدد التفوق التكنولوجي الأمريكي[3]. يذكر النص الوارد في الخطة أن التفوق التكنولوجي هو الذي سمح طويلا للولايات المتحدة الأمريكية للوصول بدون موانع إلى نشر عالمي للقوة الأمريكية في حالات الحاجة، لكن هذا التفوق تواجهه اعتراضات من طرف خصوم محتملين يتمتعون بقدرات اقتصادية صلبة وقادرين على تشكيل عوائق لبعض أو لكل التكنولوجيات الرئيسية التي يقوم عليها التفوق لأمريكي. ما يحاول الإشارة إليه في نص هذه الخطة هو ما تقوم به الصين فعلا على صعيد التكنولوجيات الأقمار الصناعية الخاصة بالتعرف والتي بلغت درجة عالية جدا من التقدم، حيث اكتسبت الصين القدرة على توجيه صواريخها الباليستية. تقوم الصين خصوصا بتطوير قدرات عسكرية ضد الأقمار الصناعية. إن آخر اختبار من هذا النوع كان في شهر نوفمبر 2016 حيث قام الجيش الصيني بثاني تجربة ناجحة لتحطيم قمر صناعي في الفضاء

([2]) **Ibid**.

([3])Secretary of Defense, quadrennial Defense Review (en ligne). mis en ligne march, 4th 2014, consulté le 6 mai 2017, URL: **http://archive.defense.gov/pubs/2014_Quadrennial_Defense_Review.pdf** , p. 17.

ويعتبر وزير الدفاع الأمريكي السابق Robert Gates أن هذه التطورات بإمكانها أن تعرض قدرة الجيش الأمريكي على القيام بعمليات ميدانية في المحيط الهادي لخطر كبير جدا [1].

الإستراتيجية العسكرية الأمريكية ضد الصين:

بعد نهاية الحرب الباردة وبالتحديد سنة 1992، تبنت الولايات المتحدة الأمريكية قرارا بخفض الحضور العسكري في منطقة جنوب آسيا. بعد حوادث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ومع مجيء إدارة بوش فإن الصين لم ترد في الخطاب الاستراتيجي الرسمي للرئيس سوى خمس مرات (05) ذكرت جميعها في سياق الشراكة والتعاون الاقتصادي والبيئي[2].

منذ تعيين الرئيس أوباما سنة 2008 أصبحت الصين تحتل المركز الأول في سلم الأولويات في جميع الوثائق الإستراتيجية الأمريكية. مع هذا التغير في الاهتمام حصل أول تغير في الخطاب الاستراتيجي الرسمي، بينما كان يشار إلى الصين كشريك أصبح ينضر إليها ابتداء من إستراتيجية الأمن القومي Strategy (NSS) 2010 National Security، على أنها على علاقات "بالولايات المتحدة الأمريكية. بينما ينظر إلى دول مثل الهند، البرازيل، إسرائيل، أندونيسيا، كشركاء فإن إستراتيجية الأمن القومي "NSS 2010" تشير إلى روسيا والصين على أن لها "علاقات" فقط مع الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد قامت كاتبة الدولة الخارجية هيلاري كلينتون سنة 2011 بالإشارة لأول مرة للمفهوم الذي اقترحه بريجينسكي سنة 2007 وهو الانسحاب نحو آسيا pivot vers l'Asie يقصد بهذا المفهوم المقاربة المبنية على الإزدهار الثنائي المتبادل، بعبارة أخرى أن ازدهار الولايات المتحدة الأمريكية جيد بالنسبة للصين وذلك ازدهار الصين فهو جيد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يقتضي اقتسام للازدهار. لكن المفهوم حتى وإن كان يبدي بوضوح رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في التواجد في قلب آسيا إلا إنه يشير إلى ضرورة أن تفصح الصين عن نواياها العسكرية. خلال سنة 2012 أشارت الوثيقة المسماة بالدليل الاستراتيجي للدفاع strategic guidance defense الى **التوازن الضروري** في منطقة آسيا والمحيط الهادي وأن العلاقات مع الحلفاء والشركاء الرئيسيين للولايات المتحدة الأمريكية في آسيا هي **ضرورية**

(1) Michel Chossudovsky,**op. cit.**
(2) Thomas J. Christensen, op. cit. p. 449.

جدا للاستقرار والنمو المستقبلي في المنطقة.مع مجمل هذه الوثائق يتضح أن المنتوج الاستراتيجي الأمريكي ينظر إلى الصين على أنها خطر" danger" ضد زعامة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم. لقد صرحت كوندلوليزا رايس في هذا الإطار ما يلي: "إنه من الصحيح أن الصين تمثل تحديا لنا على المستوى الجيواستراتيجي ولكن هذا لن يحصل سوى في حالة أننا قبلنا التخلي عن مواقع لصالحه وفي هذه الحالة سوف يهزموننا"[1].

تقوم إستراتيجية مواجهة هذا الخطر الصيني على فكرة الاحتواء والتي وردت خصوصا في الخطة الدفاعية والرباعية لسنة 2014 والتي اقترحها وزير الدفاع Chuck Hagel. تقوم الإستراتيجية على فكرة الشراكة والتحالف مع الأصدقاء في آسيا ثم على فكرة الأمن السبيرنيقي. من خلال خطوة الاحتواء فإن الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى التحضير لوضع جيوسياسي يسمح لها في حالة الضرورة بالحد من الواردات الطاقوية الصينية وبالتالي الحد من حرية المناورة للقوات البحرية الصينية من أجل الحد من التطور الصناعي. تقوم هذه الإستراتيجية ميدانيا على:

- الإحاطة بالصين من خلال التواجد العسكري.
- الإحاطة بالصين من خلال تطوير علاقات التحالف مع الأصدقاء والشركاء المحليين.
- إثارة وضع الفوضى الإقليمي.
- حماية التفوق والتقدم التكنولوجي الأمريكي[2].

ما يهمنا كثيرا في علاقاتنا بموضوع سباق التسلح هو التكتيك الأول، أي الاحتواء من خلال الحضور العسكري ويمكن ملاحظة هذا المخطط من خلال المتابعة الكمية له.

*لقد صرح الرئيس أوباما عام 2011 من أستراليا أن الخفض في ميزانية الدفاع الخاصة بمنطقة آسيا والمحيط الهادي غير مطروحة نهائيا [3].

---

(1) Thomas J. Christensen, op. cit. p. 450.
(2) Mehdi Taj, " Géopolitique de la Chine : enjeux et défis". Université Virtuelle de Tunis (en ligne), consulté le 07/05/2017, URL : http://pf-mh.uvt.rnu.tn/324/1/G%C3%A9opolitique_de_la_Chine.pdf , p. 34
(3) Marc Botenga, " la Chine au centre de la stratégie militaire américaine". (en ligne) consulté le 10 mai 2017, URL:**http://www.marx.be/fr/content/la-chine-au-centre-de-la-strat%C3%A9gie- militaire-am%C3%A9ricaine**

* بينما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية مند مجيء أوباما بخفض تعداد الجنود عالميا (الانسحاب من العراق وأفغانستان) فإن الحضور في منطقة جنوب شرق آسيا يزداد باستمرار، سنة 2009 فإن 15% من تعداد الجنود الأمريكيين المنتشرين عالميا كانوا يتواجدون في آسيا ولكنه تضاعف تقريبا 27% سنة 2012، أكثر من 60% من عمليات التعرف الأمريكية العالمية تجري في منطقة الهادي [1].

* يقوم الاحتواء الأمريكي على فكرة "سلسلة من القواعد والموانئ العسكرية"، مند مجيء أوباما تدعمت القوة الأمريكية في المنطقة بثلاث قواعد عسكرية مهمة: قاعدة في جزر ديغو غارسيا التابعة لأستراليا قاعدة عسكرية في جزيرة سايبانSAIPAN في أعالي المحيط الهادي، وأخرى في جزيرة بالوا Palau في أعالي المحيط الهادي أيضا. أعلن الرئيس أوباما سنة 2014 أيضا بمناسبة جولة في دول المحيط الهادي إعادة تفعيل لاتفاق تعاون عسكري مع الفلبين والذي كان قد جمد سنة 1992 بطلب من واشنطن وهو الاتفاق الذي يعطي الحق القوات الأمريكية بالتحليق وباستخدام القواعد والمطارات العسكرية الفلبينية[2].

* يقوم الاحتواء أيضا خيارات إستراتيجية قائمة على التحضير للقدرة على القيام بالضربة النووية الأولى وهي إستراتيجية هجوم مباغت حمائية [3].

* يقوم الاحتواء بخصوص النزاعات الإقليمية خصوصا حول الجزر التي تطالب بها الصين في مقابل جيرانها على ضرورة سيطرة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وعلى رأسها اليابان على الجزر المتنازع عليها، يسمح هذا الدعم بمحاصرة الأسطول الصيني داخل المياه الإقليمية لبحر الصين الوسطي والشرقي[4].

المبحث الثاني: البعد السياسي لسباق التسلح في بحر الصين الجنوبي.

تشير الأدبيات الخاصة بسباق التسلح إلى وجود عناصر سياسية في تركيبة مسار سباق التسلح. حسب هذه النظرة فإن سباق التسلح يعرف على أنه تنافسي بين أنظمة تسلح ولكن أيضا من أنظمة سياسية تتبع سياسات مختلف[5]، تعتبر هذه المقاربة في الحقيقة مقاربة مستمدة من نماذج القرار الشهيرة

(1) **Ibid**.
(2) **Ibid**.
(3) **Ibid**.
(4) **Ibid**.
(5) Mathiew Mc Cubbins, « Policy Components of Arms Competition », American Journal of Political Science, vol. 27m no. 3m (AUG1983), pp. 385-386.

التي سيطرت على حقل دراسة العلاقات الدولية والتي لا تزال تحظى بالرواج إلى الآن، نماذج القرار تنظر إلى القرار العسكري على أنه خيار متخذ من بين جملة من الخيارات الإستراتيجية المتعلقة بكيفية توظيف منظومة الأسلحة التي تحوز عليها الدولة لخدمة الأهداف السياسية الخارجية لها. لذلك فإن القدرات العسكرية لدولة ما. وبالتالي حجم ونوعية القدرات العسكرية وسياسات تطويرها وما ينتج عنها من سباق تسلح هي امتداد للأهداف السياسية وللمذاهب الإستراتيجية (دفاعية، هجومية)، إذن هذه الأهداف السياسية هي محدد لحجم القدرات والقوات العسكرية ولسياسة السباق نحو التسلح إن وجدت، تعتبر المذاهب الإستراتجية أيضا مجددا لهذه الأخيرة لأنها تصف أنماط التصرف، الاستجابة، المهام، وطبيعة أنظمة التسلح التي تخدم هذه الأنماط، ينتج عن هذه المقولة أن كل نظام تسلح وأن كل سباق تسلح في ميدان عسكري معين يتم تبريره بالحاجة الإستراتجية لخدمة أهداف سياسية محددة.[1]

على سبيل المثال: إذا كان هدف السياسة الخارجية الأمريكية في مواجهة الصين هو تفادي حصول صدام نووي فإن المذهب الاستراتيجي الناتج عن ذلك هو الردع المتبادل بين الطرفين تسمح هذه الخلفية الإستراتجية بتطور أنظمة تسلح خاصة بهذا الهدف وهي مثلا الصواريخ العابرة للقارات، تطوير غواصات حاملة للرؤوس النووية، أن الهدف السياسي من وراء هذه الأنظمة التسلحية هو إضعاف احتمالية اللجوء إلى السلاح النووي، وعلى هذا فالسياسات القائمة على تطوير التسلح أو ما يسمى بسباق التسلح الإقليمي تهدف في الحقيقة إلى تطوير المقدرات العملية للدولة على تحقيق أهدافها السياسية.

ما هي الأهداف السياسية التي يخدمها سباق التسلح الحاصل في منطقة بحر الصين لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين؟

المطلب الأول: الأهداف السياسية الصينية في بحر الصين الجنوبي.

تنحصر الأهداف السياسية للصين في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في جملة من العناصر العقلانية ذات الارتباط المباشر بحجم القوة الاقتصادية والعسكرية التي باتت تمتلكها الصين حاليا، لكن وبتمعن النظر في مختلف التصريحات والوثائق والمبادرات للمسؤولين الصينيين فإننا نلمس نوعا من البحث عن الاعتراف بمركز القوة الذي بلغته الصين بينما نلاحظ الهدف أو الأهداف السياسية للصين في المنطقة التي يشوبها نوع من عدم الوضوح أو الغموض، لكن ما هو واضح في هذا الإطار فإن التطورات

[1] ibid. p 389.

الإستراتجية في المنطقة التي تعبر عن تنافس حقيقي بين القوتين، إلى درجة أن المسؤولين في الصين وعلى رأسهم XI يتكلم عن ما يسمى بالصنف الجديد للعلاقات بين القوى الكبرى.[1]

لكن يمكننا على العموم حصر الأهداف السياسية الصينية في فئتين من خلال كتابات أهم المعلقين حول الشأن الصيني وهي:

1) تفادي المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية لضمان مواصلة التقدم الاقتصادي.
2) تحقيق الهيمنة الإقليمية من خلال تحدي النفوذ الاقتصادي والسياسي الأمريكي في المنطقة.

يشير الجنرال ييانزهوYAO YUNZHO من أكاديمية العلوم العسكرية في بكين أن الفارق بين القوات الأمريكية ونظيرتها الصينية يقدر ب30 سنة على الأقل وقد يبلغ 50 سنة، يعتقد الجنرال يانزهو أن الصين ليست بحاجة إلى امتلاك نفس المقدرات العسكرية الأمريكية في الظروف الحالية، بل إن هذا الأمر لم يحصل قبل سنة 2050، أي حينما تعادل ميزانية الإنفاق الصينية نظيرتها الأمريكية وهو الأمر الذي سيجعل من الصين الشريك الثاني للولايات المتحدة الأمريكية في تسيير أمور العالم في الحقيقة، فإن هذا النوع من الاعتبارات الواردة في تقارير وتصريحات المسؤولين الصينيين يتدرج ضمن ما يسمى "بالتواضع الصيني" الذي يجعل الصين في مكانة أدنى من الولايات المتحدة الأمريكية بجعلها غير قادرة على مواجهتها بشكل مباشر.[2]

من ناحية الفئة الثانية من الأهداف والمتعلقة بالبحث عن الهيمنة الإقليمية،فإن الكثير من المؤشرات تدل على هذا الاتجاه، حيث يتكرر بشكل كبير استعمال مفاهيم واقعية تغيرت مضامينها بالنسبة للمسؤولين الصينيين، وقد عرف مفهوم "**المصلحة القومية** " في الفكر الاستراتيجي الصيني الكثير من التوسعات، حيث أصبح هذا الاخير يشمل قضية تايوان منذ صفقة مبيعات الأسلحة الأمريكية، كما انه يضم منطقة " **التبت** ""**tibet**" و" **كزينجيانغ**"" **xinjiang**"، وأيضا توسع ليشمل مسألة الحدود البحرية التي ظهرت إلى السطح مع مجموعة أخرى من المفاهيم مثل "**التطور الهادئ**"، " **البروز الهادئ**"[3].

---

[1] aliceekman.asie –pacifique :**la priorité de la politique étrangère chinoise**. politique étrangére,2014/3.doi :10.3917/pe.143.001.

[2] Marc Botenga, la chine au centre de la stratégie militaireaméricaine,étudesmarxistes,. .(en ligne).dans le 08/05/2017 : **www.marx.be/fr/content/la-chine-au centre -de-la-strategie - militaire-américaine.**

[3] Alice Ekman, **op. cit.**

على الصعيد الميداني تحاول بكين تطبيق مفاهيم تقليدية في العلاقات الدولية مثل "**الخطوط الحريرية**" "**SILK ROAD**"، التي بموجبها تفتح الصين خطوطا لتطوير التجارة والاستثمار الاقتصادي في المناطق المهمة. يترجم التنازع الصيني الأمريكي على الصعيد العسكري والاقتصادي والهدف تحدي الهيمنة الأمريكية على المنطقة.تقوم الصين بالكثير من المناورات العسكرية التي تجري خصوصا في حدودها البحرية في بحر الصين.لهذا التنازع طبيعة اقتصادية أيضا فقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية برنامجها المعروف بـ TPP (اتفاق الشراكة العابر للمحيط الهادي) بينما تقوم الصين برعاية اتفاقها الخاص بالمنطقة أيضا والمسمى بـ RCEP[1] (الشراكة الجهوية الاقتصادية) والذي يشمل جميع دول المنطقة تقريبا. تحمل المواجهة الثنائية بعدا نقديا أيضا. هناك تنافس نقدي اليوم في استعمال عملة اليوان في التبادلات الدولية بدلا من الدولار[2]. هناك تنافس دولي أخر على الصعيد المؤسساتي حيث تبقى الصين كثيرا نفوذها في المؤسسات الجهوية مثل **asean**.

رغم أن هذا التنافس له أشكالا متعددة إلا أن أغلب الباحثين وأغلب مراكز الفكر الصينية كما يشير له مقال ekman يسلمون بأن هذا التنافس لا يتضمن خيار المواجهة المباشرة مع واشنطن[3]، بل هو تنافس **مرن**، باعتبار درجة الاعتماد المتبادل بين الاقتصاد الأمريكي والصين. إذا كان هذا هو الهدف السياسي للصين (أي تفادي المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية) فإن المذهب الاستراتيجي الناتج عن ذلك هو **الدفاع ورفض الانغلاق في بحر الصين** بسبب الطوق المفروض من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، خلف هذه الخلفية السياسية المنعكسة في المذهب الاستراتيجي الدفاعي الصيني هي التي تحدد إلى حد كبير خيارات التحديث العسكرية الخاصة بأنظمة التسلح.

تمكننا في هذا الإطار تسجيل الملاحظات التالية عن خلفيات سباق التسلح من جهة الطرف الصين وإستراتجية توسيع عسكري محلي قائمة على استرجاع الأقاليم، خصوصا البحرية.

1- الزيادة في حجم الإنفاق العسكري الصيني هي الزيادة خلال العشرين السنة الماضية، حجم الزيادة مثلا بين سنتي 2013 و 2014 تقدر بنسبة 12.2% في هذا الإطار فإن حجم الاستثمارات الموجهة نحو قطاع المواجهة غير المتكافئة confrontation asymétrique هو الأهم نظرا للتأخر الصيني المسجل أمام

* تشمل العضوية فيه كلا من دول الاسيان اليابان، كوريا الجنوبية الصين استراليا ونيوزيلندا و الهند.

* سابقة تاريخية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

(3) kman.**op cit**.

الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا بين سنتي 2014 و2015 بلغت الزيادة نسبة 10% لتبلغ الميزانية العسكرية حوالي 1458 مليار دولار (أي ربع الميزانية العسكرية المقدرة بأكثر من 600 مليار) وهو رقم كبير للأنه أكبر بأربع أضعاف من ميزانية دول الجوار مجتمعة (ASEN)[1].

2-إتباع إستراتجية تحديث متمركزة على القوات البحرية بهدف استدراك التأخر، صرح الوزير الأول الصيني في شهر مارس 2015 LI KEGIANG أن الصين سوف تستمر في تقدمها خدمة لهدف تحقيق مركز القوة البحرية هناك أولوية معطاة للقطاعات الجد متأخرة مثل سلاح الجو والبحرية، في هذا الإطار يتم تزويد البحرية بحاملة طائرات في غضون 2020 (تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية 11 حاملة طائرات منها 6 تنشط في منطقة الهادي). أصبحت الصين منذ 2015 حسب PHILLPE LE CORE أول وأهم أسطول بحري في أسيا[2]. يشير هذا الباحث بالمعهد الإستراتيجي والدولي بباريس أن الصين لم تكن تمتلك سوى 470 باخرة حربية وحوالي 650 طائرة حربية، بينما سيكون بحوزته حوالي 70 غواصة في غضون 2020.[3]

خدمة للأهداف التوسعية محليا فإن الصين تقوم بالاستثمارات الضخمة في الأدوات الحربية الجديدة مثل الصواريخ البالستية الطويلة المدى، الأقمار الصناعية ووسائل الحرب الإلكترونية، حسب الخبراء الأمريكيين فإن الاستثمارات الصينية المحققة تخدم أهداف تنفيذ " إستراتجية منع الوصول ANTI-ACCES AREA DENIAL التي تسمح بنشر القوات البحرية على طول السلسلتين من الجزر البحرية تمتد من اليابان شرقا إلى أند ونسيا جنوبا".[4]

تندرج إستراتجية التطوير العسكرية الصينية باستقراء هذه المعطيات ضمن خطة يمكن تلخيصها في المقولة الصينية الآتية« حرب محلية في ظروف المعلوماتية المتاحة»، ليس من المفاجئ إذن نلاحظ أن الصين تستثمر بشكل ضخم جدا في ثلاث قطاعات من المقدرات العسكرية:أسلحة موجهة ضد

(1) Ekman, **op. cit.**
(2) Marc Botenga, **op. cit.**
(3) michell achtar.**les tension en mer de la chine poussent les pays de l'asie politique au réarmement**. Geopolis, 08/05/2016
(4) guillaume meyer et elodie le gal, **la force militaire chinoise, la réalité et sa stratégie**.

الأقمار الصناعية (AAST)، لعمليات الخاصة بشبكات المعلوماتية (ORI)، والصواريخ المضادة للبواخر البحرية العسكرية (MAN).[1]

تعتبر الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية والعمليات الخاصة بالمعلوماتية من الإجراءات التكتيكي التي تسمح بضمان التفوق المعلوماتي SUPERARITE INFORMATWNNELLE، لأن الأقمار الصناعية وأنظمة الإعلام الآلي تعتبر بمثابة أنظمة التحكم في أية حرب محلية قائمة على أنظمة معلوماتية بالضرورة.

استثمرت الصين بشكل واسع التكنولوجيات الفضائية وحققت نتائج جد إيجابية حسب التقرير الأمريكي الخاص بالخطة الرباعية لسنة 2009 .أصبحت الصين ثالث دولة في العالم أرسلت عالم فضاء إلى الفضاء، سنة 2007، نجحت الصين في إرسال أول قمر صناعي إلى القمر ثم في إرسال قمر صناعي ثاني سنة 2010، لتنجح سنة 2013 في تحقيق أول هبوط على القمر من دون طيار. يتوقع الخبراء أن الصين حققت أول هبوط بشري على القمر سنة 2017[2] ، ضمن هذا السياق بالضبط قامت الصين باختبار سلاح من نوع آخر موجه ضد الأقمار الصناعية (ADAS) ابتداء من جانفي 2007 حيث أرسلت صاروخا لتدمير قمر صناعي خاص بها في الفضاء الخارجي، ثم ثاني تجربة من هذا النوع في شهر أكتوبر 2016 تمت بنجاح. في نفس الإطار نجحت الصين في اعتراض صاروخ باليستي متوسط المدى سنة 2010. كل هذه التطورات كما يذكر الخبراء الأمريكيون استطاعت أن تعطي ميزة للصين وهي أنها حققت ما يسمى "بالردع المعلوماتي"، أي "منع العدو من اللجوء إلى الخيارات الحربية ميدانيا"[3].

تقوم الإستراتيجية الصينية فضلا عن فكرة التفوق المعلوماتي على مدى قدرتها على مواجهة القدرات الأمريكية الضخمة في الانتشار العالمي التي توفرها لها أساطيلها البحرية وخصوصا حاملات الطائرات. تحتمل الإستراتيجية الصينية إمكانية نشوب حرب أمريكية _ صينية في مضيق تايوان وبالتالي فإن مركز الخطة الدفاعية الصينية مبنية على هذا السيناريو. تقوم هذه الأخيرة على فكرة الردع لمنع نشوب مثل هذه المواجهة من خلال تطوير قدرات عسكرية قادرة على مواجهة حاملات الطائرات الأمريكية. يتمحور

(1) **us department of defense**. 2009, quadiennal defense review report, feverier. google scholar.
(2) xindinding**, chana's moon goal right on sehedure**. china,mai 8 google scholar.
(3) usdep of defense.**op cit**.

المشروع الصيني في هذا الإطار على تطوير صواريخ باليستية قادرة على ضرب حاملات الطائرات في المحيط الهادي. سنة 2010، أشارت مواقع الأنترنت الخاصة بوزارة الدفاع الصينية أن الجيش الصيني قام بتطوير نموذج جديد من الصواريخ الباليستية الموجهة ضد حاملات الطائرات يُعْتَبر تطوير مثل هذه المقدرات بمثابة عصب الإستراتيجية الصينية المسماة بعدم الوصول، هي الإستراتيجية التي باتت تعترض بوجودها مجمل التقارير الأمريكية[1].

ما يمكن القول أن إستراتيجية التسلح الصينية كمظهر من مظاهر سباق التسلح في منطقة بحر الصين تقوم على خدمة أهداف سياسية أساسا، بالنسبة للطرف الصيني فالهدف السياسي هو حماية النجاح الاقتصادي وتفادي تعرض هذا النموذج الاقتصادي إلى مواجهة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية. تعمل الصين في هذا الإطار وفقا لإستراتيجية قائمة على تفادي المواجهة العسكرية المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وعدم الانغلاق الاستراتيجي في منطقة بحر الصين. نتج عن مثل هذه الإستراتيجية أنظمة تسلح تقوم على ثلاث عناصر هي:

1- أنظمة تسلح ضد الأقمار الصناعية.

2- عمليات معلوماتية.

3- تطوير الصورايخ الباليستية ضد حاملات الطائرات.

وتؤكد هذه الأنشطة على اعتراف صيني بالتفوق الإستراتيجي الأمريكي العام وهو الأمر الذي يدفعها إلى تبني خطط دفاعية قائمة على فكرة الردع وفكرة تحييد خيارات الاصطدام المباشر بين الطرفين.[2]

المطلب الثاني: الأهداف السياسية للولايات المتحدة الامريكية في بحر الصين الجنوبي.

من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، لا يمكن الحديث عن سباق تسلح فعلي بالمعنى الكلاسيكي لأن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بتفوق مطلق على جميع الأصعدة العسكرية.لذلك فالهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية هو الحفاظ على هذا التفوق ودعم نظام هيمنتها على العالم.لكن ونظرا التفوق فان الأهداف السياسية الأمريكية تتباين عن نظيرتها الصينية من حيث أنها تبحث عن

(1) lu wenqiang et lihua, **a navys new type of land-based anti-ship missile hilt navigating target at sae during real time military exercise**. aout 2010.google scholar.consulté le 08/05/2017

(2) usdep of defense.2009.

تكريس نظام الهيمنة العالمي. يؤثر هذا الهدف في مضامين نظام التسلح والانتشار الاستراتيجي في المنطقة.

لفهم الأبعاد السياسية للانتشار العسكري الأمريكي وما ينتج عنه من سباق تسلح علينا فهم السياق الاستراتيجي العام للمنطقة بصورة عامة.تشملإستراتجية الرئيس اوباما ابتدءا من منتصف عهدته (2008-2012) والمسماة بالتمحور الآسيوي (pivot vert l'asie) مواجهة ثلاث قوى (الصين، روسيا، كوريا الشمالية) من خلال الإستعداد لمواجهة التهديد المشترك الذي ترفضه سياسات التطوير الصاروخية، سياسات تطوير القوات البحرية، بالإضافة إلى الإستعداد إلى حرب نووية وقائية، يجب التنبيه أيضا أن الإستراتيجية العسكرية الأمريكية تتضمن وسائل غير عسكرية أيضا وهي ثلاث فئات: تغيير الأنظمة (حالة كوريا الشمالية)، الحروب المالية والعقوبات الإقتصادية.

لكن وعلى عكس الإستراتيجية الصينية التي لا تتضمن خيار المواجهة فإن الإستراتيجية الأمريكية تجاه الصين تتضمن العديد من الخيارات ولا تقصي أيا منها لما فيها خيار الحرب وخيار الضربة الأولى. رغم أن الإستراتيجية الأمريكية تجاه الصين تتميز بالغموض إلا أنها خياراتها واضحة جدا، يوضح تقرير مركز راند (Rand) وهو مركز فكر محافظ تابع لوزارة الدفاع الأمريكية مباشرة وذو تأثير كبير على السياسة الأمريكية الخارجية منذ عهد ريغان (1980-1988) أن إستراتيجية التمحور الآسيوي يجب أن تتضمن خيارات الحرب. اقترح المركز في تقريره المعنون "الحرب ضد الصين": التفكير في اللامفكر فيه" في إشارة إلى الخيار العسكري الذي تحوزه الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الصين حسب معهد "راند" (Rand) فإن "انتصار الولايات المتحدة الأمريكية في مثل هذه الحرب هو أمر أكثر من محتمل وأنه من الواضح جدا أن النزاع سوف يولد معارك لا نتيجة منها ويخلق الكثير من الخسائر للطرفين، ليس على الولايات المتحدة الأمريكية أن تنتظر فرصة التحكم في مثل هذا النزاع لأنه ليس بإمكانها أن تسيطر عليها عسكريا".[1]

إذا فالفكرة التي يوحي بها مثل هذا المدخل هو فكرة الحرب الوقائية ضد الصين والفوائد الناجمة عنها. يعترف التقرير بأن تطور القدرات العسكرية لدى الطرفين في مجالات توجيه الأسلحة، الشبكات

[1] **http:www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research-report/rp1100/rr1140/rand-rr1140**-pdf.

المعلوماتية وجميع الأنظمة المعلوماتية التي تستهدف تجهيزات الخصم تهدد في حالة استعمالها بالتدمير الكلي لكلا الطرفين. يتضمن إذا هذا المعطى فرضية امتلاك القدرة على إحداث الضربة النووية الأولى وهو الأمر الذي يبرر بأن "الصين تهدد الولايات المتحدة الأمريكية" على الصعيدين العسكري والإقتصادي لأن اللجوء إلى هذا الخيار يتضمن تحقيق الهدف السياسي المتعلق بالحفاظ على وضع الهيمنة التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية.

حتى وإن كان تقرير Rand موجه أساسا إلى المسؤولين الصينيين بهدف تحسيسهم بحجم التهديد الأمريكي يستخدم التقرير في هذا الإطار بحجة "الحرب الإيديولوجية" لكنه في النهاية أداة خطاب تصب في خانة الدعاية الحربية، وما تؤكد هذا التحليل هو أن التقرير يعترف في حد ذاته بضعف الإمكانيات الصينية الحالية في مقابل نظيرتها الأمريكية، "لا يمكن إدراج الازدهار الصيني ضمن خانة الهيمنة الصينية ولا في خانة الانتصار مقابل الولايات المتحدة الأمريكية" [1].

في الحقيقة فإن مثل هذه النظرة الهادفة إلى حماية نظام الزعامة حتى إن كانت لا تقصي خيارات الحرب والفوضى فإنها تندرج ضمن إحدى المساهمات والمسلمات الكبرى للواقعية الجديدة. هذه الأخيرة انبنت منذ ربع قرن على فكرة "الهيمنة بالاستقرار بمعنى أن الهيمنة الأمريكية هي عامل مهم من عوامل الاستقرار العالمي. لا تزال التقارير والمبادرات الإستراتيجية والرسمية للإدارات المتعاقبة تؤكد على هذا التوجه والذي يعتبر فيه خيار المحافظة على التفوق العسكري من أهم الآليات التي تكرس الهيمنة الأمريكية.

كحوصلة فإن سباق التسلح لا يحمل نفس المعنى لدى الجانب الأمريكي فبالقدر الذي يسعى به الطرف الصيني إلى استدراك التأخر فإن الجانب الأمريكي يسعى للحفاظ على التفوق، لا تتضمن الخيارات الأمريكية فرضية المواجهة المباشرة أيضا، بل ترجع خيارات الضربة الوقائية. يتجه التطوير الأمريكي للأسلحة نحو هذا الهدف الإستراتيجي الذي يسمح للولايات المتحدة الأمريكية بتحقيق الفارق في حالة نشوب المواجهة المسلحة وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق هدف سياسي وهو الحفاظ على نظام الهيمنة الحالي Hégémonie ويتم بلوغ هذا الهدف من خلال إستراتيجية احتواء الصين داخل حدود بحر الصين وذلك عبر تطويقها لمجموعة من التحالفات مع الدول الإقليمية الصديقة.

---

[1] **Ibid**, p.67.

المبحث الثالث: سباق التسلح كآلية تفاوض واستقرار للنظام الدولي

رأينا في ما سبق أن سباق التسلح الذي تعرفه منطقة بحر الصين يخدم أهدافا سياسية متباينة بين طرفي المعادلة الرئيسيين وهما الولايات المتحدة الأمريكية والصين، تعرف الصين من خلال مشاريع بناء القوة العسكرية إلى تحقيق هيمنة على النظام الإقليمي، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تهدف سوى إلى منع مثل هذا السيناريو من التحقق، حتى وإن كان سباق التسلح يتضمن معنى استدراكا للتأخر في القوة، إلا أنه يعبر عن مواجهة حقيقية بين المهيمنين (Hégémon) وهو الولايات المتحدة الأمريكية وخصم آخر في درجة عالية من القوة (الصين). هذه المواجهة تتحدد معالمها أكثر خصوصا حينما نذرك أن الصين ترى نفسها كقوة ضد إمبريالية وهذا ما سمح لها بالخوض في سياسات استرجاع في مناطق النفود التاريخية وللجزر التي تعتبرها امتدادا لسيادتها الوطنية.

يعبر هذا السلوك في الحقيقة عن وجود "احتجاج صيني" ضد نظام الهيمنة الأمريكية بهدف بناء نموذج بديل قائم على عالم متعدد الأقطاب، أي كعالم مقسم بين فضاءلت إمبريالية كبرى يكون للقوى الكبرى الأخرى (بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية) دور في تزعمها.

المطلب الأول: سباق التسلح في بحر الصين كآلية احتجاج صيني ضد نظام الهيمنة الأمريكية

يعكس السلوك الاستراتيجي للصين وجود استجابة صينية للتغيرات الإقليمية الناتجة عن التحرك الأمريكي نحو منطقة الهادي في جنوب وشرق آسيا، يتمحور السلوك الصيني بهذا الخصوص حول بناء القوة العسكرية بشكل لافت وهو ما يظهر من خلال إستراتيجية التحديث العسكرية التي شرعت فيها السلطات الصينية منذ بداية القرن 21. لكن هذا السلوك يعبر بشكل ما عن احتجاج رسمي لقوة إقليمية ضد نظام إقليمي وعالمي تفرضه قوة كونية (الولايات المتحدة الأمريكية) ولسياستها بداخل هذا الإقليم.

مع صدور مقال هيلاري كيلنتون الصادر لمجلة foreginpolity سنة 2011 المتضمن لمفهوم التمحور الآسيوي، والذي أعيدت تسميته لاحقا "بإعادة التوازن"، كانت الإستراتيجية الأمريكية قد انصبت ميدانيا على تعبئة القوى العسكرية والدبلوماسية في منطق الهادي جنوب وشرق آسيا التي أصبحت تعتبر كأولوية. لكن هذا التوجه الأمريكي الجديد المدعم من كافة أطراف ما يسمى الكيان الحقيقي (Establishment) ، تم تأويله من طرف الصين على أنه خطوة للاعتراض على الصعود الصيني في القوة انحصر رد الفعل الصيني استراتيجيا على منطقة بحر الصين بالخصوص وفقا بالمعطيات التي

يفرضها توازن القوى العالمي في هذه المنطقة، اصدم بالتالي مشروع إعادة التوازن للولايات المتحدة الأمريكية بما أصطلح على تسميته الكثير من المعلقين بنهضة "الإمبريالية الصينية".[1]

مشروع التحديث العسكري الصيني لا ينطوي على تحسينات تقنية بل يعكس وجود طموحات صينية، هذه الطموحات بحسب الخبراء الأمريكيين أنفسهم تتمثل أساسا في خطة صينية طويلة المدى مبنية حول هدف حماية المصالح الصينية في بحر الصين وأعالي البحار وخصوصا خطوط المواصلات الحيوية لنقل الطاقة ومختلف أنواع السلع الذي يقررها اقتصاد التصدير الصيني في السوق العالمية[2]، لكن ورغم أن مشروع التحديث الصيني ينصب حول إستراتيجية منع الوصول عن طريق تطوير القدرات الصاروخية والتحت بحرية (الغواصات)، فهل فعلا بمقدرة هذه الأنظمة الدفاعية ـ الهجومية في آن واحد أن تضمن المرور والعبور الآمن للطاقة والسلع، ما دامت هذه الاستراتيجيات تولد مناخا من عدم استقرار يفهم من هذا السلوك إذن أنه فعل ردعي قبل كل شيء، أي أن الصين تهدف بشكل رئيسي إلى تجميع القدرات العسكرية الدفاعية والهجومية في واجهتها البحرية الجنوبية والشرقية لبعث رسالة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعدم الاقتراب من السلسلة الدفاعية الأولى في بحر الصين[3]، هذا المعنى هو جوهر الفعل الصيني للقوة، أي استخدام جميع وسائل القوة الممكنة للتأثير في سلوك الخصم.

إذا كان سباق التسلح يحمل مدلولا ضمنيا يحد من الزعامة الأمريكية في المنطقة، فإنه أيضا آلية لا تعمل فقط بشكل منفصل عن الآليات السياسية والاقتصادية الأخرى، بل كأداة ردعية في خدمة أهداف القوة بالمدلول الصيني العام. هذه الأخيرة لا ينظر إليها بالفكر الاستراتيجي الصيني فمند عهد Sen Zhu على أنه تعبئة للموارد فقط بل هو إستراتيجية[4]. بعبارة أخرى في الفهم الصيني للقوة فإنه بإمكان بلد يحوز على موارد أقل من الخصم أن يحقق الانتصار في صراعه ضد الخصم بشرط أن يكون الاستخدام الفعلي لهذه المواد متماشيا ومنسجما مع السياق الاستراتجي والإستراتيجية العامة للدولة.

---

(1) hayoun Jessie ryou, **The maening of china's paeceful development.** concept: ORF.occoscond paper. n 12.2009 (en linge).

(2) jacqueline new myer." oil,arms ,and in fluence:the indirect strategy behind chinesse military modenization ".orbis: **www science direct.com/article/ pii/s 0030438709000040? np=y**.consulté le 15052017.

(3) akshaya handa**. china'sgeostrategy and international**.2009.p142 google scholar.

(4) zhiminig chen. **la strategie militaire asymétrique da la chine.** études internationales vol 41.n4,decembre,2010,p559. dol:107202/045562ar.

تقوم الإستراتيجية العامة للصين كما رأينا سابقا على الدمج المتناغم بين مختلف مصادر القوة لتحقيق هدف حماية الازدهار الصيني الحالي ومواجهة القوة لتحقيق الزعامة الإقليمية. هذا الهدف يتضمن تطورات وتغيرات مستمرة في مفهوم "المصلحة القومية الصينية" وهو الأمر الذي يفسر لنا بعض السلوكات التوسعية للصين في بحر الصين والتي ترتبط بشكل وثيق بمشروع التحديث العسكري الصيني بهذ الشكل فإن الارتباط بين سباق التسلح الذي يعكسه السلوك التوسعي وارتفاع ميزانية الدفاع المستمر منذ 15 سنة وبين الأساليب الاقتصادية والمالية والسياسية ارتباط وثيقة. إن النظرة السريعة على السلوك الصيني في هذه المجالات تؤكد فرضيتها عن السلوك الاحتجاجي العام للصين ضد الولايات المتحدة الأمريكية، لكن جميع مقومات هذه الإستراتيجية تندرج ضمن الإستراتيجية الكبرى grand strategy ذات مدلول جيواقتصادي وليس جيوسياسي.

بعبارة أخرى أن استراتيجية تأكيد القوة الصينية تسند على مقاربة اقتصادية لمواجهة الهيمنة الأمريكية، وأن جميع الأفعال السياسية والاقتصادية تنتهج ضمن فهم اقتصادي للصراع ضد الولايات المتحدة الأمريكية وللقوة الصينية، ومن بين هذه السلوكات في جميع الميادين نجد:

1- إنشاء مؤسسات مالية عالمية وإقليمية كبديل للمؤسسات الموجودة (البنك الآسيوي للبنية التحتية (ما يعادل البنك العالمي)، البنك الآسيوي للتنمية...) والتي ما فتئت أعضاء جدد من جميع أنحاء العالم.
2- تقوية الأدوار التعاونية ضمن أطر منظمة تشانغهاي للتعاون. في هذا الإطار لا تقوم الصين بالانضمام إلى المثالية الأمريكية المنية على الديمقراطية، بل تتعاون مع أغلب الدول المحيطة حتى وإن كانت غير ديمقراطية (باكستان، آسيا الوسطى، كوريا الجنوبية...)، يتدرج هذا المعطى ضمن إستراتيجية فعالة وهي إنشاء حزام واقي محيط بالصين عن طريق إرساء منظومة تعاون اقتصادية قوية مع دول المحيط الصيني.
3- تقوم السياسة الخارجية الصينية "الجانب السياسي" على تفعيل وتنشيط الدور الصيني في المؤسسات الإقليمية والعالمية مثل ASEAN, APEC، لكن يظل الهدف المحوري هو خدمة التطور الاقتصادي الصيني.

المطلب الثاني: إستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية كآلية مواجهة ضد الصعود الاستراتيجي الصيني.

يتميز السلوك الأمريكي في مقابل الصين حسب المعلقين بثلاث استجابات متفاعلة في أن واحد:الاحتواء، التعاون، والمنافسة. لكن مند بداية القرن الواحد والعشرين فان هناك استجابة رابعة تتوضح بشكل أكبر فأكبر خلال السنوات الخمس الأخيرة (2012- 2017) وهي الاستعداد لاحتمالية الحرب والذي تشير إليه الكثير من الدراسات التي تقوم بها مراكز الفكر الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية مثل (RAND, CFR,CSIS) لكن وعلى العموم فإن إستراتيجية مواجهة الطموح الصيني في تأكيد القوة AFFIRMATION DE PUISSANCE تتميز بتمحورها حول خيارات ثلاثة هي:

1- مواصلة تقديم تنازلات لصالح الصين بخصوص سياستها التوسعية في بحر الصين وهذا خدمة لأهداف إستراتيجية ومصالح مشتركة.
2- تجميد الوضع القائم.
3- وضع حد للمطالب الإستراتيجية والإقليمية للصين لمواصلة بناء وتأكيد قوتها.

يبدوا أن السلوك الاستراتيجي (بالمعنى العسكري الأمريكي) يتصف إلى حد الآن كما يشير إليه مقال الأميرال LIEDNAN بالتحفظ RETICENCE، أي ما معناه أن الولايات المتحدة الأمريكية تقيم ردود أفعالها بشيء من " اللافعل" INACTION" وهو ما يقابله نشاط عسكري صيني متزايد يصعب حتى على الولايات المتحدة الأمريكية توقيعه حاليا. تشير التقارير العسكرية الأمريكية بشدة إلى الخطوات الأحادية الطرف التي تقوم بها الصين ومنها بناء الجزر الاصطناعية لتقوية خطوطها الدفاعية الأمامية مند 2009، ولهذا الأمر تأثيرات على القانون الدولي البحري بحكم المطالب الحدودية البحرية التي ستنتج عنه مثل هذه الجزر، كما أنها تقوي من المقدرات الاكتشافيةوالتطلعية للجيش الصيني[1].

لكن رغم هذا التحفظ في رد الفعل الأمريكي فإن الخطوات العسكرية الأمريكية في المنطقة تبقى ذات دلالة إستراتيجية بالغة الأهمية. تقوم هذه الأدوات العسكرية على ما يلي – كما رأيناه سابقا-:

[1] seanl.liendman."us strategy in the south china sea." journal of political risk.vol4 no5, may 2016.(en linge).**www.jpolrisk.org/us-strategy-in-the-south-china-sea**.

1- تقوية الحضور العسكري الأمريكي بشكل أكبر في بحر الصين (6 حاملات طائرات من أصل 11 في المياه المحيطة للهادي جنوب وشرق آسيا، بالإضافة إلى 11 غواصة من أصل 20 في نفس المنطقة).

2- رفع حجم المبيعات من الأسلحة والمعدات العسكرية للدول الآسيوية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يعني إدخال المنطقة بأسرها في سباق تسلح متعددة الأطراف بين القوى الإقليمية في منطقة بحر الصين.

3- تحفيز الخطوات التعاونية القائمة على عقد الاتفاقية الأمنية مع دول جنوب شرق آسيا بهدف دعم قدراتها في حماية أمنها البحري وحرية الملاحة في المنطقة. هذا الأمر يندرج رغم طابعه التعاوني ضمن خطة احتواء قائمة على دعم التحالفات التقليدية في المنطقة.

إن الدلالة الإستراتيجية لمثل هذه الخطوات هي أن التقدير الأمريكي للتهديد الصيني جدي جدا، بل هو أولوية في الأجندة العسكرية الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية مند العهدة الأولى للرئيس أوباما، فبعد الانسحاب الأمريكي من العراق وأفغانستان فيما يسمى بخطة الزعامة من الخلف فإن هذه الخطوات تحمل دلالة "الحفاظ على وضع الزعامة الأمريكية المحلية"،وهو الأمر الذي يفسر لنا لماذا تقوم المقاربة الأمريكية على تجنب المواجهة والعمل مع الحلفاء بشكل تعاوني لا إنفرادي. هذه الدول الأخيرة لا يزال سلوكها الاستراتيجي (اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، سنغافورة، اندونيسيا) يتميز بالطلب المتزايد على "الدعم الأمريكي أو الدور الأمريكي"، هذه الأخيرة تعتمد أيضا في مقاربتها على ضرورة مواجهة الصعود الصيني من أجل إحداث توازن استراتيجي إقليمي كفيل بالحفاظ على استقرار المنطقة.

إذن إذا كان سباق التسلح في المنطقة يهدف بالنسبة للجانب الصيني إلى كسر زعامة الولايات المتحدة الأمريكية وتأكيد القوة والهيمنة الصينية في المنطقة فإنه بالنسبة للطرف الأمريكي يحمل مدلولا عكسيا، وهو الحفاظ على وضع القوة الحالي من خلال عسكرة للمنطقة قائمة على التبادل، والتحالف مع الدول الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية، هذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بدور "حامي

التوازن الإقليمي" والذي لا تستطيع الدول في هذه المنطقة ضمانه[1]، نظرا للتفوق الصيني وللسياسات الجديدة لبكين فيما يخص نمو حجم مطالبها السيادية على الأقاليم البحرية خصوصا.

يسمي بريجينسكي هذا الدور المتعدد الأطراف بدور الموازن والمصالح بين القوى الإقليمية والدولية المتواجدة في هذا الحيز الجغرافي. يمكن التعبير عن هذه المقاربة يمكنها أن تحمل "منطقا واقعيا دفاعيا"[2]، وذلك نظرا لأنها تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم، وعلى حماية امن الحلفاء واشنطن دون التعرض للمصالح الصينية مباشرة، ولكنها لا تقوم سوى على فهم واقعي للعبة الدولية فهي تقوم أساسا على" مفهوم الردع الواضح في إستراتيجية تكثيف التواجد العسكري.

(1) Clarence j.bouchat, **the paracel islands and us interests and approches in the south china se**. usa army war collage press,2014.p100.

(2) **ipid**.p101

الخاتمـــــــــة

من خلال دراستنا هذه تمكننا من استخلاص مجموعة من النتائج أهمها:

- ارتبط مفهوم سباق التسلح بمفهوم القوة العسكرية وهذا يعني أن أي سباق تسلح بين الطرفين أو أكثر هو تجسيد حقيقي لقوتيهما العسكرية، وهذا ما أدى إلى ظهور مصطلحات جديدة على الساحة الدولية، مثل الردع النووي، ردع وضبط التسلح، وحرب النجوم... الخ.
- ترجع الأسباب وراء سباق التسلح إلى عدة أسباب من بينها الدافع الأمني فالدول تسعى لزيادة التسلح حفاظا على أمنها الوطني والقومي، إضافة إلى أن الدول تزيد من تسلحها حفاظا على مكانتها الإقليمية والدولية، وذلك اعتبارا بأن لكل مرحلة تاريخية أسلحة، المكانة والنفوذ الخاصة بها، إضافة إلى وجود دوافع أخرى مثل الدافع الاقتصادي، فالدول المصنعة للأسلحة تعتبر هذا العامل أي سباق التسلح أمرا مربحا بالنسبة لها من خلال زيادة عدد المشترين للسلاح.
- السباق نحو التسلح أدى إلى ظهور مواقف مختلفة حول تداعياتها على استقرار النظام الدولي، فهناك متفائلون يؤكدون أن سباق التسلح يؤدي إلى إرساء الأمن والسلم الدوليين، ومن منظور آخر يرى المتشائمون أن سباق التسلح يؤدي إلى الحروب والنزاعات في النظام الدولي.
- رغم التنافس الكبير بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة حاولت تطوير السلاح النووي كما ونوعا، إلا أن الواقع أكد استحالة استخدامها بسبب الخوف من تداعياتها والدمار الذي ينتج عنها.
- أدت نهاية الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفياتي إلى ظهور قواعد جديدة في النظام الدولي، مثل الإرهاب (القاعدة وداعش)، الميليشيات، الجماعات الإثنية، وهذه الفواعل غير الدولاتية أصبح لها دور كبير في تأجيج النزاعات وهذا ما أدى إلى زيادة طلبها على السلاح بطرق غير قانونية عبر السوق السوداء للسلاح.
- أدت زيادة النزاعات بعد الحرب الباردة إلى زيادة إنفاق الدول الكبرى على السلاح (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا)، وهذه الدول الثلاث تعتبر أكثر إنفاقا.
- إن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة بحر الصين أدى إلى وجود دوافع مختلفة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين في محاولة بسط سيطرتها على المنطقة، وهذا من خلال مجموعة من الآليات العسكرية والسياسية والإقتصادية ...الخ.
- تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لزيادة قوتها العسكرية لتعزيز مكانتها الدولية.
- **تعمل الصين باستراتيجية عسكرية مضادة للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية وتحقيق أمنها الأمني.**

فهرس المحتويات

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لمفهوم سباق التسلح

المبحث الأول: القوة في العلاقات الدولية.....

المطلب الأول: تعريف القوة.....

المطلب الثاني: تعريف القوة العسكرية.....

المبحث الثاني: مفهوم سباق التسلح والمصطلحات المشابهة.....

المطلب الأول: تعريف سباق التسلح.....

المطلب الثاني: الريع النووي.....

المطلب الثالث: مراقبة التسلح ونزع التسلح.....

المبحث الثالث: دوافع السباق نحو التسلح.....

المطلب الأول: الدافع الاستراتيجي.....

المطلب الثاني: الدافع الأمني. .....

المطلب الثالث: دوافع أخرى للتسلح.....

المبحث الرابع: الإطار النظري للتسلح.....

المطلب الأول: التفسير الواقعي لسباق التسلح.....

المطلب الثاني: التفسير النيوواقعي لسباق التسلح.....

المطلب الثالث: تفسير الليبرالية المؤسساتية لسباق التسلح.....

الفصل الثاني: تجسيد سباق التسلح

المبحث الأول: الاستراتيجية العسكرية الأمريكية السوفياتية أثناء الحرب الباردة.....

المطلب الأول: استراتيجية تسلح الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة.....

المطلب الثاني: استراتيجة تسلح الإتحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة.....

المبحث الثاني: الإنفاق العسكري للدول الكبرى.....

المطلب الأول: الإنفاق العسكري الأمريكي.....

المطلب الثاني: الإنفاق العسكري الصيني.....

المطلب الثالث: الإنفاق العسكري الروسي.....

المبحث الثالث: السوق الدولية للسلاح.....

المطلب الأول: بعد الحرب الباردة مباشرة.....

المطلب الثاني: سوق الأسلحة نحو سباق جديد للتسلح.....

المطلب الثالث: الفواعل غير الدولاتية في تجارة السلاح.....

الفصل الثالث: سباق التسلح كآلية تفاوض لإعادة صياغة النظام الدولي (بحر الصين نموذجا)

المبحث الأول: السياق التاريخي العام لسباق التسلح في منطقة بحر الصين.....

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة بحر الصين: من التعاون الاقتصادي إلى النافس الاستراتيجي.....

المطلب الثاني: الحتميات الاستراتيجية الصينية في منطقة بحر الصين.....

المطلب الثالث: الاعتبارات الاستراتيجية الأمريكية في بحر الصين.....

المبحث الثاني: البعد السياسي لسباق التسلح في بحر الصين.....

المطلب الأول: الأهداف السياسية في بحر الصين.....

المطلب الثاني: الأهداف السياسية للولايات المتحدة الأمريكية في بحر الصين الجنوبي.....

المبحث الثالث: سباق التسلح كآلية تفاوض واستقرار للنظام الدولي.....

المطلب الأول: سباق التسلح في بحر الصين كآلية احتجاج صيني ضد نظام الهيمنة الأمريكية.....

المطلب الثاني: استراتيجية إعادة التوازن الأمريكية كآلية مواجهة ضد الصعود الاستراتيجي الصيني...

خاتمة